



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمران
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

على مائدة العقيدة

مع

الشُّبُوحَةُ الإِمَامِيَّةُ

في عقائدهم

جعفر الشُّبُوحَاتِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مع الشيعة الاماميه فى عقائدهم

كاتب:

جعفر سبحانى

نشرت فى الطباعة:

مشعر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	مع الشيعة الاماميه في عقائدهم
٩	اشارة
٩	التقديم:
٢١	رسائل بعض أعلام الشيعة
٢١	اشارة
٢٣	١- ما كتبه الإمام الرضا- عليهالسلام للمأمون عن محض الإسلام:
٢٥	٢- عرض السيد عبد العظيم الحسنى عقائده على الإمام الهادى:
٢٧	٣- رسالة الصدوق فى عقائد الإمامية:
٢٨	٤- ما أملاه الصدوق أيضاً- رحمه الله:-
٢٩	٥- جمل العلم والعمل للسيد الشريف المرتضى:
٣١	٦- البيان عن جمل اعتقاد أهل الإيمان للكراچكى:
٣١	اشارة
٣٢	فى توحيد سبجانه:
٣٢	فى عدله سبجانه:
٣٤	فى النبوة العامة والخاصة:
٣٦	فى الإمامة والخلافة:
٣٩	فى التوبة والحشر والنشر:
٤٣	٧- العقائد الجعفرية تأليف الشيخ الطوسى:
٤٣	اشارة
٥٢	ما هو الهدف من نقل هذه الرسائل:
٥٣	الفرق بين الشيعة الإمامية والمعتزلة:
٥٥	الفرق بين الشيعة الإمامية والأشاعرة:

- ٥٩ الفرق بين الشيعة الإمامية وسائر الفرق:
- ٦١ المسألة الاولى: وجوب تنصيب الإمام على الله سبحانه
- ٦٥ المسألة الثانية: عصمة الإمام
- ٦٥ اشارة
- ٦٥ حقيقة العصمة:
- ٦٨ الدليل على لزوم عصمة الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم:
- ٧٤ ما هو المراد من الظالم:
- ٧٧ العصمة فى القول والرأى:
- ٧٩ المسألة الثالثة: الإمام المنتظر
- ٨٣ المسألة الرابعة: التقية
- ٨٣ مفهومها
- ٨٥ غايتها:
- ٨٧ دليلها فى القرآن والسنة:
- ٩٣ آتقاء المسلم من المسلم فى ظروف خاصة:
- ٩٦ الظروف العصبية التى مرت بها الشيعة:
- ٩٧ بيان معاوية إلى عماله:
- ١٠٢ حدّها:
- ١٠٤ التقية المحزّمة:
- ١٠٩ المسألة الخامسة: فى البداء
- ١٠٩ اشارة
- ١١٦ ألف- الصدقة وأثرها فى دفع البلاء:
- ١١٧ ج- الدعاء وآثاره:
- ١١٩ د- أثر صلة الرحم:
- ١٢٢ البداء فى مقام الثبوت

- ١٢٣ البدء فى الذكر الحكيم:
- ١٢٩ الأثر التربوى للاعتقاد فى البدء:
- ١٣١ البدء فى مقام الإثبات:
- ١٣٣ تلميحات للبدء فى الذكر الحكيم:
- ١٣٨ اكمال البحث يتوقف على ذكر أمور: الأمر الأول:
- ١٣٩ الأمر الثانى:
- ١٤٠ الأمر الثالث:
- ١٤٢ المسألة السادسة: الرجعة فى الكتاب والسنة
- ١٤٢ اشارة
- ١٤٦ ملاحظات جديرة بالانتباه:
- ١٤٨ المسألة السابعة: زواج المتعة
- ١٤٨ اشارة
- ١٤٩ والآية ناظرة إلى نكاح المتعة وذلك لوجهه:
- ١٤٩ اشاره
- ١٥١ ١- الحمل على النكاح الدائم يستلزم التكرار بلا وجه:
- ١٥٢ ٢- تعليق دفع الأجرة على الاستمتاع:
- ١٥٢ ٣- تصريح جماعة من الصحابة على شأن نزولها:
- ١٥٤ شبهات ضعيفة لا تصمد أمام النقاش نجملها بما يلى:
- ١٥٩ المنكرون للتحريم:
- ١٦٢ كبرت كلمة تخرج من أفواههم:
- ١٦٥ المسألة الثامنة: مسح الأرجل فى الوضوء
- ١٧٥ المسألة التاسعة: الشيعة الإمامية و الصحابة
- ١٧٥ اشارة
- ١٨١ الصحابة فى القرآن الكريم:

- ١٨٥ الردة بعد وفاة الرسول صَلَّى الله عليه و آله و سلّم:
- ١٩٥ المسألة العاشرة: السجود على الأرض
- ١٩٥ اشارة
- ١٩٦ ١- اختلاف الفقهاء في شرائط المسجود عليه:
- ١٩٨ ٢- الفرق بين المسجود له والمسجود عليه:
- ١٩٩ ٣- السنّة في السجود في عصر الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ) وبعده:
- ٢٠٠ المرحلة الأولى: السجود على الأرض:
- ٢٠٠ اشاره
- ٢٠٠ تبريد الحصى للمسجود عليها:
- ٢٠٢ الأمر بالترتيب:
- ٢٠٣ الأمر بحسر العمامة عن الجبهة:
- ٢٠٤ المرحلة الثانية: الترخيص في السجود على الخمر والحصر:
- ٢٠٤ اشارة
- ٢٠٥ السجود على الثياب لعذر:
- ٢٠٧ حصيلة البحث:
- ٢٠٧ ما هو السرّ في اتّخاذ تربة طاهرة؟
- ٢١٧ فهرس مصادر الكتاب
- ٢٢٥ تعريف مركز

مع الشيعة الامامية في عقائدهم

إشارة

سرشناسه : سبحانی تبریزی، جعفر، - ۱۳۰۸
عنوان و نام پدید آور : مع الشيعة الامامية في عقائدهم / جعفر السبحانی
مشخصات نشر : قم: مشعر، ۱۴۱۳ق. = ۱۳۷۲.
مشخصات ظاهري : ص ۲۱۶
یادداشت : کتابنامه: ص. [۲۰۹] - ۲۱۶
موضوع : شیعه امامیه - عقاید
رده بندی کنگره : BP۲۱۱/۵/س۱۸م۱۳۷۲
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۱۷۲
شماره کتابشناسی ملی : م ۷۳-۹۷
ص: ۱

التقديم:

ص: ٢

لا يأتى المرء بجديد إذا ذهب إلى القول بأنَّ الحقبه الزمنيه التي شهدت البعثه المباركه لخاتم الأنبياء محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وسنوات عمره المعطاءه القصيره كانت تشكل بحد ذاتها انعطافاً رهيباً وتحولاً كبيراً فى حياة البشرى، فى وقت شهد فيه الخط البيانى الدال على مدى الابتعاد المتسارع عن المنهج السماوى وشرائعه المقدسه انحداراً عميقاً وتردياً ملحوظاً أصبح من العسير على أحد تحديد مدى انتهائه وحدود أبعاده.

بلى، ان مجرد الاستقراء المتعجل لأبعاد التحول الفكرى والعقائدى فى حياة البشرى عقيب قيام هذه الدعوه السماويه فى أرض الجزيره- المسترخيه على رمال الوهم والخداع وسيل الدم المتدافع- يكشف وبلا تطرف ومحاباه عظم ذلك التأثير الإيجابى الذى يمكن تحديد مساره من خلال رؤيه التحول المعاكس فى كفيئه التعامل اليومى مع أحداث الحياة وتطوراتها، وبالتالى فى فهم الصوره الحقيقيه لغايه خلق الإنسان ودوره فى بناء الحياه.

كما أن هذه الحقائق المجسيده تكشف بالتالى عن عظم الجهد الذى بذه صاحب الرساله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى تحقيق هذا الأمر وتثبيت أركانه، فى وقت

ص: ٤

شهدت فيه البشرية جمعاء ضياعاً ملحوظاً في جميع قيمها ومعتقداتها، وخطأً و تزيفاً مدروساً في مجمل عقائدها ومرتكزات أفكارها، كرس بالتالي مسارها المبتعد عن الخط السماوي ومناهجه السوية، وأن أي استعراض لمجمل القيم السائدة آنذاك- والتي كانت تشكل المعيار الأساسي والمفصل المهم الذي تستند إليه مجموع السلوكيات الفردية والجماعية وتشذب من خلاله- يكشف عن عمق المأساة التي كانت تعيشها تلك الأمم في تلك الأزمنة الغابرة.

فمراكز التشريع الحاكمة آنذاك- والتي تعتبر في تصور العوام وفهمهم مصدر القرار العرفي والشرعي المدير لشؤون الناس والمتحكم بمصائرهم ومسار تفكيرهم- تنحصر في ثلاث مراكز معلومة أركانها الأساسية: اليهود بما يمتلكونه من طرح عقائدي وفكري يستند إلى ثروات طائلة كبيرة، والصليبيون بما يشكلونه من قوة مادية ضخمة تمتد مفاصلها ومراكزها إلى أبعد النقاط والحدود، وأصحاب الثورة والجاه من المتنقذين والمتحمين في مصائر الناس.

ومن هنا فإن كل الضوابط الأخلاقية والمبادئ العرفية والعلاقات الروحية والاجتماعية كانت تخضع لتشذيب تلك المراكز وتوجيهها بما يتلائم وتوجهاتها التي لاتحدها أي حدود.

إن هذه المراكز الفاسدة كانت تعمل جاهدة لأن تسليخ الإنسان من كيانه العظيم الذي أراه الله تعالى له، ودفعه عن دوره الكبير الذي خلق من أجله عندما قال تعالى للملائكة: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) بل تعمل جاهدة لأن تحجب تماماً رؤية هذه الحقيقة العظيمة عن ناظر الإنسان

ص: ٥

ليبقى دائماً بيدقاً أعمى تجول به أصابعهم الشيطانية لتنفيذ أفكارهم المنبعثة من شهواتهم المنحرفة. وأمّا ما يمكن الاعتقاد به من بقايا آثار الرسائل السابقة، فلا تعدو كونها ذبالات محتضرة لم تستطع الصمود أمام تيارات الترييف والكذب والخداع التي مسخت صورتها إلى أبعد الحدود.

نعم بُعث محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى قوم خير تعبير عنهم قول جعفر بن أبي طالب للنجاشي: أيها الملك كُنْ أهل الجاهلية نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسئ الجوار، ويأكل القوى منا الضعيف.

هذا في الوقت الذي كانت فيه مراكز القوى تلك تتضخم وتتعاظم على حساب ضياع البشرية وموت مبادئها.

وهكذا فقد كانت الدعوة الإسلامية الفتية وصاحبها (صلى الله عليه وآله وسلم) في مواجهة هذه المراكز بامتدادتها الرهيبة وقدراتها العظيمة، والتي شكلت أعنف مواجهة شرسة وقتال ليس له مثيل صبغ أرض الجريرة ورملمها الصفراء، بلون أحمر قاني لسنوات لم يعرف فيها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخيرة أصحابه للراحة طعاماً وللسكون مسكناً.

إنّ تلك الحصون المليئة بالشر والخراب لم تنهار إلا بعد جهد جهيد وسيل جارف من الدماء الطاهرة التي لا توزن بها الجبال، من رجال أوقفوا أنفسهم وأرواحهم من أجل هذا الدين وصاحبه (صلى الله عليه وآله وسلم).

إستطاع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يقيم حكومة الله تعالى في الأرض وأن يثبت فيها الأركان على أساس الواقع والوجود، فلم تجد آنذاك كل قوى الشر بداً

ص: ٦

من الإختباء في زوايا العتمة والظلام تتحين الفرص السانحة والظروف الملائمة للانقضاض على هذا البنيان الذي بدأ يزداد شموخاً وعلواً مع تقادم السنين.

ولقد كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يدرك عياناً أن نقطة ضعف هذه الأمة يمكن في تفرقتها وفي تبثر جهودها مما سيمكن من ظهور منافذ مشرعة في هذا البنيان الكبير لا تتردد أركان الكفر وأعداء الدين المتلونين والمتسترين من النفوذ خلالها والتسلل بين أهلها، وفي ذلك الخطر الأكبر. ولذا فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصرح ويحذر من افتراق أُمَّته، ويلوح للمفتريين بالنار والجحيم.

بيد أن ما حذر منه (صلى الله عليه وآله وسلم) وما كان يخشاه، بدت أول معالمه الخطرة تتوضح في اللحظات الألى لرحيله (صلى الله عليه وآله وسلم) وانتقاله إلى عالم الخلود، وعندها وجد أعداء هذا الدين الفرصة مؤاتية للولوج إلى داخل هذا البناء والعمل على هدمه بمعاول أهله لا بمعاولهم هم.

فتفرقت هذه الأمة فرقاً فرقاءً وجماعات جماعات، لا تتردد كل واحدة من أن تكفر الأخرى وتكيل لها التهم الباطلة والافتراءات الظالمة، وانشغل المسلمون عن أعدائهم بقتال إخوانهم والتمثيل بأجسادهم، وحل بالأمة وباء وبيل بدأ يستشري في جسدها الغض بهدوء دون أن تنشغل بعلاجه.

نعم بعد هذه السنين المرة من الفرقة والتشتت بدأ المسلمون في أخريات المطاف يلحقون جراح خلفتها سيوف إخوانهم لا سيوف أعدائهم في حين ينظر إليهم أعداؤهم بتشف وشماتة.

ص: ٧

إنَّ ما حلَّ بالمسلمين من مصائب وتخلّف في كافة المستويات أوقعتهم في براثن المستعمرين أعداء الله ورسله يعود إلى تفرق كلمتهم وتبعثر جهودهم وتمزّق وحدتهم، ولعل نظرة عاجلة لما يجرى في بقاع المعمورة المختلفة يوضّح لنا هذه الصورة المؤلمة والمفجعة، فمن فلسطين مروراً ببلدان وأفغانستان، والبوسنة والهرسك، والصومال وغيرها وغيرها مشاهد مؤلمة لنتائج هذا التمزّق والتبعثر.

وإن كان من كلمة تقال فإنَّ للجهود المخلصة الداعية إلى الالتفات إلى مصدر الداء لا أعراضه فقط الثقل الأكبر في توقي غيرها من المضاعفات الخطيرة التي تتولد كل يوم في بلد من بلاد المسلمين لا في غيرها.

ولا- نغالي إذ قلنا بأنَّ للجمهورية الإسلامية في إيران ومؤسّسها الإمام الخميني- رضوان الله تعالى عليه- الفضل الأكبر في تشخيص موضع الداء وتحديد موطنه.

ولعل الإستقراء المختصر لجمل توجيهات الإمام- رحمه الله- طوال حياته ولسنين طويلة يدلّنا بوضوح على قدرته التشخيصية في وضع يده على موضع الداء، ودعوته إلى الالتفات إلى ذلك، لا إلى الإنشغال بما عداه.

فمن نداء له- رحمه الله- إلى حجاج بيت الله الحرام في عام (١٣٩٩) قال: ومن واجبات هذا التجمع العظيم دعوة الناس والمجتمعات الإسلامية إلى وحدة الكلمة وإزالة الخلافات بين فئات المسلمين، و على الخطباء والوعاظ والكتّاب أن يهتموا بهذا الأمر الحياتي ويسعوا إلى إيجاد

ص: ٨

جبهة للمستضعفين لتحرر بوحدة الجبهة ووحدة الكلمة وشعار (لا إله إلا الله) من أسر القوى الأجنبية الشيطانية والمستعمرة والمستغلة، وللتغلب بالاخوة الإسلامية على المشاكل.

يا مسلمى العالم، ويا أتباع مدرسة التوحيد رمز كل مصائب البلدان الإسلامية هو اختلاف الكلمة وعدم الإنسجام، ورمز الانتصار وحدة الكلمة والإنسجام، وقد بين الله تعالى ذلك في جملة واحدة:

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) والاعتصام بحبل الله تبيان لتنسيق جميع المسلمين من أجل الإسلام وفي اتجاه الإسلام ولمصالح المسلمين، والأبتعاد عن التفرقة والإنفصال والفتوية التي هي أساس كل مصيبة وتخلّف.

وقال- رحمه الله- في كلمة له مع وفد من كبار علماء الحرمين الشريفين (١٣٩٩ هـ): رمز انتصار المسلمين في صدر الإسلام كان وحدة الكلمة وقوة الإيمان.

لو كان ثمة وحدة كلمة إسلامية، ولو كانت الحكومات والشعوب الإسلامية متلاحمة فلا معنى لأن يبقى ما يقارب مليار إنسان مسلم تحت سيطرة القوى الأجنبية، لو أنّ القدرة الألهية الكبرى تقترن بقوة الإيمان ويسيروا جميعاً متأخين على طريق الإسلام فلا تستطيع أية قوة أن تتغلب عليهم.

وأكد- رحمه الله- على مغزى سر انتصار المسلمين في صدر الإسلام الأوّل رغم قلّة عددهم و تراضع امكانياتهم، وانكسارهم في الوقت الحاضر مع عظم امكانياتهم وكثرة عددهم بقوله: يا مسلمى العالم ماذا دهاكم فقد دحرتم في صدر الإسلام بعدة قليلة جداً القوى العظمى وأوجدتهم الأمة

ص: ٩

الكبرى الإسلامية الإنسانية، واليوم وأنتم تقربون من مليار إنسان وتملكون مخازن الخيرات الكبرى التي هي أكبر حرباً تفنون أمام العدو بمثل هذا الضعف والأنهيار، أتعلمون أن كل ما سيحكمكم تكمن في التفرقة والاختلاف بين زعماء بلدانكم وبالتالي بينكم أنتم أنفسكم.

وقال أيضاً: إثارة الاختلافات بين المذاهب الإسلامية من الخطط الإجرامية التي تدبرها القوى المستفيدة من الخلافات بين المسلمين، بالتعاون مع عملائها الضالين بمن فيهم وعاظ السلاطين المسودة وجوهم أكثر من سلاطين الجور أنفسهم، وهؤلاء يؤججون نيران هذه الاختلافات باستمرار، وكل يوم يرفعون عقيرتهم بنعرة جديدة، وفي كل مرحلة ينفذون خطة لأتارة الخلافات، آمين بذلك هدم صرح الوحدة بين المسلمين من أساسه.

وهذا كما فإن الصورة تبدو أكثر وضوحاً عند قراءة سلسلة خطب الإمام الخميني وتوصياته المستمرة إلى عموم المسلمين وخصوصاً في مواسم الحج التي تشكل أفضل تجمع إسلامي تشارك فيه أعداد ضخمة من المسلمين ومن شتى بقاع المعمورة في مؤتمر ضخم لا بد من أن يكرسه المسلمون لتدارس أمورهم وعلاج مشاكلهم ومناقشة معتقداتهم، حيث أن الإمام - رحمه الله - كان يواظب على إثارة هذه الأمور الحساسة والمهمة في حياة الإسلام والمسلمين، ولم يدخر في ذلك جهداً.

كما أن الإطلاع على فتاوى الإمام - رضوان الله تعالى عليه - يكشف بوضوح عمق توجهه إلى هذا الأمر الحيوي والدقيق، وتأكيده عليه.

فمن توجيهاته - رحمه الله - إلى الحجاج نورد هذه الملاحظات المختصرة:

ص: ١٠

قال: يلزم على الإخوة الإيرانيين والشيعة في سائر البلدان الإسلامية أن يتجنبوا الأعمال السقيمة المؤدية إلى تفرقة صفوف المسلمين، ويلزم الحضور في جماعات أهل السنة، والأبتعاد بشدة عن تشكيل صلاة الجماعة في المنازل ووضع مكبرات الصوت بشكل غير مألوف وعن إلقاء النفس على القبور المطهرة وعن الأعمال التي قد تكون مخالفة للشرع. يلزم ويجزى (أى يكفى) في الوقوفين متابعه حكم القاضى من أهل السنة، وإن حصل لكم القطع بخلافه. على عامية الإخوة والأخوات في الدين أن يلتفتوا إلى أن واحداً من أهم أركان فلسفة الحج إيجاد التفاهم وترسيخ الإخوة بين المسلمين.

وغير ذلك من الفتاوى المهمة التي ندعو جميع المسلمين إلى مطالعتها والتأمل فيها.

وعلى هذا الخط المبارك واصلت الجمهوريّة الإسلامية مسارها في الدعوة إلى وحدة كلمة المسلمين بعد رحيل الإمام الخميني - رضوان الله تعالى عليه - وأخذت تؤكد عليه في كل مناسبة ومكان على لسان قائدها سماحة آية الله السيد على الخامنئي - حفظه الله - وباقي مسؤوليتها، ولم تدخر جهداً في العمل على إقامة هذا الأمر الشرعي المهم والدفاع عنه، من خلال توجيهاتها المستمرة في هذا المنحى أو دعمها غير المحدود لكل الجهود المخلصة في هذا الميدان.

وأخيراً.. فإن هذا الكتاب المائل بين يدي القارئ الكريم - وهو بقلم الباحث القدير الشيخ جعفر السبحاني - دعوة للتأمل ضمن الحدود

ص: ١١

التي أشرنا إليها في حديثنا، وهي بالتالي تعكس صورة صادقة عن حجم الهجمة الكافرة التي أرادت تمزيق الأمة ودفعها إلى التشتت، وبيان ما أخذت من مساحة واسعة في فكر هذه الأمة ومعتقداتها.

بلى لسنا في معرض الدفاع عن الوجود المقدس لهذه الشريعة السماوية فحسب، بل ابتغينا إزاحة اللثام وإماطة الخبث عن الدسائس الخبيثة التي تريد بالأمة الهلاك.

وقد قامت معاوية شؤون التعليم والبحوث بنشره، حتى لعم نفعه ويتعرف المسلمون على الشيعة عن كتب. والله تعالى من وراء القصد.

معاوية شؤون التعليم

و

البحوث الإسلامية

ص: ١٣

رسائل بعض أعلام الشيعة

إشارة

إن المناهج الكلامية التي فرقت المسلمين إلى مذاهب حدثت في أواخر القرن الأول الهجري، واستمرت في القرون التالية، فنجمت عنها فرق إسلامية مختلفة كالمرجئة، والجهمية، والمعتزلة، والحشوية، والأشعرية، والكرامية بفرقهم المتشعبة. وهذه الفرق بمجموعها تشكل نتاجاً حقيقياً لمخاض البحث والمذاكرة، وكنتيجه منطقيته للتوسع الافقى فى الرقعة الإسلامية التى شملت العديد من الامم والقوميات المختلفة، وما يشكله ذلك من احتكاك وجدل فكرى وتأثر وتأثير فى تلك التيارات الفكرية وتداخل غير محسوس فى أحيان كثيرة أوجد و دون وعى من الكثيرين، ركائز وجود هذه التصورات التى تبلورت فيما بعد فى ما يسمى بالفرق الإسلامية. ومن هنا فإن المرء لا يجد لها تاريخاً متصلاً بزمان النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، ويقف على صدق ما ذكرنا من سبر أجزاء كتابنا هذا.

فالخوارج مثلاً كانوا فرقة سياسية نشأت فى عام ٣٧ هـ أثناء حرب صفين ثم تبدلت إلى فرقة دينية فى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى.

والمرجئة ظهرت فى الأوساط الإسلامية عند اختلاف الناس فى الخليفة عثمان والإمام وعلى، ثم تطورت إلى معنى آخر وكان من حصيلة التطور هو تقديم الإيمان وتأخير العمل.

والجهمية نتيجة أفكار «جهم بن صفوان» المتوفى سنة ١٢٨ هـ.

والمعتزلة تستمد من واصل بن عطاء تلميذ الحسن البصرى المتوفى

ص: ١٤

عام ١٣٠ هـ، وهكذا القدرية والكزامية والظاهرية والأشعرية فجميعها فرق نتجت عن البحث الكلامي وصقلها الجدل عبر القرون، فلا تجد لهذه الفرق سندا متصلا بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما عقائد الشيعة الإمامية فعلى النقيض من ذلك، ولا صلة في نشأتها بينها وبين تلك الفرق، لأنها أخذت أساساً من مصادر التشريع الحقيقية للإسلام، وهي: الذكر الحكيم أولاً، والسنة النبوية ثانياً، وخطب الإمام على وكلمات العترة الطاهرة الصادرة من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ثالثاً. فلأجل ذلك يحدّد تاريخ عقائدهم بتاريخ الإسلام وحياء أئمتهم الطاهرين.

وهذا لا- يعني أن الشيعة تتعبد بالنصوص في أصولها المذكورة من دون تحليل وتفكير، بل أن أصول العقائد الواردة في المصادر المذكورة أخذها علماءهم منها وحزروها بأوضح الوجوه، ودعموها بالبراهين الواضحة، كما أنهم لا يعتدون في بناء معتقداتهم ومتبنياتهم على رواية الآحاد بل يشترطوا فيها أن تكون متواترة، أو محفوظة بالقرائن المفيدة للعلم واليقين، إذ ليس المطلوب في باب الاعتقاد مجرد العمل، بل المطلوب هو الإذعان والإيمان وهذا لا يحصل برواية الآحاد.

إلا أن الأمر الجدير بالذكر هو أن المرتكز الأساسي لبناء العقيدة الخاصة بالشيعة الإمامية هو الاعتقاد بأن الإمام علياً منصوص عليه بالوصاية على لسان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه وعترته الطاهرة هم المرجع الأعلى بعد الذكر الحكيم. وهذا هو العنصر المقوم للتشيع، وأما سائر الأصول فإنها عقائد إسلامية لا تختص بالشيعة الإمامية وحدها.

وسنحاول أن نستعرض في الصفحات اللاحقة بعضاً من جوانب عقائد الشيعة الإمامية، الواردة في أحاديث أئمتهم تارة، وكلمات علمائهم

ص: ١٥

الأقدمين ثانياً، حتى يقف القارئ على جذور تلك العقائد وتتوضح له الصورة الحقيقية عن ركائز هذه المعتقدات، والتي تستمد كيانها من الأخبار والروايات الواردة من أئمتهم الطاهرين والتي تشكل كلمات الإمام على - عليها السلام وخطبه البعد الأكبر فيها، أو من الآراء الكلامية لعلمائهم، والتي تتفق كثيراً مع جمهور المسلمين في أبعادها المختلفة.

١- ما كتبه الإمام الرضا - عليها السلام للمؤمن عن محض الإسلام:

روى الصدوق بسنده عن الفضل بن شاذان قال: سألت المأمون على ابن موسى الرضا أن يكتب له محض الإسلام على سبيل الإيجاز والاختصار، فكتب - عليها السلام له: «إن محض الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهاً واحداً أحداً، فرداً صمداً، قيوماً، سميعاً، بصيراً، قديراً، قديماً، قائماً، باقياً، عالماً لا يجهل، قادراً لا يعجز، غنياً لا يحتاج، عدلاً لا يجور، وأنه خالق كل شيء، ليس كمثله شيء، لا شبه له ولا ضد له ولا ند له ولا كفو له، وأنه المقصود بالعبادة والدعاء والرغبة والرهبه.

وأن محمداً عبده ورسوله وأمينه وصفته وصفوته من خلقه، وسيد المرسلين وخاتم النبيين وأفضل العالمين، لا نبي بعده ولا تبديل لملته ولا - تغيير لشريعته، وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين، والتصديق به وبجميع من مضى قبله من رسل الله، وأنبيائه، وحججه، والتصديق بكتابه، الصادق العزيز الذي: (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) (١) وأنه المهيم على الكتب كلها، وأنه حق من فاتحته إلى خاتمته، تؤمن بمحكمه ومتشابهه، وخاصه وعامه، ووعدته ووعدته، وناسخه ومنسوخه، وقصصه وأخباره، لا يقدر أحد من المخلوقين

ص: ١٦

أن يأتي بمثله.

وأنّ الدليل بعده والحجّة على المؤمنين والقائم بأمر المسلمين، والناطق عن القرآن، والعالم بأحكامه: أخوه وخليفته ووصيه ووليّه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى: علي بن أبي طالب - عليها السلام أمير المؤمنين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجّلين، وأفضل الوصيّين، ووارث علم النبيّين، والمرسلين، وبعده الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، ثمّ علي بن الحسين زين العابدين، ثمّ محمّد بن علي باقر علم النبيّين، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق وارث علم الوصيّين، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ علي ابن موسى الرضا، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ علي بن محمّد، ثمّ الحسن بن علي، ثمّ الحجّة القائم المنتظر - صلوات الله عليهم أجمعين -.

أشهد لهم بالوصية والإمامة، وأنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله تعالى على خلقه في كلّ عصر وأوان، وأنّهم العروة الوثقى، وأئمّة الهدى والحجّة على أهل الدنيا، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأنّ كل من خالفهم ضال مضل باطل، تارك للحقّ والهدى، وأنّهم المعبرون عن القرآن، والناطقون عن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم بالبيان، ومن مات ولم يعرفهم مات ميتة جاهليّة، وأنّ من دينهم الورع والفقّه والصدق والصلاة والاستقامة والاجتهاد، وأداء الأمانة إلى البرّ والفاجر، وطول السجود، وصيام النهار وقيام الليل، واجتناب المحارم، وانتظار الفرج بالصبر، وحسن العزاء وكرم الصحبة (١).

ثمّ ذكر الإمام فروغاً شتّى من مختلف أبواب الفقّه وأشار إلى بعض الفوارق بين مذهب أهل البيت وغيرهم لا يهّمنا في المقام ذكرها ومن أراد الوقوف عليها فليرجع إلى المصدر.

٢- عرض السيّد عبد العظيم الحسنى عقائده على الإمام الهادى:

روى الصدوق عن عبد العظيم الحسنى (١) قال: دخلت على سيدى على بن محمّد بن على بن موسى بن جعفر بن محمّد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب -- عليهما السّلام -- فلما بَصُرَ بى، قال لى: «مرحباً بك يا أبا القاسم أنت ولينا حقاً» قال: فقلت له: يا ابن رسول الله إننى أريد أن أعرض عليك دينى، فإن كان مرضياً أثبت عليه حتى ألقى الله عزّ وجلّ. فقال: «هاتها أبا القاسم». فقلت: إننى أقول: إن الله تبارك وتعالى واحد ليس كمثله شىء، خارج من الحدّين: حدّ الابطال، وحدّ التشييه، وأنه ليس بجسم ولا صورة ولا- عرض ولا- جوهر، بل هو مجسّم الأجسام ومصوّر الصور، وخالق الأعراض والجواهر، وربّ كلّ شىء ومالكه وجاعله ومحدثه، وإنّ محمّداً عبده ورسوله،

١- عبد العظيم بن عبد الله بن على بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن أبى طالب -- عليهما السّلام -- من أصحاب الإمام الهادى، قال النجاشى: له كتاب خطب أمير المؤمنين، ورد الرى هارباً من السلطان وسكن سرباً فى دار رجل من الشيعة فى سكة الموالى فكان يعبد الله فى ذلك السرب ويصوم نهاره ويقوم ليله، وكان يخرج مستتراً، فيزور القبر المقابل قبره وبينهما الطريق ويقول: هو قبر رجل من ولد موسى بن جعفر - عليه السّلام - فلم يزل يأوى إلى ذلك السرب ويقع خبره إلى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمّد -- عليهما السّلام -- حتى عرفه أكثرهم. رجال النجاشى ٢ / ٦٥ - ٦٦، ومات عبد العظيم بالرى وقبره مزار يزوره الناس. وذكره الشيخ الطوسى فى رجاله فى أصحاب الإمام الهادى والعسكرى تحت رقم ١ و ٢٠، وذكره أيضاً صاحب عمدة الطالب ٩٤.

ص: ١٨

خاتم النبيين فلا نبى بعده إلى يوم القيامة، وأقول: إن الإمام والخليفة وولى الأمر بعده أمير المؤمنين على بن أبى طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم على ابن الحسين، ثم محمد بن على، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم على بن موسى، ثم محمد بن على، ثم أنت يا مولاي.

فقال -عليه السلام: «ومن بعدى الحسن ابنى، فكيف للناس بالخلف من بعده» قال: فقلت: وكيف ذاك يا مولاي؟ قال: «لأنه لا يرى شخصه ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً».

قال: فقلت: أقررت وأقول: إن وليهم ولّى الله، وعدوهم عدوّ الله، وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله، وأقول: إن المعراج حقّ والمساءلة فى القبر حقّ، وإنّ الجنّة حقّ، والنار حقّ، والميزان حقّ، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها وأنّ الله يبعث من فى القبور، وأقول: إنّ الفرائض الواجبة بعد الولاية: الصلاة والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فقال على بن محمد -عليه السلام: يا أبا القاسم: «هذا والله دين الله الذى ارتضاه لعباده، فاثبت عليه ثبتك الله بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة» (١).

وقد اكتفينا بهذين النصين من الإمامين الطاهرين، أحدهما قولى، والآخر امضائى، وقد أخذوا عقائدهم عن آبائهم الطاهرين.

٣- رسالة الصدوق في عقائد الإمامية:

إنّ لمشايعنا الإمامية مؤلفات شهيرة في بيان عقائد الشيعة ومعارفهم، ونختار في المقام رسائل موجزة من المتقدمين: صنّف الشيخ الصدوق (٣٠٦-٣٨١ هـ) رسالة موجزة في عقائد الإمامية، قال: اعلم أنّ اعتقادنا في التوحيد: أنّ الله تعالى واحد أحد، ليس كمثل شىء، قديم لم يزل ولا يزال، سميعاً بصيراً، عليمًا حكيمًا، حيًّا قيومًا، عزيزاً قَدوساً، عالماً قادراً، غتياً، لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا- صورة ولا عرض- إلى أن قال:- وأنه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه، خارج عن الحدّين: حدّ الإبطال، وحدّ التشبيه، وأنه تعالى شىء لا كالأشياء، أحد صمد لم يلد فيورث، ولم يولد فيشارك، ولم يكن له كفواً أحد، ولا ند ولا ضد، ولا شبه ولا صاحبة، ولا مثل ولا نظير، ولا شريك له، لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، ولا الأوهام وهو يدركها، لا تأخذه سنة ولا نوم وهو اللطيف الخبير، خالق كلّ شىء لا إله إلا هو، له الخلق والأمر تبارك الله ربّ العالمين.

ومن قال بالتشبيه فهو مشرك، ومن نسب إلى الإمامية غير ما وصف في التوحيد فهو كاذب، وكلّ خبر يخالف ما ذكرت في التوحيد فهو موضوع مخترع، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل، وإن وجد في كتب علمائنا فهو مدلس... ثمّ إنّ قدّس الله سرّه ذكر الصفات الخبرية في الكتاب العزيز وفسّرها، وبين حدّاً خاصّاً لصفات الذات وصفات الأفعال، وما هو معتقد الإمامية في أفعال العباد، وأنه بين الجبر والتفويض، كما ذكر عقائدهم في القضاء والقدر، والفطرة، والاستطاعة، إلى غير ذلك من المباحث المهمة التي تشكّل العمود الفقري للمعارف الإلهية. إلى أن قال:

اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد هو ما بين

ص: ٢٠

الدفتين، وهو ما فى أيدى الناس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سورة عند الناس ١١٤ سورة، وعندنا أن الضحى والانشراح سورة واحدة، كما أن الإيلاف والفيل سورة واحدة. ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب ... إلى آخر الرسالة (١).
ثم إن الشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٣ هـ) قد شرح تلك الرسالة بكتاب أسماه شرح عقائد الصدوق، أو تصحيح الاعتقاد ناقش فيها استاذة الصدوق فى بعض المواضع التى استند فيها الصدوق على روايات غير جامعة للشرائط فى باب العقائد (٢).

٤- ما أملاه الصدوق أيضاً- رحمه الله:-

على جماعة فى المجلس الثالث والتسعين، وجاء فيه: واجتمع فى هذا اليوم إلى الشيخ الفقيه أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه أهل مجلسه والمشايخ، فسألوه أن يملى عليهم وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، فقال: دين الإمامية هو الإقرار بتوحيد الله تعالى ذكره، ونفى التشبيه عنه، وتنزيهه عما لا يليق، والإقرار بأنبياء الله ورسله وحججه وملائكته وكتبه، والإقرار بأن محمداً هو سيد الأنبياء والمرسلين، وأنه أفضل منهم ومن جميع الملائكة المقربين، وأنه خاتم النبيين فلا نبي بعده ... إلى آخر ما ذكر (٣).

١- لاحظ رسالة الصدوق فى الاعتقادات، وقد طبعت غير مرّة، وعليها شروح وتعليق العلماء منهم العلامة المجلسي.

٢- طبع الكتاب أوائل المقالات للشيخ المفيد فى تبريز عام ١٣٧١.

٣- الأمالى للشيخ الصدوق، وأنظر الحديث المتقدم فى آخر كتاب المقنع والهداية ومما أملاه فى يوم الجمعة الثانى عشر من شعبان سنة ٣٦٨ لاحظ ص ٥٠٩ طبع بيروت فى آخر كتاب المقنع والهداية.

٥- جمل العلم والعمل للسيد الشريف المرتضى:

ألف السيد الشريف المرتضى رسالة موجزة في العقائد أسماها جمل العلم والعمل. أورد فيها- رحمه الله عقائد الشيعة على وجه الایجاز، نذكر ما يرتبط بالتوحيد، وندعو القارئ الكريم إلى مطالعة الرسالة لما فيها من العرض الدقيق لهذه الجوانب: بيان ما يجب اعتقاده في أبواب التوحيد: الأجسام محدثه لأنها لم تسبق الحوادث، فلها حكمها في الحدوث، ولا بد لها من محدث، لحاجة كل محدث في حدوثه إلى محدث كالصناعة والكتابة.

ولا بد من كونه (تعالى) قادراً لتعدّر الفعل على من لم يكن قادراً، وتيسره على من كان كذلك. ولا بد من كون محدثها عالماً لأن الأحكام ظاهر في كثير من العالم، والمحكم لا يقع إلا من عالم. ولا بد من كونه موجوداً، لأن له تعلقاً من حيث كان قادراً عالماً، وهذا الضرب من التعلق لا يصح إلا مع الوجود. ويجب كونه قديماً، لانتهاء الحوادث إليه. ويجب كونه حياً، وإلا لم يصح كونه قادراً، عالماً، فضلاً عن وجوبه. ويجب أن يكون مدركاً إذا وجدت المدركات، لاقتضاء كونه حياً. ذلك وواجب كونه سمياً بصيراً، لأنه ممن يجب أن يدرك المدركات إذا وجدت، وهذه فائدة قولنا سمياً بصيراً.

ص: ٢٢

ومن صفاته- وإن كانتا عن علمه- كونه تعالى مريداً وكارهاً، لأنه تعالى قد أمر وأخبر ونهى، ولا يكون الأمر والخبر أمراً ولا خبراً إلا بالإرادة.

والنهي لا يكون نهياً إلا بالكراهة.

ولا يجوز أن يستحق هاتين الصفتين لنفسه، لوجوب كونه مريداً كارهاً للشيء الواحد، على الوجه الواحد.

ولا لعله قديمة، لما سنبتل به الصفات القديمة.

ولا لعله محدثة في غير حى لافتقار الإرادة إلى تنبيهه. ولا لعله موجودة في حى، لوجوب رجوع حكمها إلى ذلك الحى. فلم يبق إلا أن توجد لا في محل.

ولا يجوز أن يكون له في نفسه صفة زائدة على ما ذكرناه لأنه لا حكم لها معقول.

وإثبات ما لا حكم له معقول من الصفات، يفضى إلى الجهالات.

ويجب أن يكون قادراً فيما لم يزل، لأنه لو تجدد له ذلك لم يكن إلا لقدرة محدثة، ولا يمكن اسناد أحداثها إلا إليه، فيؤدى إلى تعلق

كونه قادراً بكونه محدثاً، وكونه محدثاً بكونه قادراً. وثبوت كونه قادراً فيما لم يزل يقتضى أن يكون فيما لم يزل حياً موجوداً.

ويجب أن يكون عالماً فيما لم يزل، لأن تجدد كونه عالماً يقتضى أن يكون بحدوث علم، والعلم لا يقع إلا ممن هو عالم.

ووجوب هذه الصفات لم تدل على أنها نفسية، وادعاء وجوبها لمعان قديمة تبطل صفات النفس. ولأن الاشتراك في القدم يوجب

التماثل والمشاركة في سائر الصفات ولا يجوز خروجه تعالى عن هذه الصفات لاسنادها إلى النفس.

ص: ٢٣

ويجب كونه تعالى غتياً غير محتاج، لأن الحاجة تقتضى أن يكون ممن ينتفع ويستضر، وتؤدى إلى كونه جسماً. لا يجوز كونه تعالى [متصفاً] بصفة الجواهر والأجسام والاعراض لقدمه وحدوث هذه أجمع، ولأنه فاعل الأجسام، والجسم يتعذر عليه فعل الجسم.

ولا يجوز عليه تعالى الرؤية، لأنه كان يجب مع ارتفاع الموانع وصحة ابصارنا أن نراه. ولمثل ذلك يعلم أنه لا يدرك بسائر الحواس.

ويجب أن يكون تعالى واحداً لا- ثانياً له فى القدم، لأن إثبات ثان يؤدى إلى إثبات ذاتين لا حكم لهما يزيد على حكم الذات الواحدة، ويؤدى أيضاً إلى تعدد الفعل على القادر من غير جهة منع معقول. وإذا بطل قديم ثان بطل قول الثنوية والنصارى والمجوس ... إلى آخرها. (١)

٤- البيان عن جمل اعتقاد أهل الإيمان للكراچكى:

إشارة

كتب الإمام أبو الفتح الشيخ محمد بن على الكراچكى الطرابلسى رسالة موجزة فى عقائد الإمامية وأسمائها «البيان عن جمل اعتقاد أهل الإيمان».

قال: سألت يا أخى أسعدك الله بالطفاه، وأريدك باحسانه واسعافه، أن أثبت لك جملاً من اعتقادات الشيعة المؤمنين، وفصولاً فى المذهب يكون

١- جمل العلم والعمل قسم العقائد، الطبعة الثانية تحقيق رشيد الصفار، طبعة النجف طالع الرسالة بأجمعها، نعم: رأيه فى إعجاز القرآن من القول بالصرف رأى شخصى له ولا يمثل رأى جمهور الإمامية.

ص: ٢٤

عليها بناء المسترشدين، لتذاكر نفسك بها، وتجعلها عدّة لطالبيها، وأنا أختصر لك القول وأجمله، وأقرب الذكر وأسهله وأورده على سنن الفتيا فى المقالة، من غير حجّة ولا دلالة، وما توفيقى إلّا باللّه:

فى توحيدہ سبحانہ:

إعلم أنّ الواجب على المكلف: أن يعتقد حدوث العالم بأسره، وأنّه لم يكن شيئاً قبل وجوده، ويعتقد أنّ اللّه تعالى هو محدث جميعه، من أجسامه، واعراضه، إلّا أفعال العباد الواقعة منهم، فإنّهم محدثوها دونه سبحانہ. ويعتقد أنّ اللّه قديم وحده، لا قديم سواه، وأنّه موجود لم يزل، وابق لا يزال، وأنّه شىء لا كالأشياء. لا شبيه الموجودات، ولا يجوز عليه ما يجوز على المحدثات، وأنّ له صفات يستحقّها لنفسه لا لمعان غيره، وهى كونه حيّاً، عالماً، قديماً باقياً، لا يجوز خروجه عن هذه الصفات إلى ضدّها، يعلم الكائنات قبل كونها، ولا يخفى عليه شىء منها.

فى عدله سبحانہ:

وأنّ له صفات أفعال، لا- يصح اضافتها إليه فى الحقيقة إلّا بعد فعله، وهى ما وصف به نفسه من أنّه خالق، ورازق، ومعط، وراحم، ومالك، ومتكلم، ونحو ذلك. وأنّ له صفات مجازات وهى ما وصف به نفسه، من أنّه يريد ويكره، ويرضى ويغضب. فارادته لفعل هى الفعل المراد بعينه، وإرادته لفعل غيره هى الأمر

ص: ٢٥

بذلك الفعل، وليس تسميتها بالإرادة حقيقة، وإنما هو على مجاز اللغة، وغضبه هو وجود عقابه، ورضاه هو وجود ثوابه، وأنه لا يفتقر إلى مكان، ولا يدرك بشيء من الحواس.

وأنه منزّه من القبائح، لا يظلم الناس وإن كان قادراً على الظلم، لأنه عالم بقبحه، غني عن فعله، قوله صدق، ووعدته حق، لا يكلف خلقه على ما لا يستطيع، ولا يحرمهم صلاحاً لهم فيه الانتفاع، ولا يأمر بما لا يريد، ولا ينهى عما يريد. وأنه خلق الخلق لمصلحتهم، وكلفهم لأجل منازل منفعتهم، وأزاح في التكليف عنهم، وفعل أصلح الأشياء بهم. وأنه أقدرهم قبل التكليف، وأوجد لهم العقل والتمييز.

وأن القدرة تصلح أن يفعل بها وضده بدلاً منه. وأن الحق الذي تجب معرفته، يدرك بشيئين، وهما العقل والسمع، وأن التكليف العقلي لا ينفك عن التكليف السمعي. وأن الله تعالى قد أوجد للناس في كل زمان مسمعاً لهم من أنبيائه وحججه بينه وبين الخلق، يتبهم على طريق الاستدلال في العقليات، ويفقههم على ما لا يعلمونه إلا به من السمعيات. وأن جميع حجج الله تعالى محيطون علماً بجميع ما يفتقر إليهم فيه العباد. وإنهم معصومون من الخطأ والزلل عصمة اختيار. وأن الله فضلهم على خلقه، وجعلهم خلفاءه القائمين بحقه. وأنه أظهر على أيديهم المعجزات، تصديقاً لهم فيما ادّعوه من الأنباء والأخبار. وأنهم - مع ذلك - بأجمعهم عباد مخلوقون، بشر مكلفون يأكلون ويشربون، ويتناسلون، ويحيون بإحيائه، ويموتون بإماتته، تجوز عليهم الآلام المعترضات، فمنهم من قتل، ومنهم من مات، لا يقدر على خلق، ولا رزق، ولا يعلمون الغيب إلا ما أعلمهم إله الخلق. وأن أقوالهم صدق، وجميع ما أتوا به حق.

فى النبوة العامة والخاصة:

وأن أفضل الأنبياء أولو العزم، وهم خمسة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم وعليهم، وإن محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأنبياء أجمعين، وخير الأولين والآخرين. وأنه خاتم النبيين، وإن آباءه من آدم-عليه السلام إلى عبد الله بن عبد المطلب-رضوان الله عليهم- كانوا جميعاً مؤمنين، وموحدين لله تعالى عارفين، وكذلك أبو طالب رضوان الله عليه.

ويعتقد أن الله سبحانه شرف نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بباهر الآيات، وقاهر المعجزات، فسبح في كفه الحصى، ونبع من بين أصابعه الماء، وغير ذلك مما قد تضمنته الأنباء، وأجمع على صحته العلماء، وأتى بالقرآن المبين، الذى بهر به السامعين، وعجز من الاتيان بمثله سائر الملحدين.

وأن القرآن كلام رب العالمين، وأنه محدث ليس بقديم. ويجب أن يعتقد أن جميع ما فيه من الآيات الذى يتضمن ظاهرها تشبيه الله تعالى بخلقه، وأنه يجبرهم على طاعته أو معصيته، أو يضل بعضهم عن طريق هدايته، فإن ذلك كله لا يجوز حمله على ظاهرها، وإن له تأويلاً يلائم ما تشهد به العقول مما قدمنا ذكره فى صفات الله تعالى، وصفات أنبيائه.

فإن عرف المكلّف تأويل هذه الآيات فحسن، وإلا أجزأ أن يعتقد فى الجملة أنها متشابهات، وأن لها تأويلاً ملائماً، يشهد بما تشهد به العقول والآيات المحكمات، وفى القرآن المحكم، والمتشابه، والحقيقة، والمجاز، والناسخ، والمنسوخ، والخاص، والعام. ويجب عليه أن يقرّ بملائكة الله أجمعين، وأن منهم جبرئيل وميكائيل،

ص: ٢٧

وأنتهما من الملائكة الكرام، كالأنبياء بين الأنام، وأن جبرئيل هو الروح الأمين الذى نزل بالقرآن على قلب محمد خاتم النبيين، وهو الذى كان يأتيه بالوحي من رب العالمين.

ويجب الإقرار بأن شريعة الإسلام التى أتى بها محمد صلى الله عليه وآله وسلم ناسخة لما خالفها من شرائع الأنبياء المتقدمين. وإنه يجب التمسك بها والعمل بما تضمنته من فرائضها، وأن ذلك دين الله الثابت الباقي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لا حلال إلا ما أحلت ولا حرام إلا ما حرمت، ولا فرض إلا ما فرضت، ولا عبادة إلا ما أوجبت.

وإن من انصرف عن الإسم، وتمسك بغيره، كافر ضال، مخلد فى النار، ولو بذل من الاجتهاد فى العبادة غاية المستطاع. وإن من أظهر الإقرار بالشهادتين كان مسلماً، ومن صدق بقلبه ولم يشك فى فرض أتى به محمد صلى الله عليه وآله وسلم كان مؤمناً.

ومن الشرائط الواجبة للإيمان، العمل بالفرائض اللازمة، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن.

وقوله تعالى:

(إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ). (١)

إنما أراد به الإسلام الصحيح التام، الذى يكون المسلم فيه عارفاً، مؤمناً، عالماً بالواجبات طائعاً.

فى الإمامة والخلافة:

ويجب أن يعتقد أن حجج الله تعالى بعد رسوله الذين هم خلفاؤه، وحفظه شرعه، وأئمة أمته، اثنا عشر أهل بيته، أولهم أخوه وابن عمه، وصهره بعل فاطمة الزهراء ابنته، ووصيه على أمته على بن أبى طالب أمير المؤمنين، ثم الحسن بن على الزكى، ثم الحسين بن على الشهيد، ثم على بن الحسين زين العابدين، ثم محمّد بن على باقر العلوم، ثم جعفر بن محمّد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم على بن موسى الرضا، ثم محمّد بن على التقى، ثم على بن محمّد المنتجب، ثم الحسن بن على الهادى، ثم الخلف الصالح بن الحسن المهدى - صلوات الله عليهم أجمعين -.

لا إمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا لهم - عليهما السلام - ولا يجوز الاقتداء فى الدين إلا بهم، ولا أخذ معالم الدين إلا عنهم.

وأنهم فى كمال العلم والعصمة من الآثام نظير الأنبياء - عليهما السلام -.

وأنهم أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأن إمامتهم منصوص عليها من قبل الله على اليقين والبيان.

وأنه سبحانه أظهر على أيديهم الآيات، وأعلمهم كثيراً من الغائبات، والا - مور المستقبلات، ولم يعطهم من ذلك إلا ما قارن وجهاً يعلمه من اللطف والصلاح.

وليسوا عارفين بجميع الضمائر والغائبات على الدوام، ولا يحيطون بالعلم بكل ما علمه الله تعالى.

والآيات التى تظهر على أيديهم هى فعل الله دونهم، أكرمهم بها، ولا

ص: ٢٩

صنع لهم فيها.

وأنتهم بشر محدثون، وعباد مصنوعون، لا- يخلقون، ولا- يرزقون، ويأكلون ويشربون، وتكون لهم الأزواج، وتنالهم الآلام والاعلال، ويستضامون، ويخافون فيتقون، وأن منهم من قتل، ومنهم من قبض.

وأن إمام هذا الزمان هو المهدي بن الحسن الهادي، وأنه الحجّة على العالمين، وخاتم الأئمة الطاهرين، لا إمامة لأحد بعد إمامته، ولا دولة بعد دولته، وأنه غائب عن رعيته، غيبة اضطرار وخوف من أهل الضلال، وللمعلوم عند الله تعالى فى ذلك الصلاح. ويجوز أن يعرف نفسه فى زمن الغيبة لبعض الناس، وأن الله عزّ وجلّ سيظهره وقت مشيئته، ويجعل له الأعوان والأصحاب، فيمهد الدين به، (و) يطهر الأرض على يديه، ويهلك أهل الضلال، ويقوم عمود الإسلام، ويصير الدين كله لله.

وأنّ الله عزّ وجلّ يظهر على يديه عند ظهوره الاعلام، وتأتيه المعجزات بخرق العادات، ويحيى له بعض الأموات، فإذا قام فى الناس المدة المعلومه عند الله سبحانه قبضه إليه، ثم لا يمتد بعده الزمان، ولا تتصل الأيام حتى تكون شرائط الساعة، وإماتة من بقى من الناس، ثم يكون المعاد بعد ذلك.

ويعتقد أن أفضل الأئمة- عليهما السلام- أمير المؤمنين على بن أبى طالب، وأنه لا يجوز أن يسمى بأمر المؤمنين أحد سواه. وأنّ بقيّة الأئمة- صلوات الله عليهم- يقال لهم الأئمة، والخلفاء، والأوصياء، والحجج، وإن كانوا فى الحقيقة أمراء المؤمنين، فإنهم لم يمنعوا

ص: ٣٠

من هذا الاسم لأجل معناه، لأنه حاصل لهم على الاستحقاق، وإنما منعوا من لفظه حشمةً لأمر المؤمنين - عليها السلام. وأن أفضل الأئمة بعد أمير المؤمنين، ولده الحسن، ثم الحسين، وأفضل الباقيين بعد الحسين، إمام الزمان المهدي - صلوات الله عليه - ثم بقيه الأئمة بعده على ما جاء به الأثر وثبت فى النظر.

وأن المهدي - عليها السلام هو الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد، لطول الله تعالى ذلك اليوم حتى يظهر فيه رجل من ولدى يواطى اسمه اسمى، يملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً» (١).

فاسمه يواطى اسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنيته تواطى كنيته، غير أن النهى قد ورد عن اللفظ، فلا يجوز أن يتجاوز فى القول أنه المهدي، والمنتظر، والقائم بالحق، والخلف الصالح، وإمام الزمان، وحجة الله على الخلق. ويجب أن يعتقد أن الله فرض معرفة الأئمة - عليهما السلام - بأجمعهم، وطاعتهم، وموالاتهم، والاقتداء بهم، والبراءة من أعدائهم وظالمهم ... وأنه لا يتم الإيمان إلا بموالاته أولياء الله، ومعاداة أعدائه.

١- روى هذا الحديث وأمثاله ابن خلدون فى المقدمة فى الفصل الثانى والخمسين عن الترمذى وأبى داود باختلاف بعض ألفاظه، وروى حوالى اثنين وثلاثين حديثاً، وقال فى ص ٣١١ من المقدمة. «إن جماعة من الأئمة خرجوا أحاديث المهدي، منهم: الترمذى، وأبوداود، والبزاز، وابن ماجه، والحاكم، والطبرانى، وأبو يعلى الموصلى، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة مثل على، وابن عباس، وابن عمر، وطلحة، وابن مسعود، وأبى هريرة، وأنس، وأبى سعيد الخدرى، وأم حبيبة، وأم سلمة، وثوبان، وقره بن اياس، وعلى الهلالى».

فى التوبة والحشر والنشر:

ويعتقد أن الله يزيد وينقص إذا شاء فى الأرزاق والآجال.

وأنه لم يرزق العبد إلّا ما كان حلالاً طيباً.

ويعتقد أن باب التوبة مفتوح لمن طلبها، وهى الندم على ما مضى من المعصية، والعزم على ترك المعاودة إلى مثلها.

وأن التوبة ماحية لما قبلها من المعصية التى تاب العبد منها.

وتجوز التوبة من زلّة إذا كان التائب منها مقيماً على زلّة غيرها لا تشبهها، ويكون له الأجر على التوبة، وعليه وزر ما هو مقيم عليه من الزلّة.

وأن الله يقبل التوبة بفضله وكرمه، وليس ذلك لوجوب قبولها فى العقل قبل الوعد، وإنما علم بالسمع دون غيره.

ويجب أن يعتقد أن الله سبحانه، يميت العباد ويحييهم بعد الممات ليوم المعاد.

وأن المحاسبة حق والقصاص، وكذلك الجنة والنار والعقاب.

وأن مرتكبي المعاصى من العارفين بالله ورسوله، والأئمّة الطاهرين، المعتقدين لتحريمها مع ارتكابها، المسوّفين التوبة منها، عصاة

فسّاق، وأن ذلك لا يسلبهم اسم الإيمان كما لم يسلبهم اسم الإسلام. (١)

١- صرّح بهذا الشيخ المفيد- أستاذ الشيخ الكراچكى- فى كتابه أوائل المقالات ص ٤٨ ونسبه إلى اتّفاق الإمامية، أمّا الخوارج فتسمّى مرتكب الكبيرة مشركاً وكافراً، والحسن البصرى- أستاذ واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد- فسّمّاهم منافقين، وأمّا واصل بن عطاء فوضعهم فى منزلة بين منزلتين، وقال: إنهم فسّاق ليسو بمؤمنين، ولا كفّار، ولا منافقين.

ص: ٣٢

وأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ الْعِقَابَ عَلَى مَعَاصِيهِمْ، وَالثَّوَابَ عَلَى مَعْرِفَتِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ، وَالْأُتْمَةَ مِنْ بَعْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَأَمْرِهِمْ مَرْدُودٌ إِلَى خَالِقِهِمْ، وَإِنْ عَفَا عَنْهُمْ فَبِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَإِنْ عَاقَبَهُمْ فَبِعَدْلِهِ وَحِكْمَتِهِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: (وَأَخْرُوجُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ) (١).

وَأَنَّ عَقُوبَهُ هَؤُلَاءِ الْعَصَاةِ إِذَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَكُونُ مُؤَيَّدَةً، وَلَهَا آخِرٌ، يَكُونُ بَعْدَهُ دُخُولُهُمُ الْجَنَّةَ، وَلَيْسَ مِنْ جَمَلَةٍ مِنْ تَوَجُّهِ إِلَيْهِمُ الْوَعِيدُ بِالتَّخْلِيدِ، وَالْعَفْوُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى يَرْجَى لِلْعَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَقَدْ غَلَطَتِ الْمَعْتَرِزَةُ فَسَمَّتْ مِنْ يَرْجُو الْعَفْوَ مَرَجئًا، وَأِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَسْمَى رَاجئًا، وَلَا طَرِيقَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى الْعَفْوِ، وَإِنَّمَا هُوَ الرَّجَاءُ فَقَطْ. وَيَعْتَقِدُ أَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَالْأُتْمَةَ مِنْ بَعْدِهِ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - شَفَاعَةً مَقْبُولَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَرْجَى لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ مَرْتَكِبِي الْآثَامِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنَّهُ مَشْفُوعٌ فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُ وَاقِفًا بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ.

وَيَعْتَقِدُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ مَضَوْا مِنَ الدُّنْيَا وَهُمْ غَيْرُ عَاصِينَ، يُؤْمَرُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْجَنَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ. وَأَنَّ جَمِيعَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ لَمْ تَصَحَّ لَهُ الْأَصُولُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يُؤْمَرُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْجَحِيمِ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَإِنَّمَا يَحَاسِبُ مِنْ خَلَطِ عَمَلًا

ص: ٣٣

صالحاً وآخر سيئاً، وهم العارفون العصاء.

وأن أنبياء الله تعالى وحججه - عليهما السلام - هم فى القيامة المسؤولون للحساب باذن الله تعالى، وأن حجّة أهل كل زمان يتولّى أمر رعيته الذين كانوا فى وقته.

وأن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الاثنا عشر من بعده - عليهما السلام - هم أصحاب الأعراف الذين هم لا يدخل الجنة إلّا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلّا من أنكرهم وأنكروه.

وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحاسب أهل وقته وعصره، وكذلك كل إمام بعده.

وأن المهدي - عليهما السلام - هو المواقف لأهل زمانه، والمسائل للذين فى وقته.

وأن الموازين (التي) توضع فى القيامة، هى اقامة العدل فى الحساب، والانصاف فى الحكم والمجازاة، وليست فى الحقيقة موازين بكفّات وخبوط كما يظن العوام.

وأن الصراط المستقيم فى الدنيا دين محمد وآل محمد - عليه وعليهما السلام - وهو فى الآخرة طريق الجنان.

وأن الأطفال والمجانين والبله من الناس، يتفضّل عليهم فى القيامة بأن تكمل عقولهم، ويدخلون الجنان.

وأن نعيم أهل الجنة متصل أبداً بغير نفاذ، وأن عذاب المشركين والكفار متصل فى النار بغير نفاذ.

ص: ٣٤

ويجب أن تؤخذ معالم الدين فى الغيبة من أدلة العقل، وكتاب الله عز وجل، والأخبار المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن الأئمة— عليهما السلام— (١) وما أجمعت عليه الطائفة الإمامية، واجماعها حجة.

فأما عند ظهور الإمام— عليهما السلام— فإنه المفزع عند المشكلات، وهو المته على العقلية، والمعرف بالسمعية، كما كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا يجوز استخراج الأحكام فى السمعية بقياس ولا اجتهاد. (٢)

فأما العقلية فيدخلها القياس والاجتهاد، ويجب على العاقل مع هذا كله ألا يقنع بالتقليد فى الاعتقاد، وأن يسلك طريق التأمل والاعتبار، ولا يكون نظره لنفسه فى دينه أقل من نظره لنفسه فى دنياه، فإنه فى أمور الدنيا يحتاط ويحترز، ويفكر ويتأمل، ويعتبر بذهنه، ويستدل بعقله، فيجب أن يكون فى أمر دينه على أضعاف هذه الحال، فالغرر فى أمر الدين أعظم

١- ما ذكره هو رأى جماعة من علماء الأمامية، كالشريف المرتضى، وابن زهرة، وابن البراج، والطبرسى، وابن إدريس وغيرهم، فقد ذهب هؤلاء إلى عدم اعتبار الخبر الواحد إذا لم يكن مقطوع الصدور عن المعصوم، وخصوا اعتباره بما إذا كان قطعى الصدور، سواء أكان محتفماً بقرينة عقلية أو نقلية أخرى، فالمهم لدى هؤلاء فى اعتبار الخبر أن يفضى إلى العلم، ولو كان ذلك لإجماع أو شاهد عقلى، بل صرح المفيد فى أوائل المقالات بأنه لا يجب العمل بخبر الواحد.

أما المشهور بين الإمامية بل المجمع عليه بين المتأخرين منهم فاعتبار الخبر الواحد لقيام الدليل على حجتيه، ولكل من الفريقين أدلة على دعواه مذكورة فى كتب الأصول.

٢- المراد بالاجتهاد هنا ليس هو استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، وإنما المراد به الاعتماد على رأى والاستحسان والقياس، من دون الرجوع إلى القواعد والأصول التى ثبتت حجيتها شرعاً.

ص: ٣٥

من الغرر في أمر الدنيا.

فيجب أن لا يعتقد في العقليات إلّا ما صحّ عنده حقّه، ولا يسلم في السمعيات إلّا لمن ثبت له صدقه.

نسأل الله حسن التوفيق برحمته، وألّا يحرمننا ثواب المجتهدين في طاعته.

قد أثبتُّ لك يا أخي - أيّدك الله - ما سألت، اقتصرت وما أطلت.

والذي ذكرت أصل لما تركت، والحمد لله وصلواته على سيّدنا محمّد وآله وسلّم. (١)

٧- العقائد الجعفرية تأليف الشيخ الطوسي:**إشارة**

الشيخ الطوسي - رحمه الله - غنى عن التعريف، فهو شيخ الطائفة على الإطلاق وكان قد أخذ على يد المفيد والمرتضى، وقد ورد بغداد عام ٤٠٨ هـ وحضر في أنديّة دروس أستاذه المفيد، فلما لبى الاستاذ دعوة ربّه حضر لدى المرتضى إلى أن اشتغل بالتدريس والافتاء في عصره وبعده، وله رسائل وكتب كلامية قيمة مفعمة بالتحقيق، ونحن نورد هنا جانباً مختصراً عمّا دوّنه في عقائد الشيعة في المسائل الآتية:

«المسألة ١» معرفة الله واجبه على كلّ مكلف، بدليل أنّه منعم فيجب معرفته.

«المسألة ٢» الله تعالى موجود، بدليل أنّه صنع العالم، وأعطاه الوجود، وكلّ من كان كذلك فهو موجود.

١- أدرج المصنف الرسالة في كتابه القيم: كنز الفوائد لاحظ

ص: ٣٦

«المسألة ٣» الله تعالى واجب الوجود لذاته، بمعنى أنه لا- يفتقر في وجوده إلى غيره، ولا- يجوز عليه العدم، بدليل أنه لو كان ممكناً لافتقر إلى صانع، كافتقار هذا العالم، وذلك محال على المنعم المعبود.

«المسألة ٤» الله تعالى قديم أزلي، بمعنى أن وجوده لم يسبقه العدم.

باقٍ أبدى، بمعنى أن وجوده لن يلحقه العدم.

«المسألة ٥» الله تعالى قادر مختار، بمعنى أنه إن شاء أن يفعل فعل، وإن شاء أن يترك ترك، بدليل أنه صنع العالم في وقت دون آخر.

«المسألة ٦» الله تعالى قادر على كل مقدور، وعالم بكل معلوم، بدليل أن نسبة جميع المقدورات والمعلومات إلى ذاته المقدسة المنزهة على السوية، فاختصاص قدرته تعالى وعلمه ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح، وهو محال.

«المسألة ٧» الله تعالى عالم، بمعنى أن الأشياء منكشفة واضحة له، حاضرة عنده غير غائبة عنه، بدليل أنه تعالى فعل الأفعال المحكمة المتقنة، وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة.

«المسألة ٨» الله تعالى يدرك لا بجارحة، بل بمعنى أنه يعلم ما يُدرك بالحواس، لأنه منزّه عن الجسم ولوازمه، بدليل قوله تعالى: (لا تُدركهُ الأبصارُ وَهُوَ يُدركُ الأبصارَ وَهُوَ اللطيفُ الخبيرُ) (١) فمعنى قوله تعالى:

(إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البصيرُ) (٢) أنه عالم بالمسموعات لا باذن، وبالمبصرات لا بعين.

«المسألة ٩» الله تعالى حي، بمعنى أنه يصح منه أن يقدر ويعلم،

١- الأنعام / ١٠٣.

٢- الأسراء / ١، غافر / ٥٦.

ص: ٣٧

بدليل أنه ثبت له القدرة والعلم وكل من ثبت له ذلك فهو حي بالضرورة.

«المسألة ١٠» الله تعالى متكلم لا بجارحه، بل بمعنى أنه أوجد الكلام في جرم من الأجرام، أو جسم من الأجسام، لإيصال عظمته إلى الخلق، بدليل قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (١) ولأنه قادر، فالكلام ممكن.

«المسألة ١١» الله تعالى صادق، بمعنى أنه لا يقول إلا الحق الواقع، بدليل أن كل كذب قبيح، والله تعالى منزّه عن القبيح.

«المسألة ١٢» الله تعالى مرید، بمعنى أنه رجح الفعل إذا علم المصلحة (يعنى أنه غير مضطر وأن ارادته غير واقعة تحت ارادة اخرى، بل هي الإرادة العليا التي إن رأى صلاحاً فعل، وإن رأى فساداً لم يفعل، باختيار منه تعالى) بدليل أنه ترك إيجاد بعض الموجودات في وقت دون وقت، مع علمه وقدرته - على كل حال - بالسوية. ولأنه نهى وهو يدل على الكراهة.

«المسألة ١٣» أنه تعالى واحد، بمعنى أنه لا شريك له في الإلهية، بدليل قوله: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٢) ولأنه لو كان له شريك لوقع التمانع، ففسد النظام، كما قال: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٣).

«المسألة ١٤» الله تعالى غير مركب من شيء، بدليل أنه لو كان مركباً لكان مفتقراً إلى الأجزاء، والمفتقر ممكن.

«المسألة ١٥» الله تعالى ليس بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، بدليل

١- النساء / ١٦٤.

٢- الإخلاص / ١.

٣- الأنبياء / ٢٢.

ص: ٣٨

أنه لو كان أحد هذه الأشياء لكان ممكناً مفتقراً إلى صانع، وهو محال.

«المسألة ١٦» الله تعالى ليس بمرئي بحاسة البصر في الدنيا والآخرة، بدليل أنه تعالى مجرد، ولأن كل مرئي لابد أن يكون له الجسم والجهة، والله تعالى منزّه عنهما ولأنه تعالى قال: (لَنْ تَرَانِي) (١) وقال: (لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) (٢).

«المسألة ١٧» الله تعالى ليس محلاً للحوادث، وإلا لكان حادثاً، وحدوثه محال.

«المسألة ١٨» الله تعالى لا يتّصف بالحلول، بدليل أنه يلزم قيام الواجب بالممكن وذلك محال.

«المسألة ١٩» الله تعالى لا يتحد بغيره، لأنّ الاتحاد صيرورة الشيء واحداً من غير زيادة ونقصان، وذلك محال، والله لا يتّصف بالمحال.

«المسألة ٢٠» الله تعالى منفي عنه المعاني والصفات الزائدة، بمعنى أنه ليس عالماً بالعلم، ولا قادراً بالقدره (بل علم كلّه، وقدره كلّها)، بدليل أنه لو كان كذلك لزم كونه محلاً للحوادث لو كانت حادثه، وتعدّد القدماء لو كانت قديمة، وهما محالان، وأيضاً لزم افتقار الواجب إلى صفاته المغايرة له، فيصير ممكناً وهو ممتنع.

«المسألة ٢١» الله تعالى غني، بمعنى أنه غير محتاج إلى ما عداه، والدليل عليه أنه واجب الوجود لذاته، فلا يكون مفتقراً.

«المسألة ٢٢» الله تعالى ليس في جهة، ولا مكان، بدليل أن كلّ ما في الجهة والمكان مفتقر إليهما، وأيضاً قد ثبت أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر

١- الأعراف / ١٤٣.

٢- الأنعام / ١٠٣.

ص: ٣٩

ولا عرض، فلا يكون في المكان والجهة.

«المسألة ٢٣» الله تعالى ليس له ولد ولا صاحبة، بدليل أنه قد ثبت عدم افتقاره إلى غيره، ولأن كل ما سواه تعالى ممكن، فكيف يصير الممكن واجباً بالذات، ولقوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (١) و: (مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) (٢).

«المسألة ٢٤» الله تعالى عدل حكيم، بمعنى أنه لا يفعل قبيحاً ولا يخل بالواجب بدليل أن فعل القبيح، والإخلال بالواجب نقص عليه، فالله تعالى منزّه عن كل قبيح وإخلال بالواجب.

«المسألة ٢٥» الرضا بالقضاء والقدر واجب، وكل ما كان أو يكون فهو بالقضاء والقدر ولا يلزم بهما الجبر والظلم، لأن القدر والقضاء هاهنا بمعنى العلم والبيان، والمعنى أنه تعالى يعلم كل ما هو (كائن أو يكون). (٣) «المسألة ٢٦» كل ما فعله الله تعالى فهو أصلح، وإلّا لزم العيب، وليس تعالى بعابث، لقوله: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) (٤).

«المسألة ٢٧» اللطف على الله واجب، لأنه خلق الخلق، وجعل فيهم الشهوة، فلو لم يفعل اللطف لزم الاغراء، وذلك قبيح، (والله لا يفعل القبيح) فاللطف هو نصب الأدلة، وإكمال العقل، وإرسال الرسل في زمانهم، وبعد انقطاعهم إبقاء الإمام، لئلا ينقطع خيط غرضه.

«المسألة ٢٨» نبينا «محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن

١- الشورى / ١١.

٢- آل عمران / ٥٩.

٣- الاضافة منّا لإكمال العبارة.

٤- المؤمنون / ١١٥.

ص: ٤٠

عبد مناف» رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقاً صدقاً. بدليل أنه ادعى النبوة وأظهر المعجزات على يده، فثبت أنه رسول حقاً، وأكبر المعجزات «القرآن الحميد» والفرقان المجيد الفارق بين الحق والباطل، باق إلى يوم القيامة، حجة على كافة النسمه. ووجه كونه معجزاً: فرط فصاحته وبلاغته، بحيث ما تمكن أحد من أهل الفصاحة والبلاغة حيث تحدوا به، أن يأتوا ولو بسورة مصغرة، أو آية تامة مثله.

«المسألة ٢٩» كان نبياً على نفسه قبل البعث، وبعده رسولاً إلى كافة النسمه لأنه قال: «كنت نبياً و آدم بين الماء والطين» وإلا لزم تفضيل المفضول وهو قبيح.

«المسألة ٣٠» جميع الأنبياء كانوا معصومين، مطهرين عن العيوب والذنوب كلها، وعن السهو والنسيان في الأفعال والأقوال، من أول الأعمار إلى اللحد، بدليل أنهم لو فعلوا المعصية أو يطرأ عليهم السهو لسقط محلهم من القلوب، فارتفع الوثوق والاعتماد على أقوالهم وأفعالهم، فتبطل فائدة النبوة، فما ورد في الكتاب (القرآن) فيهم فهو واجب التأويل.

«المسألة ٣١» يجب أن يكون الأنبياء أعلم وأفضل أهل زمانهم، لأن تفضيل المفضول قبيح.

«المسألة ٣٢» نبينا خاتم النبيين والمرسلين، بمعنى أنه لا نبي بعده إلى يوم القيامة، يقول تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (١).

«المسألة ٣٣» نبينا أشرف الأنبياء والمرسلين، لأنه ثبتت نبوته، وأخبر

ص: ٤١

بأفضليته فهو أفضل، لَمَّا قال لفاطمة- عليها السَّلَام: «أبوك خير الأنبياء وبعلك خير الأوصياء، وأنت سيده نساء العالمين، وولدك الحسن والحسين-- عليهما السَّلَام-- سيِّدا شباب أهل الجنَّة، وأبوهما خير منهما» (١).

«المسألة ٣٤» معراج الرسول بالجسم العنصري علانية، غير منام، حق، والأخبار عليه بالتواتر ناطقة، صريحة، فمنكره خارج عن الإسلام، وأنه مر بالأفلاك من أبوابها من دون حاجة إلى الخرق والالتيام، وهذه الشبهة الواهية مدفوعة مسطورة بمحالها.

«المسألة ٣٥» دين نبينا ناسخ للأديان السابقة، لأنَّ المصالح تتبدل حسب الزمان والأشخاص كما تتبدل المعالجات لمريض بحسب تبدل المزاج والمرض.

«المسألة ٣٦» الإمام بعد نبينا على بن أبي طالب- عليها السَّلَام بدليل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «يا على أنت أخي ووارث علمي وأنت الخليفة من بعدي، وأنت قاضي ديني، وأنت منِّي بمنزلة هارون من موسى إلاَّ أنَّه لا نبيَّ بعدي» (٢) وقوله: «سَلِّمُوا عَلَيَّ عَلَيَّ بِأَمْرٍ الْمُؤْمِنِينَ، وَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا لَهُ، وَتَعَلَّمُوا مِنْهُ وَلَا تَعَلَّمُوهُ» (٣)، وقوله: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهِ وَعَادَ مِنْ عَادَاهُ» (٤).

١- راجع ينابيع المودَّة ٤٣٤-٤٣٦.

٢- راجع صحيح مسلم ٧/ ١٢٠-١٢١، باب فضائل علي- عليه السَّلَام-، وصحيح البخاري ٥/ ١٩ باب مناقب علي- عليه السَّلَام- و ٦/ ٣ باب غزوة تبوك، ومسند أحمد ١/ ١٧٤-١٧٧ و ٣/ ٣٢،

٣- راجع البحار ٣٧/ ٢٩٠-٣٤٠.

٤- راجع مسند أحمد ١/ ٨٤-١٥٢ و ٤/ ٢٨١ و ٣٧٠ و ٣٧٢ و ٥/ ٣٦٦-٤١٩، سنن الترمذي ٥/ ٦٣٣.

ص: ٤٢

«المسألة ٣٧» الأئمة بعد علي - عليها السلام أحد عشر من ذريته الأول منهم ولده الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد ابن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم الخلف الحجة القائم المهدي الهادي بن الحسن صاحب الزمان، فكُلُّهم أئمة الناس واحد بعد واحد، حقاً، بدليل أن كل إمام منهم نصّ علي من بعده نصياً متواتراً بالخلافة، وقوله: «الحسين إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو الأئمة التسعة، تاسعهم قائمهم، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً».

«المسألة ٣٨» يجب أن يكون الأئمة معصومين مطهرين من الذنوب كلها، صغيرة وكبيرة عمداً وسهواً، ومن السهو في الأفعال والأقوال، بدليل أنه لو فعلوا المعصية لسقط محلهم من القلوب، وارتفع الوثوق، وكيف يهدون بالضالين المضلّين، ولا معصوم غير الأئمة الاثنى عشر اجمعاً، فثبت إمامتهم.

«المسألة ٣٩» يجب أن يكون الأئمة أفضل وأعلم، ولو لم يكونوا كذلك للزم تفضيل المفضول، أو الترجيح بلا مرجح، ولا يحصل الانقياد به، وذلك قبيح عقلاً ونقلاً، وفضل أئمتنا وعلمهم مشهور، بل أفضليتهم أظهر من الشمس وأبين من الأمس.

«المسألة ٤٠» يجب أن نعتقد أن آباء نبينا وأئمتنا مسلمون أبداً، بل أكثرهم كانوا أوصياء، فالأخبار عند أهل البيت على إسلام أبي طالب مقطوعة وسيرته تدل عليه، ومثله مثل مؤمن آل فرعون.

«المسألة ٤١» الإمام المهدي المنتظر محمد بن الحسن قد تولد في زمان أبيه، وهو غائب حتى باق إلى بقاء الدنيا، لأن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم لما انعقد عليه اجماع الأمة على أنه لا يخلو زمان من حجة ظاهرة

ص: ٤٣

مشهورة أو خافية مستورة، ولأنّ اللطف في كل زمان واجب، والإمام لطف، فوجوده واجب.

«المسألة ٤٢» لا استبعاد في طول عمره، لأنّ غيره من الامم السابقة قد عاش ثلاثة آلاف سنة فصاعداً، كشعيب ونوح ولقمان وخضر وعيسى - عليهما السلام - وابليس والدجال، ولأنّ الأمر ممكن، والله قادر على جميع الممكنات.

«المسألة ٤٣» غيبة المهدي لا تكون من قبل نفسه، لأنه معصوم فلا يخل بواجب، ولا من قبل الله تعالى، لأنه عدل حكيم، فلا يفعل القبيح، لأنّ الاخفاء عن الأنظار وحرمان العباد عن الافادات قبيحان. فغيبته لكثرة العدو والكافر، ولقلّة الناصر.

«المسألة ٤٤» لا بد من ظهور المهدي، بدليل قول النبي صلّى الله عليه وآله وسلم: «لو لم يبق من الدنيا إلا ساعة واحدة لطول الله تلك الساعة حتى يخرج رجل من ذريتي، اسمه اسمي وكنيته كنيته يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملأت ظلماً وجوراً» (١).

ويجب على كل مخلوق متابعتة.

«المسألة ٤٥» في غيبة الإمام فائدة، كما تنير الشمس تحت السحاب، والمشكاة من وراء الحجاب.

«المسألة ٤٦» إنّ الله يعيد الأجسام الفانية كما هي في الدنيا، ليوصل كلّ حق إلى المستحقين، وذلك أمر ممكن، والأنبياء أخبروا به، لا سيما القرآن المجيد مشحون به ولا مجال للتأويل، فالاعتقاد بالمعاد الجسماني واجب.

«المسألة ٤٧» كلّ ما أخبر به النبي أو الإمام فاعتقاده واجب،

١- راجع سنن أبي داود ٤/١٠٦-١٠٧، كنز العمال ١٤/٢٦٤-٢٦٧.

ص: ٤٤

كاخبارهم عن نبوة الأنبياء السابقين، والكتب المنزلة، ووجود الملائكة، وأحوال القبر وعذابه وثوابه، وسؤال منكر ونكير، والاحياء فيه، وأحوال القيامة وأهوالها، والنشور، والحساب والميزان، والصراط، وانطاق الجوارح، ووجود الجنة والنار، والحوض الذي يسقى منه أمير المؤمنين العطاشى يوم القيامة، وشفاعة النبي والأئمة لأهل الكبائر من محبيه، إلى غير ذلك، بدليل أنه أخبر بذلك المعصومون.

«المسألة ٤٨» التوبة- وهى الندم على القبيح فى الماضى، والترك فى الحال، والعزم على عدم المعاودة إليه فى الاستقبال- واجبة، لدلالة السمع على وجوبها، ولأن دفع الضرر واجب عقلاً.

«المسألة ٤٩» الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر واجبان، بشرط تجويز التأثير والأمن من الضرر(١).

ما هو الهدف من نقل هذه الرسائل:

- ١- إن هذه الرسائل تدل بوضوح لا يقبل الشك أن جلّ عقائد الشيعة تمتد جذورها الحقيقية فى كتاب الله المنزل وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما جاء عن أئمة أهل البيت -عليهما السلام-، وأن صورة هذه العقائد كانت تبدو واضحة المعالم ومستوعبة لجميع الجوانب المرتبطة بالمعارف الإلهية.
- ٢- تنبث فى ثنايا هذه الرسائل آراء خاصة لمؤلفيها، ربما يقع فيها النقاش والجدال والخلاف مع غيرهم من علماء الشيعة، فليس كل ما جاء فيها عقيدة لجميع علماء الشيعة ومؤلفيهم، إلا أن ما يهمننا من الإشارة إليه

-
- ١- طبعت الرسالة من قبل مؤسسة النشر الإسلامى فى قم عام ١٤١٢ هـ مع جواهر الفقه للقاضى ابن البراج وفى ضمن الرسائل العشر للشيخ الطوسى -قدس سرّه-.

ص: ٤٥

هو أنّ هذه الرسائل تمثل عقائد الشيعة في مجال صفات الله سبحانه وأفعاله، وما يرجع إلى النبوة والإمامة، والحياة الآخروية، خصوصاً فيما يرجع إلى الاعتقاد بمقامات الأئمة وصفاتهم. فمن يريد أن يتعرّف بوضوح على عقائد الشيعة فليرجع إليها.

٣- إنّ الإمعان في الاصول التي جاءت في هذه الكتب والرسائل يعرب عن اتفاق الشيعة في أكثر مسائلهم العقائدية مع عموم عقائد المسلمين. وإن كانوا يختلفون عنهم في أصول تختص بمجال الإمامة والقيادة بعد الرسول.

وسنحاول في الصفحات اللاحقة أن نستعرض أهم الفوارق الجوهرية بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية، والتي لا يمكن أن تشكل حداً فاصلاً دون التقارب بين هذه المذاهب ونبذ الاختلاف بينها، والذي لن يفيد إلّا أعداء هذا الدين والمتربّصين به، وسنشرع في أوّل بحثنا المقتضب هذا في تحديد الاختلافات التي أشرنا إليها بين الشيعة والمعتزلة، وبين الشيعة والأشاعرة، وذلك لما كانت تشكله هاتان الفرقتان من جبهة واسعة من جمهور المسلمين إبان تلك العصور السالفة.

الفرق بين الشيعة الإمامية والمعتزلة:

إنّ المتأمل في مجمل عقائد هاتين الفرقتين يمكنه أن يتبين بوضوح جوانب الاتفاق والاختلاف فيما بينهما، وهو ما سنحاول أن نشير إليه اختصاراً في نقاط محددة واضحة، وإذا كان البعض قد اعتقد جهلاً بأنّ الشيعة قد أخذت عقائدها عن المعتزلة فإنّه يرد بأكثر من دليل، وبحثنا هذا وإن كان في غنى عن إيرادها الآن إلّا أنّه يرد عليه بوضوح ودون لبس، إلّا أنّه لا ينفي على أنّ بين هاتين الطائفتين أصول مشتركة نذكرها في حينها،

ص: ٤٦

وهو ما قد يتفق مع غير ذلك من فرق المسلمين المختلفة:

- ١- الشفاعة: أجمع المسلمون كآفة على ثبوت أصل الشفاعة وأنها تقبل من الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أنهم اختلفوا في تعيين المشفع، فقالت الإمامية والأشاعرة: إن النبي يشفع لأهل الكبائر باسقاط العقاب عنهم أو بإخراجهم من النار، وقالت المعتزلة: لا يشفع إلا للمطيعين، المستحقين للثواب، وتكون نتيجة الشفاعة ترفيع الدرجة.
- ٢- مرتكب الكبيرة: هو عند الإمامية والأشاعرة مؤمن فاسق، وقالت المعتزلة: بل منزلته بين المنزلتين، أي بين الكفر والإيمان.
- ٣- الجنة والنار: قالت الإمامية والأشاعرة: إنهما مخلوقتان الآن بدلالة الشرع على ذلك، وأكثر المعتزلة يذهب إلى أنهما غير موجودتين.
- ٤- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: اتفق المسلمون على وجوبهما، فقالت الإمامية والأشاعرة: يجبان سمعاً، ولولا النص لم يكن دليل على الوجوب، خلافاً للمعتزلة الذين قالوا: بوجوبهما عقلاً.
- ٥- الاحباط: اتفقت الإمامية والأشاعرة على بطلان الاحباط، وقالوا: لكل عمل حسابه الخاص، ولا ترتبط الطاعات بالمعاصي ولا المعاصي بالطاعات، والاحباط يختص بذنوب خاصة كالشرك وما يتلوه، بخلاف المعتزلة حيث قالوا: إن المعصية المتأخرة تسقط الثواب المتقدم، فمن عبيد الله طول عمره ثم كذب فهو كمن لم يعبد الله أبداً.
- ٦- الشرع والعقل: تشددت المعتزلة في تمسكهم بالعقل، وتشدد أهل الظاهر في تمسكهم بظاهر النص، وخالفهما الإمامية والأشاعرة، فأعطوا للعقل سهماً فيما له مجال القضاء، نعم أعطت الإمامية للعقل مجالاً أوسع مما أعطته الأشاعرة. وسيوافيك تفصيله عند ذكر اختلاف الإمامية مع

ص: ٤٧

الأشاعرة.

٧- اتفقت الإمامية والأشاعرة على أن قبول التوبة بفضل من الله ولا يجب عقلاً اسقاطها للعقاب، وقالت المعتزلة: إن التوبة مسقطه للعقاب على وجه الوجوب.

٨- اتفقت الإمامية على أن الأنبياء أفضل من الملائكة، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك.

٩- اتفقت الإمامية على أن الانسان غير مسير ولا- مفوض إليه، بل هو في ذلك المجال بين أمرين، بين الجبر والتفويض، وأجمعت المعتزلة على التفويض.

١٠- اتفقت الإمامية والأشاعرة على أنه لا بد في أول التكليف وابتدائه من رسول، وخالفت المعتزلة وزعموا أن العقول تعمل بمجردا عن السمع.

هذه هي الاصول التي خالفت الإمامية فيها المعتزلة ووافقت فيها الأشاعرة، وهناك أصول أخرى تجد فيها موافقة الإمامية للمعتزلة ومخالفتها للأشاعرة، وإليك بعضها:

الفرق بين الشيعة الإمامية والأشاعرة:

هناك أصول خالفت الإمامية فيها الأشاعرة، مخالفة بالدليل والبرهان وتبعاً لأئمتهم، ونذكر المهم منها:

١- اتحاد الصفات الذاتية مع الذات: إن لله سبحانه صفاتاً ذاتية كالعلم والقدرة، فهي عند الأشاعرة صفات قديمة مغايرة للذات زائدة عليها، وهي عند الإمامية والمعتزلة متحدة مع الذات.

ص: ٤٨

٢- الصفات الخبرية الواردة في الكتاب والسنة، كالوجه والأيدى والاستواء وأمثالها، فالشيعة الإمامية يؤولونها تأويلاً مقبولاً لا تأويلاً مرفوضاً، أى أنها تأخذ بالمفهوم التصديقي للجملة لا بالمفهوم التصوري للمفردات، فيقولون إن معنى: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ) (١) معناه: أنه برىء من البخل، بل هو باذل وسخي، وقادر على البذل. وأمّا الأشاعرة فهم يفسرونها بالمفهوم التصوري ويقولون: إن لله سبحانه يدين، إلّا أنهم يتهرّبون عن التجسيم والتشبيه بقولهم: بلا كيف.

٣- أفعال العباد عند الإمامية صادرة من نفس العباد، صدوراً حقيقياً بلا مجاز أو توسع، فالإنسان هو الضارب، هو الآكل، هو القاتل، هو المصلّي، هو القارئ وهكذا، وقد قلنا: إن استعمال كلمة «الخلق» في أفعال الإنسان استعمال غير صحيح، فلا يقال: خلقت الأكل والضرب والصوم والصلاة، وإنما يقال: فعلتها، فالصحيح أن يقال: إن الإنسان هو الفاعل لأفعاله بقدرته مكتسبة من الله، وإن قدرته المكتسبة هي المؤثرة باذن من الله سبحانه.

وأمّا الأشاعرة فذهبوا إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه، فليس للإنسان فيها صنع ولا دور، وليس لقدرته أى تأثير فى تحقّق الفعل، وأقصى ما عندهم أن إرادة الإنسان للعقل تقارن ايجاد الله سبحانه فعله فى عالم التكوين والوجود.

إلّا أنهم وتحاشياً من الذهاب إلى الجبر فى تلك الأفعال وبالتالي اقضاء الانسان عن أفعاله، ومن ثم براءته من مسؤوليتها عمدوا إلى ابتداع نظرية الكسب المعقدة فقالوا: إن الله هو الخالق والانسان هو الكاسب، إلّا

ص: ٤٩

أنها نظرية غريبة غير مفهومة، وملتئة بالألغاز التي عجز عن فهمها وإيضاحها حتى مبتدعوها أنفسهم.

٤- إن الاستطاعة في الانسان على فعل من الأفعال تقارنه تارة، وتتقدم عليه أخرى. فلو أُريد من القدرة العلة التامة فهي مقارنه، ولو أُريد العلة الناقصة فهي متقدمة، خلافاً للأشاعرة فقد قالوا بالتقارن مطلقاً.

٥- رؤية الله بالأبصار في الآخرة: فهي مستحيلة عند الإمامية والمعتزلة، ممكنة عند الأشاعرة.

٦- كلامه سبحانه عند الإمامية هو فعله، فهو حادث لا قديم، وهذا خلافاً للأشاعرة: فكلامه عبارة عن الكلام النفسى القائم بذاته، فهو قديم كقدم الذات.

٧- التحسين والتقيح العقليان: ذهب الإمامية إلى أن العقل يدرك حسن بعض الأفعال أو قبحها، بمعنى أن نفس الفعل من أى فاعل صدر، سواء أكان الفاعل قديماً أو حادثاً، واجباً أو ممكناً، يتصف باحدهما، فيرى مقابلة الإحسان بالإحسان أمراً حسناً، ومقابلته بالإساءة أمراً قبيحاً، ويتلقاه حكماً مطلقاً سائداً على مَرَّ الحقب، والأزمان، لا يغيره شىء، وهذا خلافاً للأشاعرة، فقد عزلوا العقل عن إدراك الحسن والقبيح، وبذلك خالفوا الإمامية والمعتزلة في الفروع المترتبة عليه.

هذه هي الاصول التي تخالف فيها الإمامية الأشاعرة، وربما توافقهم المعتزلة في جميعها أو أكثرها، كل ذلك يثبت أن للشيعة الإمامية منهجاً كلامياً خاصاً نابغاً من الكتاب والسنة، وكلمات العترة الطاهرة والعقل فيما له مجال القضاء، وليست الشيعة متطفلة في منهجها الكلامي على أية من الطائفتين. وأنت إذا وقفت على الكتب الكلامية المؤلفة في العصور المتقدمة

ص: ٥٠

من عصر فضل بن شاذان (ت ٢٦٠) إلى عصر شيخنا الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) ومن بعده بقليل، تجد منهجاً كلامياً مبرهنًا متزنًا واضحاً لا تعقيد فيه ولا غموض، وعلى تلك الاصول وذلك المنهج درج علماءهم المتأخرون في الأجيال التالية، فألف الشيخ الحلبي (٣٧٤-٤٤٧) «تقريب المعارف» والشيخ سديد الدين الحمصي (ت ٦٠٠) كتابه «المنقذ من التقليد»، وتوالى بعدهم التأليف على يد الفيلسوف الكبير نصير الدين الطوسي (٥٩٧-٦٧٢) وابن ميثم البحراني (ت ٥٨٩) في «تقريب المعارف»، وتلميذه العلامة الحلبي (٦٤٨-٧٢٦) في جملة من المؤلفات القيمة. وهكذا... فإن كل ذلك يكشف عن أن الأئمة طرخوا أصول العقائد، وغدوا أصحابهم وتلاميذهم بمعارف سامية، أُعتبر الحجر الأساس للمنهج الكلامي الشيعي، وتكامل المنهج من خلال الجدل الكلامي والنقاش العلمي في الظروف المتأخرة فوصل إلى الذروة والقمّة.

فالناظر في الكتب الكلامية للسيد الشريف المرتضى ك «الشافى» (١) و «الذخيرة» (٢) يجد منبعاً غنياً بالبحوث الكلامية، كما أن الناظر في كتب العلامة الحلبي المختلفة ك «كشف المراد» (٣) و «نهاية المرام» (٤) وغيرهما يقف على أفكار سامية أنضجها البحث والنقاش عبر القرون، فبلغت غايتها القصوى.

وقد توالى التأليف في عقائد الشيعة وأصولهم من العصور الاولى إلى يومنا هذا، بشكل واسع لا يحصيه إلا محصى قطرات المطر وحبّات الرمال.

١- المطبوع في بيروت في أربعة أجزاء.

٢- المطبوع في إيران في جزءين.

٣- الكتاب الدراسي في الجماعات الشيعية.

٤- مخطوط نحتفظ منها بنسخة وهي في قيد التحقيق.

ص: ٥١

هذا وإنّ الشيعة وإن خالفوا في هذه الاصول طائفة من الطوائف الإسلامية ووافقوا طوائف أخرى، ولكن هناك أصول اتفق الجميع فيها دون استثناء، وهو ظاهر لمن قرأ ما أثبتناه من الرسائل والكتيبات.

أما أن للمسلمين أن يتحدوا في ظلال هذه الاصول المؤلفة لقلوبهم، ويتظلّلوا بظلالها، ويتمسّكوا بالعروة الوثقى، ويكون شعارهم: (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) ولا يصغوا إلى النعرات المفرقة، المفترية على الشيعة وأئمتهم، وليكن شعارنا في التأليف: التحقيق والتأكد من عقائد الآخرين، ثم التدوين.

الفرق بين الشيعة الإمامية وسائر الفرق:

إذا تعرّفت على الفوارق بين الموجودة بين الشيعة وبعض طوائف المسلمين، فهلّمّ معي إلى الفوارق الجوهرية بينهم وبين سائر الطوائف التي صيرتهم إلى فرقتين متميزتين، وأكثرها يرجع إلى مسألة القيادة والخلافة بعد الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله و سلّم، فنأخذ بالبحث عنها على وجه الإجمال:

المسألة الأولى: وجوب تنصيب الإمام على الله سبحانه

تتفق جميع الفرق الإسلامية على وجوب نصب الإمام، سوى العجاردة من الخوارج، ومنهم حاتم الأصم أحد شيوخ المعتزلة (ت ٢٣٧) (١) قد شدوا عن ذلك، واعتقاد المسلمين بذلك يفترق إلى مذهبين اثنين في ماهية هذا الوجوب، فالشيعة يذهبون إلى وجوبه على الله تعالى، وباقي الفرق على الأمة، فوجوب نصب الإمام لا خلاف فيه بين المسلمين، وإنما الكلام في تعيين من يجب عليه ذلك. وليس المراد من وجوبه على الله سبحانه، هو إصدار الحكم من العباد على الله سبحانه، حتى يقال: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) (٢) بل المراد كما ذكرنا غير مرّة: أن العقل - حسب التعرّف على صفاته سبحانه، من كونه حكيمًا غير عابث - يكشف عن كون مقتضى الحكمه هو لزوم النصب أو عدمه، وإلا فالعباد أقصر من أن يكونوا حاكمين على الله سبحانه.

١- ادّعت العجاردة بأن الواجب على الأمة التعاون والتعااض لإحياء الحق وإمانه الباطل، ومع قيام الأمة بهذا الواجب لا يبقى للإمام فائدة تستدعى تسلطه على العباد، أمّا إذا اختلفت الأمة ولم تتعاون على نشر العدل واحقاق الحق فيجب عليها تعيين من يقوم بهذه المهمات، وعلى ذلك فالإمامة لا تجب بالشرع ولا بالعقل، وإنما تجب للمصلحة أحياناً.

ص: ٥٤

ثم إن اختلاف المسلمين في كون النصب فرضاً على الله أو على الأمة ينجم عن اختلافهم في حقيقة الخلافة والإمامة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فمن ينظر إلى الإمام كرئيس دولة ليس له وظيفة إلا تأمين الطرق والسبل، وتوفير الأرزاق، وإجراء الحدود، والجهاد في سبيل الله، إلى غير ذلك مما يقوم به رؤساء الدول بأشكالها المختلفة، فقد قال بوجوب نصبه على الأمة، إذ لا يشترط فيه من المواصفات إلا الكفاءة والمقدرة على تدبير الأمور، وهذا ما يمكن أن تقوم به الأمة الإسلامية.

وأما على القول بأن الإمامة استمرار لوظائف الرسالة (لا لنفس الرسالة فإن الرسالة والنبوة مختومتان بالتحاق النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى) فمن المتفق عليه أن تعهد هذا الأمر يتوقف على توفر صلاحيات عالية لا ينالها الفرد إلا إذا حظى بعناية إلهية خاصة فيخلف النبي في علمه بالاصول والفروع، وفي سد جميع الفراغات الحاصلة بموته، ومن المعلوم أن هذا الأمر لا تتعرف عليه الأمة إلا عن طريق الرسول، ولا يتوفر وجوده إلا بتربيته غيبية وعناية سماوية خاصة.

وهكذا فلا يخفى أن كون القيادة الإسلامية بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيد الله أو بيد الأمة، أو أن التعيين هل هو واجب عليه سبحانه أو عليهم، ينجم عن الاختلاف في تفسير ماهية الخلافة.

فمن جعلها سياسةً زمنيةً وقتيةً يشغلها فرد من الأمة بأحد الطرق، قال في حقه: «لا ينخلع الإمام بفسقه وظلمه بغصب الأموال وضرب الأبخار، وتناول النفوس المحرمة، وتضييع الحقوق، وتعطيل الحدود، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويله، وترك طاعته في شيء مما يدعوا إليه من معاصي الله» (١).

١- التمهيد للقاضي أبي بكر الباقلاني المتوفى ٤٠٣: ١٨١.

ص: ٥٥

ومن قال: بأن الإمام بعد الرسول أشبه برئيس الدولة أو أحد الحكام، وتنتخبه الأمة الإسلامية، قال في حقه: «ولا نرى الخروج عن أئمتنا وولاءة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضه ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة. والحج والجهاد ماضيان مع أولى الأمر من المسلمين، برّهم وفاجرهم، إلى قيام الساعة، ولا يبطلهما شيء، ولا ينقضهما» (١).

وقد درج على هذه الفكرة متكلموا السنّة ومحدّثوهم، حتى قال التفتازاني: «ولا ينعزل الإمام بالفسق، أو بالخروج عن طاعة الله تعالى، والجور (الظلم على عباد الله) لأنه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الأئمة والا مرء بعد الخلفاء الراشدين، والسلف كانوا ينقادون لهم، ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم، ونقل عن كتب الشافعية: أن القاضي ينعزل بالفسق بخلاف الإمام، والفرق أن في انعزاله ووجوب نصب غيره اثاره الفتنة، لما له من الشوكة، بخلاف القاضي» (٢).

وأمّا من فسّر الإمامة بأنها عبارة عن إمرة إلهية واستمرار لوظائف النبوة كلّها سوى تحمّل الوحي الإلهي، فلا مناص له عن القول: بوجوب نصبه على الله سبحانه.

وقد استدلت الإمامية على وجوب نصب الإمام على الله سبحانه: بأن وجود الإمام الذي اختاره الله سبحانه، مقرّب من الطاعات، ومبعد عن

١- العقيدة الطحاوية ٣٧٩-٣٨٧.

٢- شرح العقائد النسفية (وهي لأبي حفص عمرو بن محمّد النسفي (ت ٥٧٣) والشرح لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١): ١٨٥-١٨٦، ولاحظ في هذا المجال مقالات الإسلاميين للأشعري: ٣٢٣، وأصول الدين لمحمّد بن عبدالكريم البزدوي إمام الماتريدية: ١٩٠.

ص: ٥٦

المعاصي، وقد أوضحوه في كتبهم الكلامية. والمراد من اللطف المقرب هنا ما عرفت من أن رحلة النبي الأكرم تترك فراغات هائلة بين الأمة في مجالى العقيدة والشريعة، كما تترك جدالاً ونزاعاً عنيماً بين الأمة في تعيين الإمام. فالواجب على الله سبحانه من باب اللطف هو سدّ هذه الفراغات بنصب من هو صنو النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في علمه بالعقيدة والشريعة، وفي العدالة والعصمة، والتدبير والحنكة، وحسم مادة النزاع المشتعل برحلة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولمّ شعث الأمة، وجمعهم على خط واحد.

والغريب أن المعتزلة الذين يذهبون إلى وجوب اللطف والأصلح على الله سبحانه، يشّدون في هذا المقام عن معتقدتهم هذا، مع العلم بأن هذا المورد من جزئياته، والذي منعهم عن الالتزام بالقاعدة في المقام بأنهم لو قالوا بها في هذه المسألة لزمهم أن يقولوا بعدم صحّة خلافة الخلفاء المتقدمين على عليّ، لأنّ قاعدة اللطف تقتضى أن يكون الخليفة منصوباً عليه من الله سبحانه.

ثم إنك قد تعرّفت على أن الرسول الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - و بوحى من الله سبحانه - قام بتطبيق القاعدة، ونصب إماماً للأمة، ليقود أمرهم ويسد جميع الفراغات الحاصلة بلحوقه بالرفيق الأعلى، وبذلك حسم مادة النزاع، وقطع الطريق على المشاغبين، ولكنّه - وللأسف - تناست الأمة وصية الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأمره، فانقسموا إلى طوائف وأحزاب وقامت بينهم المعارك والحروب التي أريقَت فيها الدماء، واستبيحت بسببها الأعراض، وتبدلت نتيجة لذلك المفاهيم، واختلفت القيم، واستثمر أعداء الدين هذه الاختلافات بين المسلمين فعمدوا إلى زيادة الهوة بينهم وكرسوا لذلك أقصى جهودهم حتى أصبح التقريب فضلاً عن الوحدة أمراً متعسّراً على المفكرين، نسأل الله سبحانه أن يسد تلك الفجوة العميقة بايقاظ شعور علماء الأمة ومصلحيهم في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى.

ص: ٥٧

المسألة الثانية: عصمة الإمام

إشارة

تفردت الإمامية من بين الفرق الإسلامية بإيجابها عصمة الإمام من الذنب والخطأ، مع اتفاق غيرهم على عدمها. قال الشيخ المفيد: إن الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء، ولا تجوز عليهم صغيرة إلّا ما قدم ذكر جوازه على الأنبياء، ولا ينسون شيئاً من الأحكام، ولا يدخل في مفهوم العصمة سلب القدرة عن المعاصي، ولا كون المعصوم مضطراً إلى فعل الطاعات، فإن ذلك يستدعي بطلان الثواب والعقاب.

هذه هي عقيدة الإمامية في الإمامة، وقد استدّلوا عليه بوجوه من العقل والسمع. أمّا العقل فقالوا: إن الإمام منفذ لما جاء به الرسول، وحافظ للشرع، وقائم بمهام الرسول كلّها، فلو جاز عليه الخطأ والكذب، لا يحصل الغرض من إمامته.

حقيقة العصمة:

العصمة قوّة تمنع صاحبها من الوقوع في المعصية والخطأ، حيث لا يترك واجباً، ولا يفعل محرّماً، مع قدرته على الترك والفعل، وإلّا لم يستحق مدحاً ولا ثواباً، وإن شئت قلت: إن المعصوم قد بلغ من التقوى حدّاً لا تتغلب عليه الشهوات والأهواء، وبلغ من العلم في الشريعة وأحكامها

ص: ٥٨

مرتبة لا يخطأ معها أبداً.

وليست العصمة فكرة ابتدعتها الشيعة، وإنما دلهم عليها في حق العترة الطاهرة كتاب الله وسنة رسوله، قال سبحانه: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (١) وليس المراد من الرجس إلا الرجس المعنوي وأظهره هو الفسق. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «على مع الحق والحق مع علي يدور معه كيفما دار» (٢) ومن دار معه الحق كيفما دار محال أن يعصى أو أن يخطأ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حق العترة: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ما إن تمسيكتم بهما لن تضلوا أبداً» (٣) فإذا كانت العترة عدل القرآن والقرآن هو كلام الله تعالى، فمن المنطقي أن تكون معصومة كالكتاب، لا يخالف أحدهما الآخر.

وإذا توضحت الصورة الحقيقية لتبلور عقيدة العصمة عند الشيعة، وإن منشأها هو الكتاب والسنة، فإن هذا الوضوح لم يتحسسه البعض بل ولم يكلف نفسه عناء التثبت من حقيقة مدعياته وتصوراتها، حيث يقول: إن عقيدة العصمة تسربت إلى الشيعة من الفرس الذين نشأوا على تقديس الحاكم، لهذا أطلق عليها العرب النزعة الكسروية، ولا أعرف أحداً من العرب قال ذلك في حدود اطلاعي، ولعل غالبية الشيعة كانت ترمي من وراء هذه الفكرة إلى تنزيه علي من الخطأ حتى يتضح للملأ عدوان بني أمية

١- الأحزاب / ٣٣.

٢- حديث مستفيض، رواه الخطب في تاريخه ١٤ / ٣٢١ والهيثمى في مجمعه ٧ / ٢٣٦ وغيرهما.

٣- حديث متواتر أخرجه مسلم في صحيحه، والدارمي في فضائل القرآن وأحمد في مسنده ٢ / ١١٤ وغيرهم.

ص: ٥٩

في اغتصاب الخلافة. هذا وفي اليهودية كثير من المذاهب التي تسرّبت إلى الشيعة (١). هكذا ودون أى دليل وبيّنة متناسياً أنّ جميع المسلمين يذهبون إلى عصمة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولا يختلف في ذلك أحد فهل هذه الفكرة تسرّبت إلى أهل السنّة من اليهود؟ أو أنّ المسلمين أرادوا بذلك إيضاح عداوة قريش للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ أو غير ذلك من التخرصات الباطلة!!!

لا والله إنّها عقيدة إسلامية واقتبسها القوم من الكتاب والسنّة من دون أخذ من اليهود والفرس، فما ذكره الكاتب تخرّص على الغيب، بل فريضة واضحة.

إنّ الاختلاف في لزوم توصيف الإمام وعدمه، ينشأ من الاختلاف في تفسير الإمامة بعد الرسول وماهيتها وحقيقتها كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فمن تلقّى الإمامة - بعد الرسول - بأنّها مقام عرفى لتأمين السبل، وتعمير البلاد، واجراء الحدود، فشأنه شأن سائر الحكام العرفيين. وأمّا من رأى الإمامة بأنّها استمرار لتحقيق وظيفة الرسالة وأنّ الإمام ليس نبياً ولا يوحى إليه، لكنّه مكلف بملاء الفراغات الحاصلة برحلة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فلا محيص له عن الالتزام بها، لأنّ الغاية المنشودة لا تحصل بلا تسديد إلهى كما سيوافيك، نعم إنّ أهل السنّة يتحرّجون من توصيف الإمام بالعصمة ويتصوّرون أنّ ذلك يلازم النبوة، وما هذا إلّا أنّهم لا يفرّقون بين الإمامتين وأنّ لكلٍ معطياته. والتفصيل موكول إلى محله.

١- الدكتور نبيه حجات: مظاهر الشعبوية في الأدب العربي ٤٩٢، كما في هوية التشيع ١٦٦.

الدليل على لزوم عصمة الإمام بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:

يمكن الاستدلال على لزوم العصمة في الإمام بوجود متعددة نورد أهمها:

الأول: إن الإمامة إذا كانت استمراراً لوظيفة النبوة والرسالة، وكان الإمام يملأ جميع الفراغات الحاصلة جزاء رحلة النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فلا مناص من لزوم عصمته، وذلك لأن تجويز المعصية يتنافى مع الغاية التي لأجلها نصبه الله سبحانه إماماً للمؤمنين، فإن الغاية هي هداية الأمة إلى الطريق المهيّب، ولا يحصل ذلك إلا بالوثوق بقوله، والاطمئنان بصحة كلامه، فإذا جاز على الإمام الخطأ والنسيان، والمعصية والخلاف، لم يحصل الوثوق بأفعاله وأقواله، وضعفت ثقة الناس به، فتنفى الغاية من نصبه، وهذا نفس الدليل الذي استدلل به المتكلمون على عصمة الأنبياء، والإمام وإن لم يكن رسولاً ولا نبياً ولكنه قائم بوظائفهما.

نعم لو كانت وظيفة الإمام مقتصرة بتأمين السبل وغزو العدو والانتصاف للمظلوم وما أشبه ذلك، لكفى فيه كونه رجلاً عادلاً قائماً بالوظائف الدينية، وأمراً إذا كانت وظيفته أوسع من ذلك - كما هو الحال في مورد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فكون الإمام عادلاً قائماً بالوظائف الدينية، غير كاف في تحقيق الهدف المنشود من نصب الإمام.

فقد كان النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يفسر القرآن الكريم ويشرح مقاصده وأهدافه ويبيّن أسرارها.

كما كان يجيب على الأسئلة في مجال الموضوعات المستحدثة وكان يردّ على الشبهات والتشكيكات التي كان يلقاها أعداء الإسلام. وكان يصون الدين من محاولات التحريف والتغيير.

ص: ٤١

وكان يربى المسلمين ويهدبهم ويدفعهم نحو التكامل.

فالفراغات الحاصلة برحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لا تسدّ إلّا بوجود إنسان مثالي يقوم بتلك الواجبات وهو فرع كونه معصوماً عن الخطأ والعصيان (١).

الثاني: قوله سبحانه: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (٢).

والاستدلال مبنى على دعامين:

١- إن الله سبحانه أمر بطاعة أولى الأمر على وجه الاطلاق، أى فى جميع الأزمنة والأمكنة، وفى جميع الحالات والخصوصيات، ولم يقتد وجوب امتثال أوامرهم ونواهيهم بشيء كما هو مقتضى الآية.

٢- إن من الأمر البدئى كونه سبحانه لا يرضى لعباده الكفر والعصيان: (وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ) (٣) من غير فرق بين أن يقوم به العباد ابتداءً من دون تدخل أمر أو نهى ناهٍ، أو يقومون به بعد صدور أمر ونهى من أولى الأمر.

فمقتضى الجمع بين هذين الأمرين (وجوب اطاعة أولى الأمر على وجه الاطلاق، وحرمة طاعتهم إذا أمروا بالعصيان) أن يتصف أولو الأمر الذين وجبت اطاعتهم على وجه الاطلاق، بخصوصية ذاتية وعناية إلهية ربانية، تصدّهم عن الأمر بالمعصية والنهى عن الطاعة. وليس هذا إلّا عبارة أخرى عن كونهم معصومين، وإلّا فلو كانوا غير واقعين تحت تلك العناية، لما صحّ الأمر بإطاعتهم على وجه الاطلاق، ولما صحّ الأمر بالطاعة بلا قيد

١- هذا اجمال ما أوضحناه فى بحثنا الكلامية فلاحظ الإلهيات ٥٢٨ / ٥٣٩.

٢- النساء / ٥٩.

٣- الزمر / ٧.

ص: ٦٢

وشرط. فتستكشف من إطلاق الأمر بالطاعة اشتغال المتعلق على خصوصية تصدّه عن الأمر بغير الطاعة. وممن صرح بدلالة الآية على العصمة الإمام الرازي في تفسيره، ويطيب لى أن أذكر نصّه حتى يمعن فيه أبناء جلدته وأتباع طريقته، قال:

إنّ الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع، لا بد وأن يكون معصوماً عن الخطأ، إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير اقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يقضى إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد، وأنه محال، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أنّ أولى الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً (١).

بيد أنّ الرازي، وبعد أن قاده استدلالته المنطقية إلى هذه الفكرة الثابتة المؤكدة لوجوب العصمة بدا يتهرّب من تبعه هذا الأمر، ولم يستثمر نتائج أفكاره، لا لسبب إلّا لأنها لا توافق مذهبه في تحديد الإمامة، فأخذ يؤوّل الآية ويحملها على غير ما ابتدأه وعمد إلى اثباته، حيث استدرك قائلاً بأنّ عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم، عاجزون عن الوصول إليه، عاجزون عن استفادة الدين والعلم منه، فإذا كان الأمر كذلك، فالمراد ليس بعضاً من أبعاض الامّة، بل المراد هو أهل الحل والعقد من الامّة.

إلّا أنّ ادّعائه هذا لا يصمد أمام الحقيقة القوية التي لا خفاء عليها، وفي دفعه ذلك الأمر مغالطة لا يمكن أن يرتضيها هو نفسه، فإنّه إذا دلّت

ص: ٦٣

الآية على عصمة أولى الأمر فيجب علينا التعرّف عليهم، وادّعاء العجز هروب من الحقيقة، فهل العجز يختص بزمانه أو كان يشمل زمان نزول الآية، لا- أظن أن يقول الرازي بالثاني. فعليه أن يتعرّف على المعصوم في زمان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعصر نزول الآية، وبالتعرّف عليه يعرف معصوم زمانه، حلقة بعد أخرى، ولا يعقل أن يأمر الوحي الإلهي باطاعة المعصوم ثم لا يقوم بتعريفه حين النزول، فلو آمن الرازي بدلالة الآية على عصمة أولى الأمر فإنه من المنطقي والمعقول له أن يؤمن بقيام الوحي الإلهي بتعريفهم بواسطة النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

إذا لا معنى أن يأمر الله سبحانه باطاعة المعصوم، ولا يقوم بتعريفه.

ثم إن تفسير «أولى الأمر» بأهل الحل والعقد، تفسير للغامض - حسب نظر الرازي - بما هو أشد غموضاً، إذ هو ليس بأوضح من الأول، فهل المراد منهم: العساكر، والضباط، أو العلماء، والمحدّثون، أو الحكام والسياسيون، أو الكل. وهل اتفق اجماعهم على شيء، ولم يخالفهم لفيهم من المسلمين.

إذا كانت العصمة ثابتة للامه عند الرازي كما علمت، فهناك من يرى العصمة لجماعة من الامّة كالقراء والفقهاء والمحدّثين، هذا هو ابن تيمية يقول في رده على الشيعة عند قولهم: إن وجود الإمام المعصوم لا بد منه بعد موت النبي يكون حافظاً للشريعة ومبيناً أحكامها خصوصاً أحكام الموضوعات المتجددة، حيث يقول: إن أهل السنة لا يسلمون أن يكون الإمام حافظاً للشرع بعد انقطاع الوحي، وذلك لأنه حاصل للمجموع، والشرع إذا نقله أهل التواتر كان ذلك خيراً من نقل الواحد، فالقراء معصومون في حفظ القرآن وتبليغه، والمحدّثون معصومون في حفظ

ص: ٦٤

الأحاديث وتبليغها، والفقهاء معصومون في الكلام والاستدلال(١).

وهذا الرأي أغرب من سابقه وأضعف حجّة، فكيف يدعى العصمة لهذه الطوائف مع أنهم غارقين في الاختلاف في القراءة والتفسير، والحديث والأثر، والحكم والفتوى، والعقيدة والنظر. ولو أغمضنا عن ذلك فما الدليل على عصمة تلك الطوائف خصوصاً على قول البعض بأنّ القول بالعصمة تسرّب من اليهود إلى الأوساط الإسلامية.

الثالث: قوله سبحانه: (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا- يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ). (٢) والاستدلال بالآية على عصمة الإمام يتوقف على تحديد مفهوم الإمامة الواردة في الآية وإنّ المقصود منها غير النبوة وغير الرسالة، فأمرًا الأوّل فهو عبارة عن منصب تحمّل الوحي، وأمّا الثاني فهو عبارة عن منصب ابلاغه إلى الناس. والإمامة المعطاة للخليل في أخريات عمره غير هذه وتلك، لأنّه كان نبياً ورسولاً وقائماً بوظائفها طيلة سنين حتى خطب بهذه الآية، فالمراد من الإمامة في المقام هو منصب القيادة، وتنفيذ الشريعة في المجتمع بقوة وقدره. وبعرب عن كون المراد من الإمامة في المقام هو المعنى الثالث قوله سبحانه: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا).

فالإمامة التي أنعم بها الله سبحانه على الخليل وبعض ذريته هي الملك العظيم الوارد في هذه الآية. وعلينا الفحص عن المراد بالملك العظيم، إذ عند ذلك يتّضح أنّ مقام الإمامة يلي النبوة والرسالة، وأنّما هو

١- ابن تيمية: منهاج السنّة كما في السنّة كما في نظرية الإمامة ١٢٠.

٢- البقرة/ ١٢٤.

ص: ٦٥

قيادة حكيمة، وحكومة إلهية، يبلغ المجتمع بها إلى السعادة، والله سبحانه يوضح حقيقة هذا الملك في الآيات التالية:

١- يقول سبحانه- حاكياً قول يوسف- عليها السلام-: «رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ» (١) ومن المعلوم أن الملك الذي من به سبحانه على عبده يوسف ليس هو النبوة، بل الحاكمية حيث صار أميناً مكيناً في الأرض. لقوله: (وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ) إشارة إلى نبوته، والملك إشارة إلى سلطته وقدرته.

٢- ويقول سبحانه في داود- عليها السلام-: (وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ) ويقول سبحانه: (وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَّلَ الْخِطَابَ) (٢).

٣- ويحكي الله تعالى عن سليمان- عليها السلام أنه قال: (وَهَبْ لِي مَلِكًا لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) (٣).

والتأمل في هذه الآيات الكريمة يفسر لنا حقيقة الإمامة باعتبار الملاحظات التالية:

أ- إن إبراهيم طلب الإمامة لذريته وقد أجاز سبحانه دعوته في بعضهم.

ب- إن مجموعة من ذريته، كيوسف وداود وسليمان، نالوا- وراء النبوة والرسالة- منصب الحكومة والقيادة.

١- يوسف / ١٠١.

٢- ص / ٢٠.

٣- ص / ٣٥.

ص: ٦٦

ج- إنه سبحانه أعطى آل إبراهيم الكتاب، والحكمة، والملك العظيم.

فمن ضم هذه الامور بعضها إلى بعض، يخرج بهذه النتيجة: ان ملاك الإمامة في ذرية إبراهيم هو قيادتهم وحكمهم في المجتمع، وهذه هي حقيقة الإمامة، غير أنها ربما تجتمع مع المقامين الآخرين، كما في الخليل، ويوسف، وداود، وسليمان، وغيرهم، وربما تنفصل عنهما كما في قوله سبحانه: (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ). (١)

والإمامة التي يتبناها المسلمون بعد رحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم تتحد واقعتها مع هذه الإمامة.

ما هو المراد من الظالم:

قد تعرّف على المقصود من جعل إبراهيم -عليه السلام- إماماً للناس، وإن المراد هو القيادة الإلهية وسوق الناس إلى السعادة بقوة وقدرة ومنعة. بقى الكلام في تفسير الظالم الذي ليس له من الإمامة سهم، فنقول:

لما خلع سبحانه ثوب الإمامة على خليله، ونصبه إماماً للناس، ودعا إبراهيم أن يجعل من ذريته إماماً، أُجيب بأن الإمامة منصب إلهي لا يناله الظالمون، لأنّ الإمام هو المطاع بين الناس، المتصرّف في الأموال والنفوس، فيجب أن يكون على الصراط السوي. والظالم المتجاوز عن الحد لا يصلح لهذا المنصب.

ص: ٦٧

إنّ الظالم الناكث لعهد الله، والناقض لقوانينه وحدوده، على شفا جرف هار، لا يؤتمن عليه ولا تلقى إليه مقاليد الخلافة، لأنّه على مقربة من الخيانة والتعدى، وعلى استعداد لأن يقع أداؤه للجائرين، فكيف يصح في منطق العقل أن يكون إماماً مطاعاً، نافذ القول، مشروع التصرف، وعلى ذلك، فكل من ارتكب ظلماً وتجاوز حداً في يوم من أيام عمره، أو عبد صنماً، أو لاذ إلى وثن- وبالجملة ارتكب ما هو حرام فضلاً عمّا هو شرك وكفر- ينادى من فوق العرش في حقه: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) من غير فرق بين صلاح حالهم بعد تلك الفترة، أو البقاء على ما كانوا عليه.

نعم اعترض «الجصاص» على هذا الاستدلال وقال: «إنّ الآية إنّما تشمل من كان مقيماً على الظلم وأما التائب منه فلا يتعلّق به الحكم، لأنّ الحكم إذا كان معلقاً على صفة، وزالت تلك الصفة، زال الحكم. ألا ترى أنّ قوله: (وَلَا تَزَكُّوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (١) إنّما ينهى عن الركون إليهم ما أقاموا على الظلم، فقوله تعالى: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) لم ينف به العهد عمّن تاب عن ظلمه، لأنّه في هذه الحالة لا يسمّى ظالماً، كما لا يسمّى من تاب من الكفر كافراً» (٢).

إلّا أنّه يلاحظ عليه: أنّ قوله: «الحكم يدور مدار وجود الموضوع» ليس ضابطاً كلياً، بل الأحكام على قسمين: قسم كذلك، وآخر يكفى فيه اتّصاف الموضوع بالوصف والعنوان آنأ ما، ولحظة خاصة، وإن انتفى بعد الاتّصاف، فقوله: «الخمر حرام»، أو: «فى سائمة الغنم زكاه» من قبيل القسم الأوّل، وأمّا قوله: «الزانى يحد»، و «السارق يقطع» فالمراد منه أنّ الانسان المتلبّس بالزنا أو السرقة يكون محكوماً بهما وإن زال العنوان وتاب

١- هود/ ١١٣.

٢- تفسير آيات الأحكام ١/ ٧٢.

ص: ٦٨

السارق والزاني، ومثله: «المستطيع يجب عليه الحج» فالحكم ثابت، وإن زالت عنه الاستطالة عن تقصير لا عن قصور. وعلى ذلك فالمدعى أن: (الظالمين) في الآية المباركة كالسارق والسارقة والزاني والزانية وغيرها من الموارد المشابهة لها. نعم المهم في المقام، اثبات أن الموضوع في الآية من قبيل الثاني، وأن التلبس بالظلم - ولو آناً ما - يسلب عن الانسان صلاحية الإمامة، وإن تاب من ذنبه، فإن الناس بالنسبة إلى الظلم على أقسام أربعة:

١- من كان طيلة عمره ظالماً.

٢- من كان طاهراً ونقياً في جميع فترات عمره.

٣- من كان ظالماً في بداية عمره، وتائباً في آخره.

٤- من كان طاهراً في بداية عمره، وظالماً في آخره.

عند ذلك يجب أن نقف على أن إبراهيم - عليها السلام، الذي سأل الإمامة لبعض ذريته، أي قسم منها أراد؟ إن من غير المعقول والبديهي أن يسأل خليل الله تعالى الإمامة لأصحاب القسمة الأول والرابع من ذريته، لوضوح أن الغارق في الظلم من بداية عمره إلى آخره، أو المتّصف به أيام تصديده للإمامة، لا يصلح لأن يؤتمن عليها.

ولما كان الله تعالى قد نفى امتلاك الإمامة من قبل الظالم وهو ما سبق أن وقع في تسميته أصحاب القسم الثالث، في حين يقابله في القسم الثاني من هو برىء عن الظلم مطلقاً طيلة عمره، وتتمثل فيه جميع الصفات المطلوبة والمحددة في الآية الكريمة، فلا مناص من الجزم بتعلقها بالقسم الثاني وحده دون باقي الأقسام.

العصمة في القول والرأى:

إنّ الأئمة معصومون عن العصيان والمخالفة أوّلها، وعن الخطأ والزلة في القول ثانياً، وما ذلك إلّا لأنّ كل إمام من الأوّل إلى الثاني عشر، قد أحاط إحاطة شاملة كاملة بكل ما في هذين الأصلين، بحيث لا يشذ عن علمهم معنى آية من آي الذكر الحكيم تنزيلاً وتأويلاً، ولا شيء من سنّة رسول الله قولاً وفعلًا وتقريراً، وكفى بمن أحاط بعلوم الكتاب والسنة فضلاً وعلماً، ومن هنا كانوا قدوة الناس جميعاً بعد جدّهم الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم باتفاق الجميع المطلق دليلاً واضحاً على أنّهم هم الأئمة المعصومون وقادة المسلمين بعد غياب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وحتى قيام يوم الدين.

وقد أخذ أهل البيت علوم الكتاب والسنة وفهموها عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم تماماً (١) كما أخذها ووعاها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن جبرئيل، وكما وعها جبرئيل عن الله، ولا فرق أبداً في شيء إلّا بالواسطة. نعم أخذ على عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأخذ الحسن عن أبيه، وهكذا كل إمام يأخذ عن أبيه، علم يتناقل ضمن هذه السلسلة الطاهرة المعروفة، لم يأخذ أحد منهم -عليهما السلام- عن صحابي ولا تابعي أبداً، بل أخذ الجميع عنهم ومنهم انتقلت العلوم إلى الآخرين كما تلقاها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من لدن حكيم خبير.

١- أو الهاماً غيبياً لأنهم محدّثون، كما أنّ مريم كانت محدّثة، وفي صحيح البخارى: أبى هريرة قال: قال النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم): لقد كان فيمن قبلكم من بنى اسرائيل رجال يُكلمون من غير أن يكونوا أنبياء فإن كان من أمتى منهم أحد فعمر. صحيح البخارى ١٩٤/٢ باب مناقب عمر بن الخطاب.

ص: ٧٠

قال الإمام الباقر -عليه السلام: «لو كُنَّا نحدِّث الناس برأينا وهوانا لهلكنا ولكن نحدِّثهم بأحاديث نكنزها عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم» (١).

١- محمد جواد مغنية: الشيعة والتشيع ٤٤.

المسألة الثالثة: الإمام المنتظر

إنّ الاعتقاد بالإمام المهدي المنتظر عقيدة مشتركة بين جميع المسلمين، إلّا من أصمّه الله، فكل من كان له إمام بالحديث يقف على تواتر البشارة عن النبي وآله وأصحابه، بظهور المهدي في آخر الزمان لإزالة الجهل والظلم، ونشر اعلام العلم والعدل، وإعلاء كلمة الحقّ، وإظهار الدين كلّه، ولو كره المشركون، وهو باذن الله ينجي العالم من ذلّ العبودية لغير الله، ويبطل القوانين الكافرة التي سنّتها الأهواء، ويقطع أواصر التعصبات القومية والعنصرية، ويميت أسباب العداة والبغضاء التي صارت سبباً لاختلاف الأُمّة واضطراب الكلمة، ومصدراً خطيراً لايقاد نيران الفتن والمنازعات، ويحقق الله بظهوره وعده الذي وعد به المؤمنين بقوله:

(وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسِّرَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (١).

وقال سبحانه: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ

ص: ٧٢

يَرْتُهُا عِبَادِي الصَّالِحُونَ (١).

هذا ما اتفق عليه المسلمون في الصدر الأول والأزمنة اللاحقة، وقد تضافر مضمون قول الرسول الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لو لم يبق من الدنيا إلَّا يوم واحد، لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج رجل من ولدي، فيملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً». بلى إن جميع المسلمين يتفقون أساساً على فكره قيام المهدي وما سيعم الأرض في عهده من العدل والأمن والخير العميم، وإن كان هناك من اختلاف يذكر في مضمون هذا الأمر العظيم، والحلم المنشود، فإنه قد لا يتجاوز في أهم نقاطه الحدود الأساسية المرتكز عليها، والتي تتمحور أهمها في تحديد ولادته - عليها السلام، فإن الأكثرية من أهل السنة يقولون بأنه سيولد في آخر الزمان، وأما الشيعة ولاستنادهم على جملة واسعة من الروايات والأدلة الصحيحة يذهبون إلى أنه - عليها السلام ولد في «سرّ من رأى» عام ٢٥٥ هـ، وغاب بأمر الله سبحانه سنة وفاء والده الإمام الحسن بن علي العسكري - عليها السلام، عام ٢٦٠ هـ، وهو يحيى حياة طبيعية كسائر الناس، غير أن الناس يرونه ولا يعرفونه، وسوف يظهره الله سبحانه ليحقق عدله.

وهذا المقدار من الاختلاف لا يجعل العقيدة بالمهدي عقيدة خلافية، ومن أراد أن يقف على عقيدة السنة والشيعة في مسألة المهدي فعليه أن يرجع إلى الكتب التالية لمحققي السنة ومحدثيهم:

- ١- «صفة المهدي» للحافظ أبي نعيم الاصفهاني.
- ٢- «البيان في أخبار صاحب الزمان» للكنجي الشافعي.
- ٣- «البرهان في علامات مهدي آخر الزمان» لملا على المتقي.

ص: ٧٣

٤- «العرف الوردى فى أخبار المهدي» للحافظ السيوطى.

٥- «القول المختصر فى علامات المهدي المنتظر» لابن حجر.

٦- «عقد الدرر فى أخبار الإمام المنتظر» للشيخ جمال الدين الدمشقى.

ومن أراد التفصيل فليرجع إلى «منتخب الأثر فى الإمام الثانى عشر» للعلامة الصافى - دام ظلّه، وإلى كتاب المهدي عند أهل السنّة صدر فى مجلدين وطبع فى بيروت.

ولعلّ الروايات والأخبار المستفيضة المؤكدة على قضية الإمام المهدي من الوفرة وقوة الحجية بحيث لا يرقى إليها الشك والنقاش سواء فى متونها أو فى أسانيدها، وعلى ذلك دأب الماضون وتبعهم اللاحقون، إلّا ما أورده ابن خلدون فى مقدمته من تضعيفه لهذه الأخبار والتشكيك فى أصحيتها، وفى مدى حجيتها، وقد فند مقالته محمّد صديق برسالة أسماها «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون».

وقد كتب أخيراً الدكتور عبد الباقي كتاباً قيماً فى الموضوع أسماه «بين يدي الساعة» يشير فيه إلى تظافر الأخبار الواردة فى حق المهدي بقوله: «إنّ المشكلة ليست فى حديث أو حديثين أو راو أو راويين، إنّها مجموعة من الأحاديث والأخبار تبلغ الثمانين تقريباً، اجتمع على تناقلها مئات الرواة، وأكثر من صاحب كتاب صحيح.

فلماذا نردّ كل هذه الكمية؟ أكلها فاسدة؟ لو صحّ هذا الحكم لانهار الدين - والعياذ بالله - نتيجة تطرق الشك والظن الفاسد إلى ما عداها من سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم.

ثمّ إننى لا أجد خلافاً حول ظهور المهدي، أو حول حاجة العالم إليه، وإنّما الخلاف حول من هو، حسنى أو حسينى؟ سيكون فى آخر الزمان، أو

ص: ٧٤

موجود الآن، خفى وسيظهر؟ ظهر أو سيظهر؟ ولا عبرة بالمدّعين الكاذبين، فليس لهم اعتبار. ثمّ إنّي لا أجد مناقشة موضوعية في متن الأحاديث، والذي أجده إنّما هو مناقشة وخلاف حول السند، واتّصاله وعدم اتّصاله، ودرجة رواته، ومن خرّجوه، ومن قالوا فيه.

وإذا نظرنا إلى ظهور المهدي نظرة مجرّدة فإنّنا لا نجد حرجاً من قبولها وتصديقها، أو على الأقلّ عدم رفضها. فإذا ما تؤيّد ذلك بالأدلة الكثيرة، والأحاديث المتعدّدة، ورواتها مسلمون مؤتمنون، والكتب التي نقلتها إلينا كتب قيمة، والترمذي من رجال التخرّيج والحكم، بالاضافة إلى أنّ أحاديث المهدي لها ما يصح أن يكون سنداً لها في البخاري ومسلم، كحديث جابر في مسلم الذي فيه: «يقول أميرهم (أى لعيسى): تعال صلّ بنا» (١)، وحديث أبي هريرة في البخاري، وفيه: «كيف بكم إذا نزل فيكم المسيح ابن مريم وإمامكم منكم» (٢)، فلا مانع من أن يكون هذا الأمير، وهذا الإمام هو المهدي. يضاف إلى هذا أنّ كثيراً من السلف - رضى الله عنهم - لم يعارضوا هذا القول، بل جاءت شروحاتهم وتقريراتهم موافقة لإثبات هذه العقيدة عند المسلمين» (٣).

١- صحيح مسلم باب نزول عيسى ٥٩.

٢- صحيح البخاري ٣٣٤/١٤.

٣- بين يدي الساعة للدكتور عبدالباقى ١٢٣-١٢٥.

ص: ٧٥

المسألة الرابعة: التقية

مفهومها

غايته، دليلها، حدّها

فى ضوء الكتاب والسنة

التقية من المفاهيم القرآنية التى وردت فى أكثر من موضع فى القرآن الكريم، وفى تلك الآيات إشارات واضحة إلى الموارد التى يلجأ فيها المؤمن إلى استخدام هذا المسلك الشرعى خلال حياته أثناء الظروف العصبية، ليصون بها نفسه وعرضه وماله، أو نفس من يمتُّ إليه بصله وعرضه وماله، كما استعملها مؤمن آل فرعون لصيانة الكليم عن القتل والتنكيل (١) ولاذ بها عمّار عندما أخذ وأسير وهدّد بالقتل (٢) إلى غير ذلك من الموارد الواردة فى الكتاب والسنة، فمن المحتمّ علينا أن نتعرف عليها، مفهومًا وغايةً ودليلاً وحدًا، حتى نتجنّب الافراط والتفريط فى مقام القضاء والتطبيق.

إنّ التقية، إسم ل «إتقى يتقى» (٣)

١- القصص / ٢٠.

٢- النحل / ١٠٦.

٣- قال ابن الأثير فى النهاية ٥/ ٢١٧: وأصل اتقى: اوتقى فقلبت الواو ياء لكسرة قبلها ثم أبدلت تاء وأدغمت. ومنه حديث على - عليه السلام- كُنّا إذا احمرّ البأس اتقينا برسول الله، أى جعلناه وقايه من العدو. ولاحظ لسان العرب مادة «وقى».

ص: ٧٤

الوقايّة، ومن ذلك اطلاق التقوى على اطاعة الله، لأنّ المطيع يتخذها وقايّة من النار والعذاب. والمراد هو التحفظ عن ضرر الغير بموافقته فى قول أو فعل مخالف للحقّ.

مفهومها:

إذا كانت التقيّة هى اتخاذ الوقايّة من الشرّ، فمفهومها فى الكتاب والسنة هو: إظهار الكفر وإبطان الإيمان، أو التظاهر بالباطل وإخفاء الحق. وإذا كان هذا مفهومها، فهى تُقابل النفاق، تُقابل الإيمان والكفر، فإنّ النفاق ضدها وخلافها، فهو عبارة عن إظهار الإيمان وإبطان الكفر، والتظاهر بالحقّ وإخفاء الباطل، ومع وجود هذا التباين بينهما فلا يصحّ عدّها من فروع النفاق.

نعم: من فسر النفاق بمطلق مخالفة الظاهر للباطن، وبه صوّر التقيّة- الواردة فى الكتاب والسنة من فروعه، فقد فسره بمفهوم أوسع ممّا هو عليه فى القرآن، فإنّه يُعرّف المنافقين بالمتظاهرين بالإيمان والمبطنين للكفر بقوله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ) (١). فإذا كان هذا حدّ النفاق فكيف يعمّ من يستعمل التقيّة تجاه الكفار والعصاة فيخفى إيمانه ويظهر الموافقة لغايه صيانة النفس والنفيس، والعرض والمال من التعرض؟!

ويظهر صدق ذلك إذا وقفنا على ورودها فى التشريع الإسلامى، ولو كانت من قسم النفاق، لكان ذلك أمراً بالقبح ويستحيل على الحكيم أن يأمر به: (قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (٢).

١- المنافقون / ١.

٢- الأعراف / ٢٨.

ص: ٧٧

غايته:

الغاية من التقيّة: هي صيانة النفس والعرض والمال، وذلك في ظروف قاهرة لا يستطيع فيها المؤمن أن يعلن عن موقفه الحق صريحاً خوفاً من أن يترتب على ذلك مضار وتهلكة من قوى ظالمة غاشمة كلجوء الحكومات الظالمة إلى الارهاب، والتشريد والنفى، والقتل والتنكيل، ومصادرة الأموال، وسلب الحقوق الحقة، فلا يكون لصاحب العقيدة الذي يرى نفسه محقاً محيصاً عن إبطانها، والتظاهر بما يوافق هوى الحاكم وتوجهاته حتى يسلم من الاضطهاد والتنكيل والقتل، إلى أن يُحدث الله أمراً.

إنّ التقيّة سلاح الضعيف في مقابل القوى الغاشم، سلاح من يبتلى بمن لا يحترم دمه وعرضه وماله، لا لشيء إلا لأنه لا يتفق معه في بعض المبادئ والأفكار.

إنّما يمارس التقيّة من يعيش في بيئة صودرت فيها الحرية في القول والعمل، والرأى والعقيدة فلا- ينجو المخالف إلّما بالصمت والسكوت مرغماً أو بالتظاهر بما يوافق هوى السلطة وأفكارها، أو قد يلجأ إليها البعض كوسيلة لآبد منها من أجل اغائه الملهوف المضطهد والمستضعف الذي لا حول له ولا قوة، فيتظاهر بالعمل إلى جانب الحكومة الظالمة وصولاً إلى ذلك كما كان عليه مؤمن آل فرعون الذي حكاه سبحانه في الذكر الحكيم.

إنّ أكثر من يعيب التقيّة على مستعملها، يتصور أو يصوّر أنّ الغاية منها هو تشكيل جماعات سرية هدفها الهدم والتخريب، كما هو المعروف من الباطنيين والأحزاب الإلحادية السرية، وهو تصور خاطئ ذهب إليه أولئك جهلاً أو عمداً دون أن يركّزوا في رأيهم هذا على دليل ما أو حجة مقنعة،

مع الشيعة الإمامية في عقائدهم ؛

ص: ٧٨

فأين ما ذكرناه من هذا الذى يذكره، ولو لم تُلجئ الظروف القاهرة والأحكام المتعسفة هذه الجموع المستضعفة من المؤمنين لما كانوا عمدوا إلى التقيء، ولما تحمّلوا عبء اخفاء معتقداتهم ولدعوا الناس إليها علناً ودون تردد، إلّا أنّ السيف والنطع سلاح لا تتردد كل الحكومات الفاسدة من التلويح بها أمام من يخالفها فى معتقداتها وعقائدها.

أين العمل الدفاعى من الأعمال البدائية التى يرتكبها أصحاب الجماعات السريّة للإطاحة بالسلطة وامتطاء ناصية الحكم، فأعمالهم كلها تخطيطات مدبرة لغايات ساقطة.

وهؤلاء هم الذين يحملون شعار «الغايات تبرر الوسائل» فكل قبيح عقلى أو ممنوع شرعى يستباح عندهم لغاية الوصول إلى المقاصد المشؤومة.

إنّ القول بالتشابه بين هؤلاء وبين من يتخذ التقيء غطاءً، وسلاحاً دفاعياً ليسلم من شر الغير، حتى لا يُقتل ولا يُستأصل، ولا تُنهب داره وماله، إلى أن يُحدث الله أمراً، من قبيل عطف المبائن على مثله.

إنّ المسلمين القاطنين فى الاتحاد السوفيتى السابق قد لاقوا من المصائب والمحن ما لا يمكن للعقول أن تحتملها ولأنّ تصورهما، فإنّ الشيوعيين وطيلة تسلطهم على المناطق الإسلامية قلبوا لهم ظهر المِجَنّ، فصادروا أموالهم وأراضيهم، ومسكنهم، ومساجدهم، ومدارسهم، وأحرقوا مكباتهم، وقتلوا كثيراً منهم قتلاً ذريعاً ووحشياً، فلم ينج منهم إلّا من اتقاهم بشىء من التظاهر بالمرونة، واخفاء المراسم الدينية، والعمل على اقامة الصلاة فى البيوت إلى أن نجّاهم الله سبحانه بانحلال تلك القوة الكافرة، فبرز المسلمون إلى الساحة من جديد، فملكوا أرضهم وديارهم، وأخذوا يستعيدون مجدهم وكرامتهم شيئاً فشيئاً، وما هذا إلّا ثمرة من ثمار

ص: ٧٩

التقية المشروعة التي أباحها الله تعالى لعباده بفضلها وكرمه سبحانه على المستضعفين. فإذا كان هذا معنى التقية ومفهومها، وكانت هذه غايتها وهدفها، فهو أمر فطري يسوق الانسان إليه قبل كل شيء عقله ولبه، وتدعوه إليه فطرته، ولأجل ذلك يستعملها كل من ابتلى بالملوك والساسه الذين لا يحترمون شيئاً سوى رأيهم وفكرتهم ومطامعهم وسلطتهم ولا يترددون عن التنكيل بكل من يعارضهم في ذلك، من غير فرق بين المسلم - شيعياً كان أم سنياً - وغيره، ومن هنا تظهر جدوى التقية وعمق فائدتها. ولأجل دعم هذا الأصل الحيوي ندرس دليله من القرآن والسنة.

دليلها في القرآن والسنة:

شرعت التقية بنص القرآن الكريم حيث وردت جملة من الآيات الكريمة^(١) سنحاول استعراضها في الصفحات التالية: الآية الأولى:

قال سبحانه: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ). (٢).

تري أنه سبحانه يجوز إظهار الكفر كرهاً ومجاراةً للكافرين خوفاً منهم، بشرط أن يكون القلب مطمئناً بالإيمان، وصرح بذلك لفيق من المفسرين القدامى والجدد، سنحاول أن نستعرض كلمات البعض منهم

١- غافر / ٢٨ و ٤٥، والقصص / ٢٠ وستوافيك نصوص الآيات في ثنايا البحث.

٢- النحل / ١٠٦.

ص: ٨٠

تجنباً عن الإطالة والاسهاب، ولمن يبتغي المزيد فعليه بمراجعة كتب التفسير المختلفة:

١- قال الطبرسي: قد نزلت الآية في جماعة أكرهوا على الكفر، وهم عمّار وأبوه ياسر وأمه سمية، وقُتل الأبوان لأنهما لم يظهر الكفر ولم ينالا من النبي، وأعطاهم عمّار ما أرادوا منه، فأطلقوه، ثم أخبر عمّار بذلك رسول الله، وانتشر خبره بين المسلمين، فقال قوم: كفر عمّار، فقال الرسول: كلاً إن عمّاراً ملئ إيماناً من قرنه إلى قدمه، واختلط الإيمان بلحمه ودمه.

وفي ذلك نزلت الآية السابقة، وكان عمّار يبكي، فجعل رسول الله يمسح عينيه ويقول: إن عادوا لك فعد لهم بما قلت (١).

٢- وقال الزمخشري: روى إن أناساً من أهل مكة فُتِنُوا فارتدوا عن الإسلام بعد دخولهم فيه، وكان فيهم من أكره وأجرى كلمة الكفر على لسانه وهو معتقد للإيمان، منهم عمّار بن ياسر وأبواه: ياسر وسمية، وصهيب وبلال وخباب.

أما عمّار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً ... (٢).

٣- وقال الحافظ ابن ماجه: «والإيتاء: معناه الاعطاء أن وافقوا المشركين على ما أرادوا منهم تقيّة، والتقيّة في مثل هذه الحال جائزة

لقوله تعالى: (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (٣).

٤- وقال القرطبي: قال الحسن: التقيّة جائزة للانسان إلى يوم القيامة- ثم قال:- أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتّى

خشى على

١- الطبرسي: مجمع البيان ٣/ ٣٨٨.

٢- الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل ٢/ ٤٣٠.

٣- ابن ماجه: السنن ١/ ٥٣، شرح حديث رقم ١٥٠.

ص: ٨١

نفسه القتل إنّه لا- اثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولا- تبين منه زوجته ولا- يحكم عليه بالكفر، هذا قول مالك والكوفيين والشافعي. (١)٥- قال الخازن: «التقية لا تكون إلّا مع خوف القتل مع سلامة التية، قال الله تعالى: (إلّا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) ثم هذه التية رخصة» (٢).

٦- قال الخطيب الشربيني: «(إلّا من أكره) أى على التلفظ به (وقلبه مطمئن بالإيمان) فلا- شىء عليه لأنّ محل الإيمان هو القلب». (٣)٧- وقال إسماعيل حقي: «(إلّا من أكره) أجبر على ذلك اللفظ بأمر يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه... لأنّ الكفر اعتقاد، والا- كراه على القول دون الاعتقاد، والمعنى: «ولكن المكروه على الكفر باللسان»، (وقلبه مطمئن بالإيمان) لا تتغير عقيدته، وفيه دليل على أنّ الإيمان المنجى المعترف عند الله، هو التصديق بالقلب». (٤).

الآية الثانية

قال سبحانه: (لا- يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ). (٥).

١- القرطبي: الجامع الاحكام القرآن ٤/ ٥٧.

٢- تفسير الخازن: ١/ ٢٧٧.

٣- الخطيب الشربيني: السراج المنير.

٤- إسماعيل حقي: تفسير روح البيان ٥/ ٨٤.

٥- آل عمران: ٢٨.

ص: ٨٢

وكلمات المفسرين حول الآية تغنيا عن أى توضيح:

١- قال الطبرى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة): قال أبو العالئة: التقية باللسان، وليس بالعمل، حُذث عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ قال: أخبرنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول فى قوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة) قال: التقية باللسان من حُمل على أمر يتكلم به وهو لله معصية فتكلم مخافة نفسه (وقلبه مطمئن بالإيمان) فلا اثم عليه، إنما التقية باللسان (١).

٢- وقال الزمخشري فى تفسير قوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة):

رخص لهم فى موالاتهم إذا خافوهم، والمراد بتلك الموالاة: مخالفة ومعاشرة ظاهرة، والقلب مطمئن بالعداوة والبغضاء وانتظار زوال المانع (٢).

٣- قال الرازى فى تفسير قوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة): المسألة الرابعة: اعلم: إن للتقية أحكاماً كثيرة ونحن نذكر بعضها: أ: إن التقية إنما تكون إذا كان الرجل فى قوم كفار، ويخاف منهم على نفسه، وحاله، فيداريهم باللسان، وذلك بأن لا يظهر العداوة باللسان، بل يجوز أيضاً أن يظهر الكلام الموهم للمحبة والموالاة، ولكن بشرط أن يضم خلافه وأن يعرض فى كل ما يقول، فإن للتقية تأثيرها فى الظاهر لا فى أحوال القلوب.

ب: التقية جائزة لصون النفس، وهل هى جائزة: لصون المال؟

يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه» ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قتل دون ماله فهو شهيد» (٣).

١- الطبرى: جامع البيان ٣/١٥٣.

٢- الزمخشري: الكشاف ١/٤٢٢.

٣- مفاتيح الغيب ٨/١٣.

ص: ٨٣

٤- وقال النسفي: (إلّا أن تتقوا منهم تقاة) إلّا أن تخافوا جهتهم أمراً يجب اتقاؤه، أي إلّا يكون للكافر عليك سلطان فتخافه على نفسك ومالك فحينئذ يجوز لك اظهار الموالاة وإبطان المعاداة. (١)

٥- وقال الآلوسي: وفي الآية دليل على مشروعيتها التقيّة وعزّفوها بمحافظة النفس أو العرض أو المال من شر الأعداء. والعدو قسمان: الأوّل: من كانت عداوته مبنية على اختلاف الدين، كالكافر والمسلم.

الثاني: من كانت عداوته مبنية على أغراض دنيوية، كالمال والمتاع والملك والامارة. (٢)

٦- وقال جمال الدين القاسمي: ومن هذه الآية: (إلّا أن تتقوا منهم تقاة) استنبط الأئمة مشروعيتها التقيّة عند الخوف، وقد نقل الاجماع على جوازها عند ذلك الإمام مرتضى اليماني في كتابه (ايتار الحق على الخلق). (٣)

٧- وفسر المراغي قوله تعالى: (إلّا أن تتقوا منهم تقاة) بقوله: أي ترك موالاة المؤمنين للكافرين حتم لازم في كل حال إلّا في حال الخوف من شيء تتقونه منهم، فلکم حينئذ أن تتقوهم بقدر ما يبقى ذلك الشيء، إذ القاعدة الشرعية «إنّ درء المفسد مقدم على جلب المصلح».

وإذا جازت موالاةهم لاتقاء الضرر فأولى أن تجوز لمنفعة المسلمين،

١- النسفي: التفسير بهامش تفسير الخازن ١ / ٢٧٧.

٢- الآلوسي: روح المعاني ٣ / ١٢١.

٣- جمال الدين القاسمي: محاسن التأويل ٤ / ٨٢.

ص: ٨٤

إذاً فلا مانع من أن تحالف دولة إسلامية دولة غير مسلمة لفائدة تعود إلى الأولى إما بدفع ضرر أو جلب منفعة، وليس لها أن تواليها في شيء يضر المسلمين، ولا تختص هذه الموالاة بحال الضعف، بل هي جائزة في كل وقت.

وقد استنبط العلماء من هذه الآية جواز التقيّة بأن يقول الانسان أو يفعل ما يخالف الحق، لأجل التوقي من ضرر يعود من الأعداء إلى النفس، أو العرض، أو المال.

فمن نطق بكلمة الكفر مكرهاً وقايةً لنفسه من الهلاك، وقلبه مطمئن بالإيمان، لا يكون كافراً بل يُعذر كما فعل عمّار بن ياسر حين أكرهته قريش على الكفر فوافقها مكرهاً وقلبه مطمئن بالإيمان وفيه نزلت الآية:

(مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (١).

هذه الجمل الوافية والعبارات المستفيضة لا تدع لقائل مقالاً إلا أن يحكم بشرعية التقيّة بالمعنى الذي عرفته بل قد لا يجد أحد مفسراً أو فقيهاً وقف على مفهومها وغايتها يتردد في الحكم بجوازها، كما أنك أخي القارئ لا تجد انساناً واعياً لا يستعملها في ظروف عصيبة، ما لم تترتب عليها مفسدة عظيمة، كما سيوافيك بيانها عند البحث عن حدودها.

وإنما المعارض لجوازها أو المغالط في مشروعيتها، فإنما يفسرها بالتقيّة الراجحة بين أصحاب التنظيمات السرية والمذاهب الهدامة كالنصيرية والدروز، والباطنية كلهم، إلا أن المسلمين جميعاً بريئون من هذه التقيّة الهدامة لكل فضيلة رابية.

ص: ٨٥

الآية الثالثة: قوله سبحانه:

(وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ) (١).

وكانت عاقبه أمره أن: (وَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكُرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ) (٢).

وما كان ذلك إلا لأنه بتقيته استطاع أن ينجى نبي الله من الموت: (قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيُقْتَلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ) (٣).

وهذه الآيات تدل على جواز التقيه لانقاذ المؤمن من شر عدوه الكافر.

اتقاء المسلم من المسلم فى ظروف خاصة:

إن مورد الآيات وإن كان هو اتقاء المسلم من الكافر، ولكن المورد ليس بمخصص لحكم الآية فقط، إذ ليس الغرض من تشريع التقيه عند الابتلاء بالكفار إلا صيانة النفس والنفيس من الشر، فإذا ابتلى المسلم بأخيه

١- غافر: ٢٨.

٢- غافر: ٤٥.

٣- القصص: ٢٠.

ص: ٨٦

المسلم الذى يخالفه فى بعض الفروع ولا- يتردد الطرف القوى عن إيذاء الطرف الآخر، كأن ينكل به أو ينهب أمواله أو يقتله، ففى تلك الظروف الحرجة يحكم العقل السليم بصيانته النفس والنفس عن طريق كتمان العقيدة واستعمال التقيّة، ولو كان هناك وزر إنّما يتوجه على من يُتقى منه لا- على المتقى، فلو سادت الحرية جميع الفرق الإسلامية، وتحملت كل فرقة آراء الفرقة الا- خرى بصدر رحب، وفهمت بأنّ ذلك هو قدر اجتهادها، لم يضطر أحد من المسلمين إلى استخدام التقيّة، ولساد الوثام مكان النزاع. وقد فهم ذلك لفيف من العلماء وصرحوا به، وإليك نصوص بعضهم:

١- يقول الإمام الرازى فى تفسير قوله سبحانه: (إلا أن تتقوا منهم تقاة) ظاهر الآية على أنّ التقيّة إنّما تحل مع الكفار الغالبين، إلا أنّ مذهب الشافعى - رضى الله عنه: إنّ الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والكافرين حلت التقيّة محاماة عن النفس، وقال: التقيّة جائزة لصون النفس، وهل هى جائزة لصون المال؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قتل دون ماله فهو شهيد». (١)٢- ينقل جمال الدين القاسمى عن الإمام مرتضى اليمانى فى كتابه «إيثار الحق على الخلق» ما هذا نصه: «وزاد الحق غموضاً وخفاءً أمران: أحدهما: خوف العارفين - مع قلتهم - من علماء السوء وسلاطين الجور وشياطين الخلق مع جواز التقيّة عند ذلك بنص القرآن، واجتماع أهل الإسلام، وما زال الخوف مانعاً من إظهار الحق، ولا برح المحق عدوّاً لأكثر

١- الرازى: مفتاح الغيب ٨: ١٣ فى تفسير الآية.

ص: ٨٧

الخلق، وقد صحَّح عن أبي هريرة- رضى الله عنه أنه قال في ذلك العصر الأول: حفظت من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعاءين، أما أحدهما فبثته في الناس وأما الآخر فلو بثته لقطع هذا البلعوم (١).

٣- وقال المراغى في تفسير قوله سبحانه: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ): ويدخل في التقيّة مداراة الكفرة والظلمة والفسقة، وإلانة الكلام لهم، والتبسم، في وجوههم وبذل المال لهم، لكف أذاهم وصيانة العرض منهم، ولا يعد هذا من الموالاة المنهى عنها، بل هو مشروع، فقد أخرج الطبرانى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ما وَقَى المؤمن به عرضه فهو صدقة» (٢)

إنّ الشيعة تتقى الكفار في ظروف خاصة لنفس الغاية التي لأجلها يتقيهم السنّى، غير أنّ الشيعة ولأسباب لا تخفى، يلجأ إلى اتقاء أخيه المسلم لا قصور في الشيعة، بل في أخيه الذي دفعه إلى ذلك لأنه يدرك أنّ الفتك والقتل مصيره إذا صرّح بمعتقدده الذي هو موافق لأصول الشرع الإسلامى وعقائده، نعم كان الشيعة وإلى وقت قريب يتحاشى أن يقول: إنّ الله ليس له جهة، أو أنّه تعالى لا يرى يوم القيامة، وإنّ المرجعية العلميّة والسياسية لأهل البيت بعد رحله النبي الأكرم، أو أنّ حكم المتعة غير منسوخ. إنّ الشيعة إذا صرّح بهذه الحقائق- التي استنبطت من الكتاب والسنة سوف يُعرض نفسه ونفيسه للمهالك والمخاطر. وقد مر عليك كلام الرازى وجمال الدين القاسمى والمراغى الصريح في جواز هذا النوع من التقيّة، فتخصيص التقيّة بالتقيّة من الكافر فحسب جمود على ظاهر الآية وسد لباب الفهم، ورفض للملاك الذي شرعت لأجله التقيّة، واعدام

١- جمال الدين القاسمى: محاسن التأويل: ٨٢ / ٤.

٢- مصطفى المراغى: ١٣٦ / ٣.

ص: ٨٨

لحكم العقل القاضى بحفظ الأهم إذا عارض المهم.

والتاريخ بين أيدينا يحدثنا بوضوح عن لجوء جملة معروفة من كبار المسلمين إلى التقيّة في ظروف عصيبة أو شكت أن تؤدى بحياتهم وبما يملكون، وخير مثال على ذلك ما أورده الطبرى في تاريخه (٧/ ١٩٥ - ٢٠٦) عن محاولة المأمون دفع وجوه القضاء والمحدثين في زمانه إلى الإقرار بخلق القرآن قسراً حتى وإن استلزم ذلك قتل الجميع دون رحمة، ولما أبصر أولئك المحدثين حد السيف مشهراً عمدوا إلى مصانعة المأمون في دعواه وأسروا معتقدتهم في صدورهم، ولما عتّبوا على ما ذهبوا إليه من موافقة المأمون برروا عملهم بعمل عمّار بن ياسر حين أكره على الشرك وقلبه مطمئن بالإيمان، والقضية شهيرة وصريحة في جواز اللجوء إلى التقيّة التي دأب البعض على التشنيع فيها على الشيعة وكأنّهم هم الذين ابتدعوها من بنات أفكارهم دون أن تكون لها قواعد وأصول إسلامية ثابتة ومعلومة.

الظروف العصيبة التي مرت بها الشيعة:

الذى دفع بالشيعة إلى التقيّة بين اخوانهم وأبناء دينهم إنّما هو الخوف من السلطات الغاشمة فلو لم يكن هناك في غابر القرون - من عصر الأمويين ثم العباسيين والعثمانيين - أى ضغط على الشيعة، ولم تكن بلادهم وعقر دارهم مخضبة بدمائهم والتاريخ خير شاهد على ذلك، كان من المعقول أن تنسى الشيعة كلمة التقيّة وأن تحذفها من ديوان حياتها، ولكن يالأسف إنّ كثيراً من اخوانهم كانوا أداة طيعة بيد الأمويين والعباسيين الذين كانوا يرون في مذهب الشيعة خطراً على مناصبهم، فكانوا يؤلّبون العامة من أهل السنّة على الشيعة يقتلونهم ويضطهدونهم وينكلون بهم، ولذا ونتيجة لتلك الظروف الصعبة لم يكن للشيعة، بل لكل من يملك شيئاً

ص: ٨٩

من العقل وسيلة إلاً اللجوء إلى التقيّة أو رفع اليد عن المبادئ المقدسة التي هي أعلى عنده من نفسه وماله. والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى أو أن تعد، إلاً أنا سنستعرض جانباً مختصراً منها: فمن ذلك ما كتبه معاوية بن أبي سفيان باستباحة دماء الشيعة أينما كانوا وكيفما كانوا، وإليك نص ما ذكرته المصادر عن هذه الواقعة لتدرك محنة الشيعة:

بيان معاوية إلى عماله:

روى أبو الحسن علي بن محمّد بن أبي سيف المدائني في كتاب «الأحداث» قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة:

أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة، وعلى كل منبر، يلعنون علياً ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة، لكثرة من بها من شيعة علي - عليها السلام فاستعمل عليها زياد بن سمية، وضم إليه البصرة، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف، لأنّه كان منهم أيام علي - عليها السلام، فقتلهم تحت كل حجر ومدبر، وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل، وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطردهم وشردهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم، وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق: ألاً يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة.

ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: انظروا من قامت عليه البيئّة أنّه يحبّ علياً وأهل بيته، فامحوه من الديوان، وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أخرى: من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم، فنكلوا به، واهدموا داره. فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق، ولا سيما

ص: ٩٠

بالكوفة حتى أن الرجل من شيعة علي - عليها السلام ليأتيه من يثق به، فيدخل بيته، فيلقى إليه سره، ويخاف من خادمه ومملوكه، ويحدّثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة، ليكتمن عليه.

وأضاف ابن أبي الحديد: فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي - عليهما السلام، فازداد البلاء والفتنة، فلم يبق أحد من هذا القبيل إلّا وهو خائف على دمه، أو طريد في الأرض.

ثم تفاقم الأمر بعد قتل الحسين - عليها السلام، وولى عبد الملك بن مروان، فاشتد على الشيعة، وولى عليهم الحجاج بن يوسف، فتقرّب إليه أهل النسك والصلاح والدين ببغض علي وموالاة أعدائه، وموالاة من يدعى من الناس أنّهم أيضاً أعداؤه، فأكثروا في الرواية في فضلهم وسوابقهم ومناقبهم، وأكثروا من البغض من علي - عليها السلام وعييه، والظعن فيه، والشنان له، حتى أن إنساناً وقف للحجاج - ويقال إنّه جد الأصمعي - عبد الملك ابن قريش بن قريش فصاح به: أيها الأمير إن أهلي عقوني فسموني علياً، وإني فقير وبائس وأنا إلى صله الأمير محتاج، فتضحك له الحجاج، وقال: للطف ما توسلت به، قد وليتك موضع كذا. (١) ونتيجة لذلك شهدت أوساط الشيعة مجازر بشعة علي يد السلطات الغاشمة، فقتل الآلاف منهم، وأما من بقى منهم على قيد الحياة فقد تعرض إلى شتى صنوف التنكيل والارهاب والتخويف، والحق يقال إن من الـ مور العجيبة أن يبقى لهذه الطائفة باقية رغم كل ذلك الظلم الكبير والقتل الذريع، بل العجب العجاب أن تجد هذه الطائفة قد ازدادت قوة وعدة، وأقامت دولاً وشيدت حضارات وبرز منها الكثير من العلماء والمفكرين.

١- شرح نهج البلاغة ١١ / ٤٤ - ٤٦.

ص: ٩١

فلو كان الأخ السنّي يرى التقيّة أمراً محرّماً فليعمل على رفع الضغط عن أخيه الشيعي، وأن لا يضيق عليه في الحرية التي سمح بها الإسلام لأبنائه، وليعذره في عقيدته وعمله كما هو عذر أناساً كثيراً خالفوا الكتاب والسنة وأراقوا الدماء ونهبوا الدور فكيف بطائفة تدين بدينه وتتفق معه في كثير من معتقداته، وإذا كان معاوية وأبناء بيته والعباسيون كلهم عنده مجتهدين في بطشهم وإراقة دماء مخالفينهم فماذا يمنعه عن إعدار الشيعة باعتبارهم مجتهدين.

وإذا كانوا يقولون - وذاك هو العجيب - أن الخروج على الإمام علي - عليها السلام غير مضر بعدالة الخارجين والشائرين عليه، وفي مقدمتهم طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة، وإن إثارة الفتن في صفين - التي انتهت إلى قتل كثير من الصحابة والتابعين وإراقة دماء الآلاف من العراقيين والشاميين - لا تنقص شيئاً من ورع المحاربين وهم بعد ذلك مجتهدون معذورون لهم ثواب من اجتهد وأخطأ فلم لا يتعامل مع الشيعة ضمن هذا الفهم ويذهب إلى أنهم معذورين ومثابرين!!

نعم كانت التقيّة بين الشيعة تزداد تارة وتتضاءل أخرى، حسب قوّة الضغط وضآلته، فستان بين عصر المأمون الذي يجيز مادحي أهل البيت، ويكرم العلويين، وبين عصر المتوكل الذي يقطع لسان ذاكرهم بفضيلة.

فهذا ابن السكيت أحد أعلام الأدب في زمن المتوكل، وقد اختاره معلماً لولديه فسأله يوماً: أيهما أحب إليك ابنى هذان أم الحسن والحسين؟ قال ابن السكيت: والله إن قبر خادم علي - عليها السلام خير منك ومن ابنك. فقال المتوكل: سلوا لسانه من قفاه، ففعلوا ذلك به فمات. وذلك في ليلة الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين، وقيل ثلاث وأربعين، وكان عمره ثمانية وخمسين سنة. ولما مات ستر المتوكل لولده

ص: ٩٢

يوسف عشرة آلاف درهم وقال: هذه دية والدك!! (١).

وهذا ابن الرومي الشاعر العبقرى يقول فى قصيدته التى يرثى بها يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن على:

فإذا كان هذا هو حال أبناء الرسول، فما هو حال شيعتهم ومقتفى آثارهم؟!

قال العلامة الشهرستانى: إن التقيّة شعار كلّ ضعيف مسلوب الحرية.

إن الشيعة قد اشتهرت بالتقيّة أكثر من غيرها لأنها منيت باستمرار الضغط عليها أكثر من أية أمة أُخرى، فكانت مسلوبه الحرية فى عهد

الدولة الأموية كلّها، وفى عهد العباسيين على طوله، وفى أكثر أيام الدولة العثمانية، ولأجله استشعروا بشعار التقيّة أكثر من أى قوم، ولما

كانت الشيعة، تختلف عن الطوائف المخالفة لها فى قسم مهم من الاعتقادات فى أصول الدين وفى كثير من الأحكام الفقهيّة،

والمخالفة تستجلب بالطبع

١- ابن خلكان: وفيات الأعيان ٣/ ٣٣. الذهبى: سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٦.

ص: ٩٣

رقابة وتصدقه التجارب، لذلك أضحت شيعة الأئمة من آل البيت مضطرة في أكثر الأحيان إلى كتمان ما تختص به من عادة أو عقيدة أو فتوى أو كتاب أو غير ذلك، تبتغى بهذا الكتمان صيانة النفس والنفس، والمحافظة على الوداد والاخوة مع سائر اخوانهم المسلمين، لئلا تنشق عصا الطاعة، ولكي لا يحس الكفار بوجود اختلاف ما في المجتمع الإسلامي فيوسع الخلاف بين الأئمة المحمديّة.

لهذه الغايات النزيهة كانت الشيعة تستعمل التقية وتحافظ على وفاقها في الظواهر مع الطوائف الاخرى، متبعة في ذلك سيرة الأئمة من آل محمد وأحكامهم الصارمة حول وجوب التقية من قبيل: «التقية ديني ودين آبائي»، إذ أن دين الله يمشى على سنّة التقية لمسلوبي الحرية، دلت على ذلك آيات من القرآن العظيم (١).

روى عن صادق آل البيت -عليهما السلام- في الأثر الصحيح:

«التقية ديني ودين آبائي» و: «من لا تقية له لا دين له» وكذلك هي.

لقد كانت التقية شعاراً لآل البيت -عليهما السلام- دفعا للضرر عنهم، وعن أتباعهم، وحقناً لدمائهم، واستصلاحاً لحال المسلمين، وجمعاً لكلمتهم، ولما لشعثهم، وما زالت سمة تُعرف بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والا م. وكل انسان إذا أحس بالخطر على نفسه، أو ماله بسبب نشر معتقده، أو التظاهر به لا بد أن يتكتم ويتقى مواضع الخطر. وهذا أمر تقتضيه فطرة العقول. من المعلوم أن الإمامية وأئمتهم لاقوا من ضروب المحن، وصنوف

ص: ٩٤

الضيق على حرياتهم في جميع العهود ما لم تلاقه أية طائفة، أو أُمَّة أُخرى، فاضطروا في أكثر عهودهم إلى استعمال التقيّة في تعاملهم مع المخالفين لهم، وترك مظاهرتهم، وستر عقائدهم، وأعمالهم المختصة بهم عنهم، لما كان يعقب ذلك من الضرر في الدنيا. ولهذا السبب امتازوا بالتقيّة وعرفوا بها دون سواهم. وللتقيّة أحكام من حيث وجوبها وعدم وجوبها، بحسب اختلاف مواقع خوف الضرر، مذكورة في أبوابها في كتب العلماء الفقهيّة (١).

حدّها:

قد تعرّف على مفهوم التقيّة وغايتها، ودليلها، بقى الكلام في تبيين حدودها، فنقول: عرفت الشيعة بالتقيّة وأنهم يتقون في أقوالهم وأفعالهم، فصار ذلك مبدأ لوهم عالق بأذهان بعض السطحيين والمغالطين، فقالوا: بما أنّ التقيّة من مبادئ التشيع فلا يصح الاعتماد على كلّ ما يقولون ويكتبون وينشرون، إذ من المحتمل جداً أن تكون هذه الكتب دعاياتٍ والواقع عندهم غيرها. هذا ما نسمعه منهم مرّة بعد مرّة، ويكرره الكاتب الباكستاني «إحسان إلهي ظهير» في كتبه السقيمة التي يتحامل بها على الشيعة.

ولكن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أنّ مجال التقيّة إنّما هو في حدود

١- مجلة المرشد ٣/ ٢٥٢، ٢٥٣، ولاحظ: تعليقه أوائل المقالات، ص ٩٦.

ص: ٩٥

القضايا الشخصية الجزئية عند وجود الخوف على النفس والنفس، فإذا دلت القرائن على أن في إظهار العقيدة أو تطبيق العمل على مذهب أهل البيت- يحتمل أن يدفع بالمؤمن إلى الضرر يصبح هذا المورد من مواردها، ويحكم العقل والشرع بلزوم الالتقاء حتى يصون بذلك نفسه ونفيسه عن الخطر. وأما الامور الكليّة الخارجة عن إطار الخوف فلا تتصور فيها التقيّة، والكتب المنتشرة من جانب الشيعة داخله في هذا النوع الأخير، إذ لا خوف هناك حتى يكتب خلاف ما يعتقد، حيث ليس هناك لزوم للكتابة أصلاً في هذه الحال فله أن يسكت ولا يكتب شيئاً.

فما يدعيه هؤلاء أن هذه الكتب دعايات لا واقعات ناشئة عن معرفتهم بحقيقة التقيّة عند الشيعة. والحاصل: أن الشيعة إنّما كانت تتقى في عصر لم تكن لهم دولة تحميهم، ولا قدرة ولا منعة تدفع عنهم الأخطار. وأما هذه الأعصار فلا مسوغ ولا مبرر للتقيّة إلّا في موارد خاصة.

إنّ الشيعة وكما ذكرنا لم تلجأ إلى التقيّة إلّا بعد أن اضطرت إلى ذلك، وهو حق لا أعتقد أن يخالفها فيه أحد ينظر إلى الامور بلّبه لا بعواطفه، إلّا أنّ من الثوابت الصحيحة بقاء هذه التقيّة- إلّا في حدود ضيقة- تنحصر في مستوى الفتاوى، ولم تترجم إلّا قليلاً على المستوى العملي، بل كانوا عملياً من أكثر الناس تضحياً، وبوسع كل باحث أن يرجع إلى مواقف رجال الشيعة مع معاوية وغيره من الحكام الأمويين، والحكام العباسيين، أمثال حجر بن عدى، وميثم التمار، ورشيد الهجري، وكميل بن زياد، ومئات من غيرهم، ومواقف العلويين على امتداد التاريخ وثوراتهم المتتالية.

التقية الممّزة:

إنّ التقية تنقسم حسب الأحكام الخمسة، فكما أنّها تجب لحفظ النفوس والأعراض والأموال، فإنّها تحرم إذا ترتّب عليها مفسدة أعظم، كهدم الدين وخفاء الحقيقة على الأجيال الآتية، وتسلّط الأعداء على شؤون المسلمين وحرمانهم ومعابدهم، ولأجل ذلك ترى أنّ كثيراً من أكابر الشيعة رفضوا التقية في بعض الأحيان وقدموا أنفسهم وأرواحهم أصحاب من أجل الدين، فالتقية مواضع معينة، كما أنّ للقسم المحرم منها مواضع خاصة أيضاً.

إنّ التقية في جوهرها كتم ما يحذر من إظهاره حتى يزول الخطر، فهي أفضل السبل للخلاص من البطش، ولكن ذلك لا يعنى أنّ الشيعي جبان خائر العزيمة، خائف متردد الخطوات يملاً حناياه الذل، كلّاً إنّ للتقية حدوداً لا تتعداها، فكما هي واجبة في حين، هي حرام في حين آخر، فالتقية أمام الحاكم الجائر كيزيد بن معاوية مثلاً محرّمة، إذ فيها الذل والهوان ونسيان المثل والرجوع إلى الورا، فليست التقية في جوازها ومنعها تابعة للقوة والضعف، وإنّما تحددها جوازاً ومنعاً مصالح الإسلام والمسلمين.

إنّ للإمام الخميني - قدس الله سرّه - كلاماً في المقام ننقله بنصه حتى يقف القارئ على أنّ للتقية أحكاماً خاصة وربما تحرم لمصالح عالية.

قال - قدس الله سرّه -:

تحرم التقية في بعض المحرمات والواجبات التي تمثل في نظر الشارع

ص: ٩٧

والمشروع مكانة بالغه، مثل هدم الكعبة، والمشاهد المشرفة، والرد على الإسلام والقرآن والتفسير بما يفسر المذهب ويطابق الالحاد وغيرها من عظام المحرمات، ولا تعمها أدلة التقية ولا الاضطرار ولا الاكراه.

وتدل على ذلك معتبره مسعدة بن صدقه وفيها: «فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيه مما لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز». (١) ومن هذا الباب ما إذا كان المتقى ممن له شأن وأهميه في نظر الخلق، بحيث يكون ارتكابه لبعض المحرمات تقيه أو تركه لبعض الواجبات كذلك مما يعد موهناً للمذهب وهاتكاً لحرمة، كما لو أكره على شرب المسكر والزنا مثلاً، فإن جواز التقيه في مثله متمسكاً بحكومة دليل الرفع (٢) وأدلة التقيه مشكل بل ممنوع، وأولى من ذلك كله في عدم جواز التقيه وفيه ما لو كان أصل من أصول الإسلام أو المذهب أو ضروري من ضروريات الدين في معرض الزوال والهدم والتغيير، كما لو أراد المنحرفون الطغاة تغيير أحكام الأثر والطلاق والصلاة والحج وغيرها من أصول الأحكام فضلاً عن أصول الدين أو المذهب، فإن التقيه في مثلها غير جائزه، ضرورة أن تشريعها لبقاء المذهب وحفظ الاصول وجمع شتات المسلمين لإقامة الدين وأصوله، فإذا بلغ الأمر إلى هدمها فلا تجوز التقيه، وهو مع وضوحه يظهر من الموثقة المتقدمة (٣).

١- الوسائل كتاب الأمر بالمعروف الباب ٢٥ الحديث رقم ٦.

٢- قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رفع عن أمتي ما اضطروا إليه وما استكروهوا عليه».

٣- الإمام الخميني: الرسائل: ١٧١-١٧٨.

ص: ٩٨

وهكذا فقد بينا للجميع الأبعاد الحقيقية والواقعية للتقية، وخرجنا بالتائج التالية:

- ١- إنّ التقية أصل قرآنى مدعم بالسنة النبوية، وقد استعملها فى عصر الرسالة من ابتلى بها من الصحابة لصيانته نفسه فلم يعارضه الرسول بل أيدته بالنص القرآنى كما فى قضية عمّار بن ياسر، حيث أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالعودة إذا عادوا.
- ٢- إنّ التقية بمعنى تشكيل جماعات سرية لغاية التخريب والهدم، مرفوضة عند المسلمين عامة والشيعة خاصة، وهو لا يمت للتقية المتبناة من قبل الشيعة بصله.
- ٣- إنّ المفسرين فى كتبهم التفسيرية عندما تعرضوا لتفسير الآيات الواردة فى التقية اتفقوا على ما ذهب إليه الشيعة من إباحتها للتقية.
- ٤- إنّ التقية لا تختص بالالتقاء من الكافر، بل تعم الالتقاء من المسلم المخالف، الذى يريد السوء والبطش بأخيه.
- ٥- إنّ التقية تنقسم حسب انقسام الأحكام إلى أقسام خمسة، بينما هى واجبة فى موضع فهى محرمة فى موضع آخر.
- ٦- إنّ مجال التقية لا يتجاوز القضايا الشخصية، وهى فيما إذا كان الخوف قائماً، وأمّا إذا ارتفع الخوف والضغط، فلا موضوع للتقية لغاية الصيانة.

ص: ٩٩

وفى الختام نقول:

نفترض أنّ التقية جريمه يرتكبها المتقى لصيانته دمه وعرضه وماله ولكونها فى الحقيقة ترجع إلى السبب الذى يفرض التقيه على الشيعى المسلم ويدفعه إلى أن يتظاهر بشىء من القول والفعل الذى لا يعتقد به، فعلى من يعيب التقيه للمسلم المضطهد، أن يسمح له الحرية فى مجال الحياة ويتركه بحاله، وأقصى ما يصح فى منطق العقل، أن يسأله عن دليل عقيدته ومصدر عمله، فإن كان على حجة بينه يتبعه، وإن كان على خلافها يعذره فى اجتهاده وجهاده العلمى والفكرى.

نحن ندعو المسلمين للتأمل فى الدواعى التى دفعت بالشيعة إلى التقيه، وأن يعملوا قدر الإمكان على فسخ المجال لآخوانهم فى الدين فإن لكل فقيه مسلم، رأيه ونظره، وجهده وطاقته.

إن الشيعة يقتفون أثر أئمة أهل البيت فى العقيدة والشريعة، ويرون رأيهم، لأنهم هم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وأحد الثقلين اللذين أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالتمسك بهما فى مجال العقيدة والشريعة، وهذه عقائدهم لا تخفى على أحد، وهى حجة على الجميع.

نسأل الله سبحانه: أن يصون دماء المسلمين وأعراضهم عن تعرض أى متعرض، ويؤخذ صفوفهم، ويؤلف بين قلوبهم، ويجمع شملهم، ويجعلهم صفواً واحداً فى وجه الأعداء، إنه بذلك قدير وبالإجابة جدير.

المسألة الخامسة: في البداء

إشارة

إنّ من العقائد الثابتة عند الشيعة الإمامية، هو القول بالبداء، ومن الكلمات الدارجة بين علمائهم أنّ النسخ والبداء صنوان، غير أنّ الأول في التشريع والثاني في التكوين، وقد اشتهرت بالقول به كاشتهارها بالقول بالتقية وجواز متعة النساء. وصار القول بهذه الأمور الثلاثة من خائصهم وقد أنكرت عليهم السنة أشد الانكار خصوصاً في مسألة البداء، ولكنهم لو كانوا واقفين على مراد الشيعة من تجويز البداء على الله لتوقفوا عن الاستنكار، ولأعلنوا الوفاق، وأقول عن جد: لو أُتيحت الفرصة لعلماء الفريقين للبحث عن النقاط الخلافية بعيداً عن التعصب والتشنج لتجلّى الحق بأجلى مظاهره، ولأقروا بصحة مقالة الشيعة، غير أنّ تلك أمنية لا تتحق إلا في فترات خاصة، وقد سألتني أحد علماء أهل السنة عن حقيقة البداء فأجبتة باجمال ما أفصّله في هذا المقام، فتعجّب عن اتقان معناه، غير أنّه زعم أنّ ما ذكرته نظرية شخصية لا صلة بها بنظرية الإمامية في البداء فطلب منّي كتاباً لقدماء علماء الشيعة، فدفعت إليه أوائل المقالات، وشرح عقائد الصدوق لشيخ الأمة محمد بن النعمان المفيد (٣٣٦-٤١٣ هـ) فقرأهما بدقة، وجاء بالكتاب بعد أيام وقال: لو كان معنى البداء هو الذي يذكره صاحب الكتاب فهو من صميم عقيدة أهل السنة ولا يخالفون

ص: ١٠٢

الشيعه في هذا المبدأ أبداً.

ولتوضيح حقيقة البدء نأتي بمقدمات:

الأولى: اتفقت الشيعه على أنه سبحانه عالم بالحوادث كلها غابرها وحاضرها، ومستقبلها، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فلا يتصور فيه الظهور بعد الخفاء، ولا العلم بعد الجهل، بل الأشياء دقيقها وجليلها، حاضرة لديه، ويدل عليه الكتاب والسنة المروية عن طريق أئمة أهل البيت - مضافاً إلى البراهين الفلسفية المقررة في محلها -.

أما من الكتاب:

فقوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ) (١).

وقوله تعالى: (وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ) (٢).

وقوله سبحانه: (إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (٣) كيف وهو محيط بالعالم صغيره وكبيره، ماديه ومجرده، والأشياء كلها قائمه به قياماً قيوماً كقيام المعنى الحرفي بالاسمي والرابطي بالطرفين، ويكفي في توضيح ذلك قوله سبحانه: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) (٤).

١- آل عمران / ٥.

٢- آل عمران / ٥.

٣- الأحزاب / ٥٤.

٤- الحديد / ٢٢.

ص: ١٠٣

وقوله سبحانه: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (١).

وأما الأخبار فنكتفي بالقليل منها:

قال الإمام موسى الكاظم - عليه السلام: «لم يزل الله عالماً بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء» (٢).

وقال الإمام علي - عليه السلام: «كل سر عندك علانية، وكل غيب عندك شهادة» (٣).

وقال - عليه السلام: «لا يعزب عنه عدد قطر الماء ولا نجوم السماء ولا سوافي الرياح في الهواء، ولا دبيب النمل على الصفا، ولا مقيل الذر في الليلة الظلماء، يعلم مساقط الأوراق، وخفي طرف الأحداق» (٤).

وقال الصادق - عليه السلام في تفسير قوله: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) (٥): «فكل أمر يريد الله، فهو في علمه قبل أن يصنعه، ليس شيء يبدو له إلا وقد كان في علمه، إن الله لا يبدو من له من جهل».

وقال - عليه السلام: «من زعم أن الله عز وجل يبدو له من شيء لم يعلمه أمس، فابرأوا منه» (٦).

إلى غير ذلك من الروايات التي تدل على إحاطة علمه بكل شيء قبل

١- هود/ ٦.

٢- الكافي، ج ١، باب صفات الذات، الحديث ٤.

٣- نهج البلاغة، الخطبة ١٠٥.

٤- نهج البلاغة، الخطبة ١٧٣، طبعه عبده.

٥- الرعد/ ٣٩.

٦- الرعد/ ٣٩.

ص: ١٠٤

خلقه وحينه وبعده وأنه لا يخفى عليه شيء أبداً (١).

وأما العقل فقد دلّ على تنزهه من وصمة الحدوث والتغيير، وأنه تقدّست أسماؤه أعلى من أن يقع معرضاً للحوادث والتغيرات، ولأجل ذلك ذهبوا إلى امتناع البداء عليه - بمعنى الظهور بعد الخفاء والعلم بعد الجهل - لاستلزامه كون ذاته محلاً للتغيير والتبدل، المستلزم للتركيب والحدوث، إلى غير ذلك مما يستحيل عليه سبحانه.

فالآيات وكذلك الأحاديث المروية عن أئمة الشيعة - عليهما السلام - تشهد على علمه الذي لا يشوبه جهل، وعلى سعته لكل شيء قبل الخلق وبعده، وأنه يستحيل عليه الظهور بعد الخفاء، والعلم بعد الجهل.

وعليه فمن نسب إلى الشيعة الإمامية ما يستشمنه منه خلاف ما دلّت عليه الآيات والأحاديث فقد افترى كذباً ينشأ من الجهل بعقائد الشيعة، أو التزلف إلى حكام الوقت الحاقدين لهم أو التعصّب المقيت.

وبذلك يعلم بطلان ما قاله الرازي في تفسيره عند البحث عن آية المحو والاثبات، حيث يقول: قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى، وهو أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسكوا فيه بقوله: (يمحو الله ما يشاء ويثبت)، ثم قال: إن هذا باطل لأن علم الله من لوازم ذاته المخصوصة وما كان كذلك كان دخول التغيير والتبدل فيه باطلاً (٢).

وما حكاه الرازي عن «الرافضة» كاشف عن جهله بعقيدة الشيعة، وإنما سمعه عن بعض الكذابين الأفاكين الذين يفتعلون الكذب لغايات فاسدة، وقد قبله من دون امعان ودقّة، مع أن موطنه ومسقط رأسه (بلده رى) التي كانت آنذاك مزدهم الشيعة ومركزهم، وكان الشيخ محمود

١- للاطلاع على المزيد من الروايات حول علمه تعالى أنظر البحار ٤/ ١٢١.

٢- تفسير الرازي ٤/ ٢١٦ تفسير سورة الرعد.

ص: ١٠٥

ابن علي بن الحسن سديد الدين الحمصي الرازي - علامة زمانه في الأصولين معاصراً وموطناً للرازي وهو مؤلف كتاب «المنقذ من التقليد والمرشد إلى التوحيد» (١)، ولو كان الفخر الرازي رجلاً منصفاً لرجع إليه في تبين عقائد الشيعة، ولما تهاجم عليهم بسباب مقذع، وربما ينقل عنه بعض الكلمات في تفسيره.

وليس الرازي فريداً في القول في هذا المجال بل سبقه البلخي (٣١٩ هـ) في هذه النسبة (٢)، ونقله الشيخ الأشعري (٢٦٠-٣٢٤ هـ) (٣) ونقله أبو الحسن النوبختي في فرق الشيعة عن بعض فرق الزيدية (٤).

الثانية: كما دلت الآيات والأحاديث (٥) على أنه سبحانه لم يفرغ من أمر الخلق والايجاد، والتدبير والتربية، دلت على أن مصير العباد يتغير، بحسن أفعالهم وصلاح أعمالهم، من الصدقة والاحسان وصله الأرحام وبرّ الوالدين، والاستغفار والتوبة وشكر النعمة واداء حقها، إلى غير ذلك من الأمور التي تغير المصير وتبدل القضاء، وتفرج الهموم والغموم، وتزيد في الأرزاق، والأمطار، والأعمار،

١- الطهراني آغا بزرك: الثقات العيون في سادس القرون ٢٩٥ وطبع الكتاب أخيراً.

٢- الطوسي: التبيان ١/١٣.

٣- مقالات الإسلاميين ١٠٧.

٤- فرق الشيعة ٧٦ نقله عن سليمان بن جرير الذي كفره أهل السنة أيضاً لتكفير عثمان فهل يصح الاعتماد على قول مثله.

٥- البحار، ج ٤ الحديث ١٧ وغيره.

ص: ١٠٦

والآجال، كما أنّ لمحرم الأعمال وسينها من قبيل البخل والتقصير، وسوء الخلق، وقطيعة الرحم، وعقوق الوالدين، والطيش، وعدم الانابة، وكفران النعمة، وما شابهها تأثيراً في تغيير مصيرهم بعكس ذلك من اكثار الهموم، والقلق، ونقصان، الأرزاق، والأمطار، والأعمار، والآجال، وما شاكلها.

فليس للانسان مصير واحد، ومقدر فارد، يصيه على وجه القطع والبت، ويناله، شاء أو لم يشأ، بل المصير أو المقدر يتغير ويتبدل بالأعمال الصالحة والطالحة وشكر النعمة وكفرانها، وبالإيمان والتقوى، والكفر والفسوق. وهذا ممّا لا يمكن - لمن له أدنى علاقة بالكتاب والسنة - انكاره أو ادعاء جهله.

ونحن نأتى فى المقام بقليل من كثير ممّا يدل على ذلك من الآيات والروايات.

منها: قوله سبحانه حاكياً عن شيخ الأنبياء: (اسْتَعْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً* يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً* وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً) (١).

ترى أنه - عليها السلام يجعل الاستغفار علمه مؤثراً، فى نزول المطر، وكثرة الأموال والبنين، وجريان الأنهار إلى غير ذلك، وأما بيان كيفية تأثير عمل العبد فى الكائنات الطبيعية، فيطلب فى محله.

وقوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (٢).

وقوله تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (٣).

وقوله سبحانه: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم

١- نوح / ١٠-١٢.

٢- نوح / ١٠-١٢.

٣- نوح / ١٠-١٢.

ص: ١٠٧

بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ). (١) وقوله سبحانه: (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ يَحْتَسِبُ). (٢)

وقوله تعالى: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ). (٣)

وقوله سبحانه: (وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ). (٤)

وقال تعالى: (وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ). (٥)

وقال سبحانه: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ). (٦)

وقال تعالى: (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبَّتْ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * فَنبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ * وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ).

وقال تعالى (٧): (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ). (٨)

١- نوح / ١٠-١٢.

٢- الطلاق / ٣.

٣- الطلاق / ٣.

٤- الأنبياء / ٧٦.

٥- الأنبياء / ٧٦.

٦- الأنفال / ٣٣.

٧- الأنفال / ٣٣.

٨- الأنبياء / ٨٨.

ص: ١٠٨

وقال سبحانه: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَدَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ) (١)

وهذه الآيات بالاضافة إلى كثير من الأحاديث- التي سيوافيك بيان نزر منها- تعرب عن أن الأعمال الصالحة مؤثرة في مصير الانسان، وأن الانسان بعمله يؤثر في تحديد قدره وتبديل القضاء، وليس هناك مقدر محتوم فيما يرجع إلى أفعاله الاختيارية حتى يكون العبد في مقابله مكتوف الأيدي والأرجل. وأما الأحاديث التي تدل على هذا المطلب فكثيرة جداً مبعثرة في كتب الحديث تحت عناوين مختلفة مثل الصدقة والاستغفار والدعاء، وصله الرحم، وما أشبه ذلك، وسنذكر فيما يلي نماذج مختلفة من الأحاديث الدالة على هذه المطالب:

ألف- الصدقة وأثرها في دفع البلاء:

روى الصدوق في الخصال عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أكثر من صدقة السر فإنها تطفي غضب الرب جل جلاله».

وروى في عيون الأخبار عن الرضا عن آبائه- عليهما السلام-، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «باكروا بالصدقة فمن باكر بها لم يتخطاها البلاء».

وروى الشيخ الطوسي في أماليه عن الباقر- عليهما السلام قال: قال أمير المؤمنين- عليهما السلام-: «أفضل ما توصل به المتوسلون الإيمان بالله، وصدقة»

٦٠٣٧٦٩١٠٣٤٢٥٠٣٢٤.

١- . يونس / ٩٨، وقد استشهد الإمام أميرالمؤمنين ببعض هذه الآيات عند الاستسقاء، فقال: «إن الله يبتلي عباده عند الأعمال السيئة بنقص الثمرات...» نهج البلاغة، الخطبة ١٤٣..

ص: ١٠٩

السرّ، فإنّها تذهب الخطيئة وتطفئ غضب الرب، وصنائع المعروف فإنّها تدفع ميتة السوء وتقى مصارع الهوان».

وروى الصدوق في ثواب الأعمال عن الصادق - عليها السلام: قال:

«الصدقة باليد تدفع ميتة السوء، وتدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء».

إلى غير ذلك من الروايات المتعددة والتي يضيق المجال بذكرها، وللمستزيد الرجوع إلى كتاب بحار الأنوار للعلامة المجلسي ضمن

أبواب الزكاة والصدقة وغيرها (١).

ب- أثر الاستغفار في الرزق:

روى الصدق في الخصال عن أمير المؤمنين - عليها السلام: قال:

«الاستغفار يزيد في الرزق».

وروى أيضاً فيها عن أمير المؤمنين - عليها السلام: «أكثروا الاستغفار، تجلبوا الرزق». (٢).

ج- الدعاء وآثاره:

روى الحميري في قرب الاسناد عن الصادق - عليها السلام: «إنّ الدعاء يردّ القضاء، وإنّ المؤمن ليذنب فيحرم بذنبه الرزق».

وروى أيضاً عنه - عليها السلام: قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «داووا

١- بحار الأنوار: الجزء ٩٣، الباب ٢١، الأحاديث ٤-٧-٩-٢٦ وروى هناك

٢- المصدر نفسه كتاب الذكر والدعاء باب الاستغفار وفضله وأنواعه، الحديث ٤-١٧ وروى أحاديث من الفريقين.

ص: ١١٠

مرضاكم بالصدقة، وادفعوا أبواب البلاء بالدعاء.

وروى الصدوق عن أمير المؤمنين - عليهما السلام: «ادفعوا أمواج البلاء عنكم بالدعاء قبل ورود البلاء» (١).

وقد عقد الكليني في الكافي باباً أسماه «إن الدعاء يرد البلاء والقضاء» ومن جملة أحاديث هذا الباب: روى عن حماد بن عثمان قال: سمعته يقول: «إن الدعاء يرد القضاء، ينقضه كما ينقض السلك وقد ابرم إبراماً». (٢) وروى عن أبي الحسن موسى - عليهما السلام: «عليكم بالدعاء، فإن الدعاء لله والطلب إلى الله يرد البلاء وقد قدر وقضى ولم يبق إلّا امضاؤه، فإذا دعى الله عز وجل وسئل، صرف البلاء صرفاً» (٣).

وأما من طرق العامية فقد أخرج الحاكم عن ابن عباس - رضى الله عنه - قال: لا ينفع الحذر عن القدر، ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر.

قال: وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف، وابن أبي الدنيا في الدعاء عن ابن مسعود - رضى الله عنه قال: ما دعا عبد بهذه الدعوات إلّا وسع الله له في معيشته: «يا ذا المنّ ولا - يمنّ عليه، يا ذا الجلال والإكرام، يا ذا الطول، لا إله إلّا أنت ظهر اللاجين وجر المستجيرين، ومأمن الخائفين، إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب شقياً فامح عني اسم الشقاء واثبتني عندك سعيداً، وإن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب محروماً، مقترراً على رزقي، فامح

١- البحار الجزء ٩٣ كتاب الذكر والدعاء، أبواب الدعاء، الباب ١٦- الحديث ٢-٣-٥ وروى أحاديث من الفريقين.

٢- الكافي ج ٢، باب إن الدعاء يرد القضاء، ص ٤٦٩ الحديث ١.

٣- المصدر نفسه، ص ٤٧٠ الحديث ٨.

ص: ١١١

حرمانى، ويسير رزقى، واثبتنى عندك سعيداً موفقاً للخير، فإنك تقول فى كتابك الذى أنزلت: (يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب). (١).

وروى أيضاً فى الدر المنثور فى تفسير قوله تعالى: (يسأله من فى السموات) ما يقرب من هذا، فلاحظ. (٢).

د- أثر صلة الرحم:

روى الكلينى عن أبى الحسن الرضا قال: «يكون الرجل يصل رحمه فيكون قد بقى من عمره ثلاث سنين فيصيرها الله ثلاثين سنة ويفعل الله ما يشاء» (٣).

وروى أيضاً عن أبى جعفر قال: «صلة الأرحام تركزى الأعمال، وتنمى الأموال وتدفع البلوى، وتيسر الحساب، وتنسى فى الآجال». (٤).
ومن طرق العائمة وردت روايات متعددة فى هذا المنحى، نكتفى منها بما رواه السيوطى فى الدر المنثور عن على - رضى الله عنه -: أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآية: (يَمْحُوا اللَّهُ) فقال له: «لأقرن عينيك بتفسيرها ولأقرن عين أمتى بعدى بتفسيرها:

الصدقة على وجهها، وبز الوالدين، واصطناع المعروف يحول الشقاء سعادة، ويزيد فى العمر، ويقى مصارع سوء». وكما أن للأعمال الصالحة أثراً فى المصير وحسن العاقبة، وشمول الرحمة وزيادة العمر وسعة الرزق، كذلك الأعمال الطالحة والسيئات لها من التأثير المعاكس الذى لا يخفى على أحد فى مسيرة حياة الانسان.

١- السيوطى: الدر المنثور ٤/ ٦٦.

٢- الدر المنثور ٤/ ٦٦.

٣- الكافى ج ٢، باب صلة الرحم، الحديث ٣.

٤- المصدر نفسه، الحديث ٤ ولاحظ البحار ج ٤ باب البداء ١٢١، الحديث ٦٦.

ص: ١١٢

ويدل على ذلك من الآيات قوله سبحانه:

(وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَوْمًا كَانَتْ آمِنَهُ مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (١).

وقال سبحانه: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (٢).

وقال سبحانه: (وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ) (٣).

وأما الروايات في ذلك فحدث عنها ولا حرج منها ما روى عن أمير المؤمنين على - عليها السلام عندما قال في خطبة له: «أعوذ بالله من الذنوب التي تعجل الفناء» فقام إليه عبد الله بن الكواء الشكرى، فقال: يا أمير المؤمنين أو تكون ذنوب تعجل الفناء؟ فقال: «نعم، ويلك قطعة الرحم». وقال أيضاً: «إذا قطعوا الأرحام جعلت الأموال في أيدي الأشرار». (٤)

وقد وردت في الآثار الوضعية للأعمال روايات يطول الكلام بنقلها.

فلاحظ ما ورد في الزنا من أن فيه ست خصال ثلاث منها في الدنيا وثلاث منها في الآخرة، أما التي في الدنيا فيذهب بالبهاء ويعجل الفناء ويقطع الرزق. (٥)

وأيضاً ما ورد في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل ما روى

١- النحل / ١١٢.

٢- الأنفال / ٥٣.

٣- الأعراف / ١٣٠.

٤- الكافي ج ٢ كتاب الإيمان والكفر، باب قطعة الرحم، الحديث ٧- ٨.

٥- سفينة البحار ١ / ٥٦٠ مادة زنا.

ص: ١١٣

عن أبي الحسن الرضا- عليها السلام من أنه قال: «لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهينَّ عن المنكر، أو لتستعملنَّ عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم» (١).

وعن أمير المؤمنين - عليها السلام - قال: «إنهم لما تبادوا في المعاصي ولم ينههم الربانيون والأخبار نزلت بهم العقوبات» (٢).
 وورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا- تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزع منكم البركات، وسلط بعضهم على بعض، ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء» (٣) إلى غير ذلك من درر الكلمات التي نقلت عن معادنها.

فقد تحصل مما ذكرنا:

أولاً: إن علمه سبحانه يعم كل الأشياء ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وثانياً: إنه سبحانه كل يوم هو في شأن.

وثالثاً: إن لأفعال العباد تأثيراً في حسن العاقبة وسوئها، ونزول الرحمة والبركة، أو العقاب والنقمة.

إذا وقفت على هذه المقدمات الثلاثة فاعلم: أنه يقع الكلام في البداء في مقامين:

١- البداء في مقام الثبوت: أي تغيير المصير بالأعمال الصالحة أو الطالحة.

٢- البداء في مقام الاثبات: أي الاخبار عن تحقق الشيء علماً بالمقتضى مع خفاء المانع.

١- الوسائل ج ١١ كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الباب ١ الحديث ٤.

٢- المصدر نفسه، الحديث ٧.

٣- المصدر نفسه، الحديث ١٨.

البداء في مقام الثبوت

إن حقيقة البداء إنه سبحانه - على خلاف ما اعتقده اليهود والنصارى في حقه من فراغه عن أمر الخلق والتدبير، والإحياء والإماتة، والتوسيع والتقدير في الرزق، والتعمير والتنقيص، إلى غير ذلك مما يرجع إلى الكون والانسان - هو القائم دائماً بالأمر والتدبير، وهو القيوم على كل شيء، وكل يوم في شأن، وليست يده مغلوتان، بل يدها مبسوطتان (في كل شيء) يمحو ويثبت حسب مشيئته الحكيمه وارادته النافذه، فهو المتجلى في كل زمان بأسمائه الحسنی وصفاته العلیا، كالخالقيہ والرازقيہ، والإحياء والإماتة، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى.

ومن شعب هذا الأمر، هو أنه سبحانه: يزيد في الرزق والعمر وينقص منهما، وينزل الرحمه والبركه، كما ينزل البلاء والنقمه، حسب مشيئته الحكيمه، النافذه، ولا- تصدر عنه الأمور جزافاً واعتباطاً، بل حسب ما تقتضيها حال العباد من حسن الأفعال وقبحها، وصالح الأعمال وطالحها. فربما يكون الإنسان مكتوباً في الأسياء، ثم يمحي فيكتب من السعداء، أو على العكس بسبب ما يقوم به من أعمال. وبالجملة: فالبداء في عالم الثبوت مخالف لزعم اليهود والنصارى المشار إليه في قوله سبحانه: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا) (١)، وقد ردَّ سبحانه تلك العقيدة اليهودية الباطلة في هذه الآية كما هو واضح.

ص: ١١٥

ولأجل أن يديه سبحانه مبسوطتان، يزيد في الخلق ما يشاء- وفي العمر وينقص منه، حسب مشيئته الحكيمه قال سبحانه: (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ). (١)

وقال سبحانه: (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ). (٢)

وبناء على ذلك فالبداء بهذا المعنى مما يشترك فيه كل المسلمين، على مذاهبهم المختلفة، من دون اختصاص بالشيعة، فليس أحد من المسلمين ينكر أنه سبحانه كل يوم هو في شأن، وأنه جلّ وعلا يبدئ ويعيد، ويحيى ويميت، كما أنه سبحانه يزيد في الرزق والعمر وينقص، إلى غير ذلك حسب المشيئة الحكيمه والمصالح الكامنه في أفعاله.

البداء في الذكر الحكيم:

هذا الأصل- الذي يعدّ من المعارف العليا تجاه ما عرف من اليهود، من سيادة القدر على كل شيء حتى إرادته سبحانه- يستفاد بوضوح من قوله سبحانه: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) (٣) وهذه الآية هي الأصل في البداء في مقام الثبوت ويكفي في إيضاح دلالتها، نقل كلمات المحققين من المفسرين، حتى يقف القارئ على أن القول بالبداء بالمعنى الصحيح، مما اصفقت عليه الأمة.

١- فاطر / ١.

٢- فاطر / ١١.

٣- الرعد / ٣٩.

ص: ١١٤

١- روى الطبري (٣١٠ هـ) في تفسير الآية عن ليف من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يدعون الله سبحانه بتغيير المصير واخراجهم من الشقاء- إن كتب عليهم- إلى السعادة مثلاً، كان عمر بن الخطاب- رضى الله عنه- يقول وهو يطوف بالكعبة: اللهم إن كنت كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيها، وإن كنت كتبتني على الذنب [الشقاوة] فامحني وأثبتني في أهل السعادة فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب.

وروى نظير هذا الكلام عن ابن مسعود، وابن عباس، وشقيق وأبي وائل (١).

وروى عن ابن زيد أنه قال «في قوله سبحانه: (يمحو الله ما يشاء) بما يُنزلُ على الأنبياء، ويثبت ما يشاء مما ينزله إلى الأنبياء وقال: وعنده أم الكتاب لا يغير ولا يبدل». (٢)

٢- قال الزمخشري (٥٢٨ هـ): (يمحو الله ما يشاء) ينسخ ما يستصوب نسخه ويثبت بدله ما يرى المصلحة في إثباته أو ينزله غير منسوخ (٣).

٣- ذكر الطبرسي (٥٤٨-٤٧١ هـ): لتفسير الآية وجوهاً متقاربة وقال:

«الرابع أنه عام في كل شيء فيمحو من الرزق ويزيد فيه، ومن الأجل، ويمحو السعادة والشقاوة ويثبتهما. (روى ذلك) عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود وأبي وائل وقتادة: وأم الكتاب أصل الكتاب الذي أُثبت فيه الحادثات والكائنات. وروى أبو قلابه عن ابن مسعود أنه كان يقول: اللهم إن كنت كتبتني في الأشقياء فامحني من الأشقياء...». (٤)

١- الطبري: التفسير جامع البيان الجزء ١٣ / ١١٢-١١٤.

٢- همان.

٣- الزمخشري: الكشاف: ١٦٩ / ٢.

٤- الطبري: مجمع البيان ٣٩٨ / ٦.

ص: ١١٧

٤- قال الرازي (٦٠٨ هـ): إن في هذه الآية قولين:

القول الأول: إنها عامه في كل شيء كما يقتضيه ظاهر اللفظ قالوا: إن الله يمحو من الرزق ويزيد فيه، وكذا القول في الأجل والسعادة والشقاوة والإيمان والكفر وهو مذهب عمر و ابن مسعود، والقائلون بهذا القول كانوا يدعون ويتضرعون إلى الله تعالى في أن يجعلهم سعداء لا أشقياء. وهذا التأويل رواه جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

والقول الثاني: إن هذه الآية خاصة في بعض الأشقياء دون البعض.

ثم قال: فإن قال قائل: أستم ترعمون أن المقادير سابقه قد جف بها القلم وليس الأمر بأنف فكيف يستقيم مع هذا المعنى، المحو والإثبات؟

قلنا: ذلك المحو والإثبات أيضاً مما جف به القلم فلائنه لا يمحو إلا ما سبق في علمه وقضائه محوه (١)

٥- قال القرطبي (٦٧١ هـ)- بعد نقل القولين وإن المحو والإثبات هل يعلمان جميع الأشياء أو يختصان ببعضها-: مثل هذا لا يدرك بالرأى والاجتهاد، وإنما يؤخذ توقيفاً فإن صح فالقول به يجب أن يوقف عنده، وإلا فتكون الآية عامه في جميع الأشياء وهو الأظهر- ثم نقل دعاء عمر بن الخطاب في حال الطواف ودعاء عبد الله بن مسعود ثم قال: روى في الصحيحين عن أبي هريرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«مَنْ سَرَّه أَنْ يَبْسُطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ (أجله) فليصل رحمه».

٦- قال (٢) ابن كثير (٧٧٤ هـ) بعد نقل قسم من الروايات: ومعنى هذه الروايات أن الأقدار ينسخ الله ما يشاء منها ويثبت منها ما يشاء، وقد

١- الرازي: ١٠/٦٤-٦٥.

٢- القرطبي: الجامع الأحكام القرآن ٥/٣٢٩.

ص: ١١٨

يُستأنس لهذا القول بما رواه الإمام أحمد عن ثوبان قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيُحْرَمَ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يَصِيْبُهُ وَلَا يَرِدُ الْقَدْرُ إِلَّا بِالْدَّعَاءِ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعَمْرِ إِلَّا الْبُرُّ» ثم نقل عن ابن عباس: الكتاب كتابان، فكتاب يمحو الله منه ما يشاء ويثبت عنده ما يشاء، وعنده أم الكتاب. (١).

٧- روى السيوطي (٩١١ هـ) عن ابن عباس في تفسير الآية: هو الرجل يعمل الزمان بطاعة الله، ثم يعود لمعصية الله فيموت على ضلالة فهو الذي يمحو، والذي يثبت، الرجل يعمل بمعصية الله تعالى وقد سبق له خير حتى يموت وهو في طاعة الله سبحانه وتعالى. ثم نقل ما نقلناه من الدعاء عن ليف من الصحابة والتابعين. (٢).

٨- ذكر الآلوسي (١٢٧٠ هـ) عند تفسير الآية قسماً من الآثار الواردة حولها وقال: أخرج ابن مردويه وابن عساكر عن عليّ - كرم الله وجهه - أنه سأل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن قوله تعالى: (يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ...) الآية فقال: له عليه الصلاة والسلام. لاقرن عينك بتفسيرها ولاقرن عين أمتي بعدى بتفسيرها: الصدقة على وجهها، وبر الوالدين واصطناع المعروف، محو الشقاء سعادة ويزيد في العمر ويقى مصارع السوء، ثم قال: دفع الإشكال عن استلزام ذلك، بتغير علم الله سبحانه ومن شاء فليرجع. (٣).

٩- قال صديق حسن خان (١٣٠٧ هـ) في تفسير الآية: وظاهر النظم القرآني العموم في كل شيء مما في الكتاب فيمحو ما يشاء محوه من شقاوة أو سعادة أو رزق أو عمر أو خير أو شر ويبدل هذا بهذا، ويجعل هذا مكان هذا. لا يسأل عما يفعل وهم يسألون. وإلى هذا

١- ابن كثير: ٢ / ٥٢٠.

٢- السيوطي: الدر المنثور ٤ / ٦٦٠ لاحظ ما نقله في المقام من المأثورات كلها تحكى.

٣- الآلوسي: روح المعاني ١٣ / ١١١.

ص: ١١٩

- ذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وأبو وائل وقتادة والضحاك وابن جريح وغيرهم ... (١).
- ١٠- قال القاسمي (١٣٣٢ هـ): تمسك جماعة بظاهر قوله تعالى: (يمحو الله ما يشاء ويثبت) فقالوا: إنها عامّة في كل شيء كما- يقتضيه ظاهر اللفظ قالوا- يمحو الله من الرزق ويزيد فيه وكذا القول في الأجل والسعادة والشقاوة والإيمان والكفر. (٢).
- ١١- قال المراغي في تفسير الآية: وقد أثر عن أئمة السلف أقوال لا تناقض بل هي داخله فيما سلف ثم نقل الأقوال بإجمال. (٣).
- وهذه الجمل والكلم الدرية المضيئة عن الصحابة والتابعين لهم باحسان، والمفسرين تعرب عن الرأي العام بين المسلمين في مجال إمكان تغيير المصير بالأعمال الصالحة والطالحة ومنها الدعاء والسؤال وأنه ليس كل تقدير حتمياً لا يغير ولا يبدل وأن لله سبحانه لوحين: لوح المحو والإثبات ولوح «أم الكتاب» والذي لا يتطرق التغيير إليه هو الثاني دون الأول، وإن القول بسيادة القدر، على اختيار الإنسان في مجال الطاعة والمعصية، قول بالجبر الباطل بالعقل والضرورة، ومحكمات الكتاب. ومن جنح إليه لزمه القول بلغوية إرسال الرسل وإنزال الكتب (ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار). (٤).
- وكما أنه سبحانه: يدها مبسوطتان، كذلك العبد مختار في أفعاله لا

١- صديق حسن خان: فتح البيان ٥ / ١٧١.

٢- القاسمي: محاسن ٩ / ٣٧٢.

٣- المراغي: التفسير ٥ / ١٥٥ - ١٥٦.

٤- سورة «ص» الآية ٢٧.

ص: ١٢٠

مسير، وحرٌّ فى تصرفاته (١) لا مجبور، له أن يغير مصيره ومقدّره بحسن فعله، وجوده عمله، ويخرج اسمه من الأشقياء، ويدخله فى السعداء، كما أنّ له أن يخرج اسمه من السعداء ويدخله فى الأشقياء بسوء عمله.

فألله سبحانه كما يمحو ويثبت فى التكوين، فيحى ويميت، كذلك يمحو مصير العبد ويغيره حسب ما يغير العبد بنفسه (فعله وعمله) لقوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (٢)، كل ذلك لأجل أن يديه مبسوطتان وأنّ العبد حرٌّ مختار، قادر على تغيير القضاء، وتبديل القدر، بحسن فعله أو سوءه، كما دلّت عليه الآيات والروايات.

وليس فى ذلك أى محذور ولا مخالفة للعقل ولا الكتاب والسنة، بل تغيير القضاء بحسن الفعل وتغيير القدر بسوءه، هو أيضاً من قدره وقضائه وسننه التى لا تبدل لها ولا تغير، فألله سبحانه إذا قدر لعبده شيئاً وقضى له بأمر، فلم يقدره ولم يقضه به على وجه القطع والبتّ، بحيث لا يتغير ولا يتبدل، بل قضى به على وجه خاص، وهو أنّ القضاء والقدر يجرى عليه، ما لم يغير العبد حاله، فإذا غير حاله بحسن فعله أو سوءه، يتغير القضاء ويتبدل القدر، ويخلف قضاء وقدر آخر مكانهما الأول، وكل هذه أيضاً قضاء وقدر منه، كما لا يخفى.

وهذا (البداء فى الثبوت) أولى من التسمية بالمحو والاثبات، والتغيير والتبديل فى الكون وفى مصير الانسان، غير أنّ المحو والاثبات فى الكون بيد الله سبحانه، يتصرّف فيه حسب مشيئته، ولا دخل لارادة الانسان ولصلاح فعله ولا فساد فيه، وأما التغيير فى مصير الانسان فيتوقّف تعلق المشيئة عليه، على كيفية حال العبد وكيفية عمله من حسن أو قبح.

١- لا يخفى أنّ المقصود من أفعال الانسان التى نثبت اختياره فيها هى الأفعال التى تتعلق بها التكاليف لا الأفعال القهرية التى تصدر من

جهازه الهضمى مثلاً

٢- الرعد / ١١.

الأثر التربوي للاعتقاد في البداء:

الاعتقاد بالمحو والاثبات، وأن العبد قادر على تغيير مصيره بأفعاله وأعماله، لا بد من أن يبعث الرجاء في قلب من يريد أن يتطهر، وينمي نواة الخير الكامنة في نفسه. فتشريع البداء، مثل تشريع قبول التوبة، والشفاعة، وتكفير الصغائر بالاجتناب عن الكبائر، كلها لأجل بعث الرجاء وإيقاد نوره في قلوب العصاة والعتاة، حتى لا يياسوا من روح الله، ولا يتولوا بتصور أنهم من الأشقياء وأهل النار قدراً، وأنه لافائدة من السعي والعمل، فلعلم الانسان أنه سبحانه لم يجفّ قلمه في لوح المحو والاثبات، وله أن يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، يسعد من يشاء، ويشقى من يشاء «وليس مشيئة جزافية غير تابعة لضابطة عقلية» لأن العبد لو تاب، وعمل بالفرائض، وتمسك بالعروة الوثقى، فإنه يخرج من سلك الأشقياء، ويدخل في صنف السعداء، وبالعكس. وهكذا فإن كل ما قدر في حقه من الموت والمرض والفقر والشقاء يمكن تغييره بالدعاء، والصدقة، وصله الرحم، وإكرام الوالدين، وغير ذلك، فجميع هذا من باب الرحمة الإلهية لأجل بث الأمل في قلب الانسان، وعلى هذا فالاعتقاد بذلك من ضروريات الكتاب وصریح آياته وأخبار الهداء.

وبهذا يظهر أن البداء من المعارف العليا التي اتفقت عليه كلمة المسلمين، وإن غفل عن معناه الجمهور (ولو عرفوه لأذعنوا له). وأما اليهود - خذلهم الله - فقالوا باستحالة تعلق المشيئة بغير ما جرى عليه القلم، ولأجل ذلك قالوا: يد الله مغلوله عن القبض والبسط، والأخذ والإعطاء، وبعبارة أخرى: فإنهم يذهبون إلى أن للانسان مصيراً واحداً لا يمكن تغييره ولا تبديله، وأنه ينال ما قدر له من الخير والشر.

ص: ١٢٢

ولو صح ذلك لبطل الدعاء والتضرع، ولبطل القول بأن للأعمال الصالحة وغير الصالحة مما عددناها تأثيراً في تغيير مصير الانسان. وعلى ضوء هذا البيان تتمكن من فهم ما جاء في فضيلة البداء وأهميته في الروايات مثل ما روى زرارة عن أحدهما (الباقر أو الصادق-عليهما السلام-): «ما عُبِدَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بشيءٍ مثل البداء» (١).

وما روى عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله: «ما عَظُمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بمثل البداء» (٢).

إذ لولا الإقرار بالبداء بهذا المعنى ما عُرِفَ اللهُ حق المعرفة، بل ويبدو سبحانه في نظر العبد (بناء على عقيدة بطلان البداء) أنه مكتوف الأيدي، لا يقدر على تغيير ما قدره، ولا محو ما أثبتته.

ومن الروايات في هذه المعنى ما روى عن الصادق -عليه السلام أنه قال: «لو يعلم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه».

وذلك (٣) لأن الاعتقاد بالبداء نظير الاعتقاد بتأثير التوبة والشفاعة يوجب رجوع العبد عن التمادى في الغي والضلالة، والإنابة إلى الصلاح والهداية.

١- البحار ١٠٧/٤ باب البداء، الحديث ١٩-٢٠.

٢- التوحيد للصدوق باب البداء، الحديث ٢.

٣- الكافي ١/١١٥، والتوحيد للصدوق، باب البداء، الحديث ٧.

البداء فى مقام الإثبات:

إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم: أن المراد من البداء فى مقام الإثبات هو وقوع التغير فى بعض مظاهر علمه سبحانه، فإن لعلمه سبحانه مظاهر، منها: ما لا يقبل التغير، ومنها ما يقبل ذلك.

أما الأول: فهو المعبر عنه بـ «اللوح المحفوظ» تارة وبـ «أم الكتاب» أخرى، قال سبحانه: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ* فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ) (١). وقوله تعالى: (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّى حَكِيمٌ) (٢).

وقال سبحانه: (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) (٣). فاللوح المحفوظ وأم الكتاب يمكن التعبير عنه بأنه ذلك الكتاب الذى كتب فيه ما يصيب الانسان طيلة حياته من بلايا وفتن ونعيم وسرور بشكل لا يمكن أن يتطرق إليها المحو والإثبات قدر شعرة، ولأجل ذلك لو تمكن الانسان أن يتصل به، لوقف على الحوادث على ما هى عليه بلا خطأ ولا تخلف.

وأما الثانى: فهو لوح المحو والإثبات الذى أشار إليه سبحانه بقوله: (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) (٤) فالأحكام الثابتة فيه

١- البروج ٢١-٢٢.

٢- الخرف / ٤.

٣- الحديد / ٢٢.

٤- الرعد / ٣٩.

ص: ١٢٤

أحكام معلقة على وجود شرطها أو عدم مانعها، فالتغير فيها لأجل اعواز شرطها أو تحقق مانعها، فمثلاً يمكن أن يكتب فيه الموت نظراً إلى مقتضياته، فى الوقت المعين المتصل بالمقتضيات، إلا أنه ربّما يمحق ويؤجل ويكتب بدله توفر الصحة لفقدان شرط التقدير الأول أو طرؤ مانع من تأثير المقتضى.

فالتقدير الأول يفرض لأجل قياس الحادث إلى مقتضيه، كما أن التقدير الثانى يتصوّر بالنسبة إلى جميع أجزاء علته، فإنّ الشىء إذا قيس إلى مقتضيه- الذى يحتاج الصدور منه إلى وجود شرائط وعدم موانع- يمكن تقدير وجوده، بالنظر إلى مجموع أجزاء علته التى منها الشرائط وعدم الموانع، ويقدر عدمه لفرض عدم وجود شرائطه، وتحقق موانعه.

إذا علمت ذلك فاعلم: أنه ربّما يتصل النبى أو الولى بلوح المحو والاثبات، فيقف على المقتضى من دون أن يقف على شرطه أو مانعه، فيخبر عن وقوع شىء ما، ولكنّه ربّما لا يتحقق لأجل عدم تحقق شرطه أو عدم تحقق وجود مانعه، وذلك هو البداء فى عالم الاثبات.

وإن شئت قلت: إنّ موارد وقوع البداء حسب الاثبات من ثمرات البداء فى عالم الثبوت، ولم يرد فى الأخبار من هذا القسم من البداء إلا موارد لا تتجاوز عن عدد الأصابع (١)، نشير إليه بعد الفراغ عمّا ورد فى الذكر الحكيم.

تلميحات للبدء في الذكر الحكيم:

١- قال سبحانه: (فَبَشِّرْهُ بِبُحَيْرٍ حَلِيمٍ * فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمُرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ). (١)

أخبر إبراهيم - عليه السلام - ولده إسماعيل - عليه السلام - بأنه رأى في المنام أنه يذبحه، ورؤيا الأنبياء (كما ورد في الحديث) من أقسام الوحي، فكانت رؤياه صادقة حاكية عن حقيقة ثابتة، وهي أمر الله إبراهيم بذبح ولده، وقد تحقق ذلك الأمر، أي أمر الله سبحانه به. ولكن قوله: (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ) يكشف عن أمرين:

أولاً: الأمر بذبح الولد أمر تشريعي كما عرفت وقد تحقق.

ثانياً: الحكاية عن تحقق ذلك في الواقع الخارجي وإن إبراهيم سيمثل ذلك، والحال أنه لم يتحقق لفقدان شرطه وهو عدم النسخ، ويحكي عن كلا الأمرين قوله: (وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ).

وعندئذ يطرح هذا السؤال نفسه: بأنه كيف أخبر خليل الرحمن بشيء من الملاحم والمغيبات، ثم لم يتحقق؟ والجواب عن هذا السؤال يكمن في الأمر الذي أشرنا إليه سابقاً وهو أن إبراهيم - عليه السلام - وقف على المقتضى فأخبر بالمقتضى، ولكنه لم يقف على ما هو العلة التامة، وليس لعلمه هذا مصدر سوى اتصاله بلوح المحو والاثبات.

٢- وأما يونس - عليه السلام - فإنه أندر قومه بأنهم إن لم يؤمنوا فسوف

ص: ١٢٦

يصيبهم العذاب إلى ثلاثة أيام (١) وما كان قوله تخرص أو تخويف، بل كان يخبر عن حقيقة يعلم بها، إلا أن هذا الأمر لم يقع كما هو معروف، وفي هذا إشارة واضحة إلى أنه - عليها السلام - وقف على المقتضى ولم يقف على المانع وهو أن القوم سيتوبون عند رؤيته العذاب توبة صادقة يعلمها الله تعالى ترفع عنهم العذاب الذي وعدوا به، وإلى ذلك يشير قوله سبحانه: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غِيَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ). (٢) ٣- أخبر موسى قومه بأنه سيغيب عنهم ثلاثين ليلة، كما روى عن ابن عباس حيث قال: إن موسى قال لقومه: إن ربي وعدني ثلاثين ليلة أن ألقاه وأخلف هارون فيكم، فلما فصل موسى إلى ربه زاده الله عشرًا، فكانت فتنتهم في العشر التي زاده الله (٣).

وإلى هذا الأمر يشير قوله سبحانه: (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) (٤).

فلا شك أن موسى أطلع على الخبر الأول ولم يطلع على نسخه، وإن التوقيت سيزيد، ولا مصدر لعلمه إلا الاتصال بلوح المحو والاثبات.

هذه جملة الأخبار التي تحدت بها الذكر الحكيم عن أحداث ووقائع كان النبيون - عليهما السلام - قد أخبروا بحتمية وقوعها على حد علمهم، إلا أنها لم تتحقق، وعندها لا مناص من تفسيرها بوقوف أنبياء الله تعالى على المقتضى

١- الطبرسي: مجمع البيان ٣ / ١٣٥.

٢- يونس / ٩٨.

ص: ١٢٧

دون العلة التامة.

فعندما يظهر عدم التحقق يطلق عليه البداء، والمراد به أنه بدا من الله لنيته وللناس ما خفى عليهم، على غرار قوله سبحانه: (وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ) (١) فالبداء إذا نسب إلى الله سبحانه فهو بداء منه، وإذا نسب إلى الناس فهو بداء لهم. وبعبارة أخرى: البداء من الله هو اظهار ما خفى على الناس، والبداء من الناس بمعنى ظهور ما خفى لهم، وهذا هو الحق القراح الذي لا يرتاب فيه أحد.

وأما ما ورد في الروايات، فهو بين خمسة أو أزيد بقليل:

١- إن المسيح -عليه السلام مَرَّ بقوم مجلبين (٢)، فقال: «ما لهؤلاء»؟

قيل يا روح الله فلانة بنت فلانة تهدي إلى فلان في ليلته هذه، فقال:

«يجلبون اليوم ويبيكون غداً»، فقال قائل منهم: ولم يا رسول الله؟ قال:

«لأنّ صاحبتهم ميّته في ليلتها هذه» ... فلما أصبحوا وجدوها على حالها، ليس بها شيء، فقالوا: يا روح الله إنّ التي أخبرتنا أمس أنّها ميّته لم تمّت. فدخل المسيح دارها فقال: «ما صنعت ليلتك هذه»؟ قالت: لم أصنع شيئاً إلّا وكنت أصنعه في ما مضى، أنّه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة فننيله ما يقوته إلى مثلها. فقال المسيح: «تخ عن مجلسك» فإذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة، عاض على ذنبه، فقال -عليه السلام: «بما صنعت، صرّف عنك هذا». (٢)

١- الزمر / ٤٧.

٢- المجلسي: بحار الأنوار ٩٤ / ٤.

ص: ١٢٨

٢- روى الكليني عن الإمام الصادق - عليه السلام أنه قال: «مرَّ يهودى بالنبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم فقال: السام عليك، فقال النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: عليك. فقال أصحابه: إنما سلم عليك بالموت فقال: الموت عليك. فقال النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: وكذلك رددت. ثم قال النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: إن هذا اليهودى يعضه أسود في قفاه فيقتله. قال: فذهب اليهودى فاحتطب حطباً كثيراً فاحتلمه، ثم لم يلبث أن انصرف، فقال له رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: ضعه، فوضع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاض على عود، فقال: يا يهودى ما عملت اليوم؟ قال: ما عملت عملاً إلا حطبي هذا حملته فجننت به وكان معي كعكتان، فأكلت واحدة وتصدقت بواحدة على مسكين، فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: بها دفع الله عنه، قال: إن الصدقة تدفع ميتة السوء عن الانسان» (١).

ولا يمكن لأحد تفسير مضامين الآيات الماضية وهذين الحديثين إلا عن طريق البداء بالمعنى الذى تعرّف عليه، وهو اتصال النبي بلوح المحو والاثبات والوقوف على المقتضى والإخبار بمقتضاه دون الوقوف على العلة التامة.

٣- روى الصدوق عن الإمام الباقر - عليه السلام - «إن الله تعالى عرض على آدم أسماء الأنبياء وأعمارهم، فمرّب آدم اسم داود النبي - عليه السلام فإذا عمره فى العالم أربعون سنة، فقال آدم: يا ربّ ما أقل عمر داود وما أكثر عمري، يا ربّ إننى أنا زدت داود من عمري ثلاثين سنة أثبت ذلك له؟ قال الله: نعم يا آدم، فقال آدم: فإننى قد زدته من عمري ثلاثين سنة» قال أبو جعفر الباقر - عليه السلام: «فأثبت الله عزّ وجلّ لداود فى عمره ثلاثين سنة» (٢).

ترى أنّه سبحانه أثبت شيئاً، ثم محاه بدعاء نبيه، وهذا هو المراد من

١- المجلسى: بحار الأنوار ٤ / ١٢١.

٢- المجلسى: بحار الأنوار ٤ / ٩٥ - ١٠٢.

ص: ١٢٩

قوله سبحانه: (يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) فلو أخبر نبي الله عن عمر داود بأربعين سنة لم يكن كاذباً في إخباره، لأنه وقف على الاثبات الأول ولم يقف على محوه.

٤- أوحى الله تعالى إلى نبي من أنبيائه أن يخبر أحد ملوك عصره بأنه تعالى متوفيه يوم كذا، فما كان من ذلك الملك إلا أن رفع يديه بالدعاء إلى الله تعالى قائلاً: ربّ أخرني حتى يشبّ طفلي وأقضى أمرى، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى ذلك النبي: أن ائت فلاناً الملك وأخبره أنّي قد زدت في عمره خمس عشرة سنة. (١).

٥- روى عمرو بن الحمق، قال: دخلت على أمير المؤمنين -عليه السلام حين ضرب على قرنه، فقال لي: «يا عمرو إنني مفارقكم، ثم قال: سنة سبعين فيها بلاء» -قالها ثلاثاً- فقلت: فهل بعد البلاء رخاء؟ فلم يجبني وأغمى عليه، فبكت أمّ كلثوم فأفاق... فقلت: بأبي أنت وأمي قلت: إلى السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء؟ قال: «نعم يا عمرو إن بعد البلاء رخاء و (يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب)». (٢).

هذه جملة ما ورد في البداء في مقام الاثبات، وإن شئت قلت في ثمرات البداء في الثبوت، ولا تجد في الأحاديث الشيعية بداء غير ما ذكرنا، ولو عثر المتتبع على مورد، فهو نظير ما سبق من الموارد، والتحليل في الجميع واحد. إذا وقفت على ذلك تدرك بوضوح ضعف مقالة الرازي التي يقول فيها: إن أئمة الرافضة وضعوا مقالاتين لشيعتهم، لا يظهر معهما أحد عليهما:

١- المجلسي: بحار الأنوار ٤ / ١٢١ وفي رواية أخرى أن ذلك النبي هو حزقييل، البحار ٤ / ١١٢ وذكر مثله في قضية شعيا ص ١١٣.

٢- المجلسي: بحار الأنوار ٤ / ١١٩، برقم ٦٠.

ص: ١٣٠

الأول: القول بالبداء، فإذا قال: إنهم سيكون لهم قوّة وشوكة، ثم لا يكون الأمر على ما أخبروا، قالوا: بدا لله فيه. (١)

إنّ الذي نقله أنتم الشيعه هو ما تعرّف عليه من الروايات، وليس فيها شيء مما نسبته الرازي إليهم، فقد نقلوا قصه رسول الله مع اليهودي، وقصه المسيح مع العروس، كما نقلوا قصه عمر داود وعمر الملك، فهل يجد القارئ المنصف شيئاً مما ذكره الرازي؟! وأما ما رواه عمرو بن الحمق فإنما هو خبر واحد ذيل كلامه بالآيه قائلاً: بأن هذا ليس خبراً قطعياً وأنه في مظان المحو والاثبات. أفصح لأجل مثله رمى أئمة الشيعة «بأنهم وضعوا قاعدتين وأنهم كلّما يقولون سيكون لهم قوّة ثم لا يكون، قالوا بدا لله تعالى فيه»؟! وقد سبق الرازي في هذا الزعم أبو القاسم البلخي المعتزلي على ما حكاه شيخنا الطوسي في تبيانه. (٢)

ثم إن

اكتمال البحث يتوقف على ذكر أمور: الأمر الأول:

إنّ البداء بالمعنى المذكور يجب أن يكون على وجه لا يستلزم تكذيب الأنبياء ووحيمهم، وذلك بأن تدل قرائن على صحه الأخبار الأول كما صحّ الخبر الثاني، وهو ما نراه واضحاً في قصه يونس وإبراهيم الخليل، فإنّ القوم قد شاهدوا طلائع العذاب فأذعنوا بصحه خبر يونس، كما أنّ التفديه بذبح

١- الرازي: نقد المحصل ٤٢١، نقله عن سليمان بن جرير الزيدي، والأمر الثاني هو التقيه كما عرفت.

٢- الطوسي: التبيان ١/١٣-١٤، طبع النجف، وقد عرفت بعض المتشدقين بهذه الكلمه المكذوبه.

ص: ١٣١

عظيم دلت على صحة اخبار الخليل، وهكذا وجود الأفعى تحت الثياب أو فى جوف حطب اليهودى يدلان على صحة اخبار النبى الأعظم.

كل ذلك يشهد على أن الخبر الأول كان صحيحاً ومقدراً، غير أن الإنسان يمكن له أن يغير مصيره بعمله الصالح أو الطالح كما فى غير تلك المقامات.

وبالجملة: يجب أن يكون وقوع البداء مقروناً بما يدل على صحة إخبار النبى - عليها السلام ولا يكون البداء على وجه يعد دليلاً على كذبه، فففيه هذه الموارد دلت القرائن على أن المخبر كان صادقاً فى خبره.

الأمر الثاني:

إن البداء لا يتحقق فيما يتعلّق بنظام النبوة والولاية والخاتمية والملاحم الغيبية التى تعدّ شعاراً للشريعة، فإذا أخبر المسيح بمجىء نبى اسمه أحمد، أو أخبر النبى بكونه خاتماً للرسول، أو أن الخلافة بعده لوصيه، أو أنه يخرج من ولده من يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ونظير ذلك، فلا يتحقق فيه البداء قطعاً، لأن احتمال البداء فيه ناقض للحكمة، وموجب لضلال العباد، ولو كان احتمال هذا الباب مفتوحاً فى تلك المسائل الأصولية لما وجب لأحد أن يقتفى النبى المبشّر به، ولا يوالى الوصى المنصوص عليه، ولا يتلقى دين الإسلام خاتماً، ولا ظهور المهدي أمراً مقضياً، بحجّة أنه يمكن أن يقع فيه البداء. ففتح هذا الباب فى المعارف والعقائد والأصول والسنن الإسلامية مخالف للحكمة وموجب لضلالة الناس وهذا ما يستحيل على الله سبحانه، وإنما مصّب البداء هو القضايا الجزئية أو الشخصية، كما هو الحال فى الأخبار الماضية.

ص: ١٣٢

الأمر الثالث:

إنّ اطلاق البداء فى هذه الموارد، إنّما هو بالمعنى الذى عرفت، وأنّ حقيقته بداء من الله للناس واطهار منه، ولو قيل بدا لله، فإنّما هو من باب المشاكلة والمجاز، والقرآن ملئ به، فقد نسب الذكر الحكيم إليه سبحانه المكر وقال: (وَمَكَرُوا وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَاكِرِينَ) (١) وليست المناقشة فى التعبير من دأب المحققين، فلو كان أهل السنّة لا يروقهم التعبير عن هذا الأصل بلفظ البداء لله، فليغيروا التعبير ويعبروا عن هذه الحقيقة الناصعة بتعبير يرضيهم.

ولكن الشيعة تبعت النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلم فى هذا المصطلح، وهو أوّل من استعمل تلك اللفظة فى حقّه سبحانه، وما يؤكّد ذلك هو ما رواه البخارى فى كتاب النبوة «قصيدة بدء الخليفة» وفيها هذه اللفظة التى يستهجنها البعض ويتهم الشيعة بابتداعها واختلاقها، فقد روى أبو هريرة:

أنّه سمع من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: أنّ ثلاثة فى بنى إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى بدا لله أن يتليهم، فبعث إليهم ملكاً فأتى الأبرص فقال: أى شىء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، قد قدرنى الناس، قال: فمسحه فذهب عنه فأعطى لوناً حسناً وجلداً حسناً، فقال: أى المال أحب إليك؟ قال: الإبل أو قال: البقر - هو شك فى ذلك أنّ الأبرص والأقرع قال أحدهما: الإبل وقال الآخر: البقر - فأعطى ناقه عشاء، فقال: يبارك الله لك فيها.

وأتى الأقرع فقال: أى شىء أحب إليك؟ قال: شعر حسن ويذهب

١- آل عمران/ ٥٤، وهنا آيات أخرى يستدل بها على المشاكلة فى التعبير عن الحقائق العلوية.

ص: ١٣٣

عنى هذا، قد قدرنى الناس. قال: فمسحه، فذهب، وأعطى شعراً حسناً، قال: فأى المال أحب إليك؟ قال: البقر. قال: فأعطاه بقره حاملاً، وقال:

يبارك لك فيها.

وأتى الأعمى فقال: أى شىء أحب إليك؟ قال: يرد الله إلى بصرى، فأبصر به الناس، قال: فمسحه فردّ الله إليه بصره. قال: فأى المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطاه شاةً والداء، فأنتج هذان وولد هذا، فكان لهذا واد من إبل، ولهذا واد من بقر، ولهذا واد من الغنم. ثم إنه أتى الأبرص فى صورته وهيته فقال: رجل مسكين تقطعت بى الجبال فى سفرى فلا بلاغ اليوم إلا بالله ثم بك. أسألك بالذى أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال، بعيراً أتبلغ عليه فى سفرى، فقال له: إن الحقوق كثيرة. فقال له: كأنى أعرفك ألم تكن أبرص يقدرك الناس، فقيراً فأعطاك الله؟ فأجابه: لقد ورثت لكابر عن كابر؟ فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت. وأتى الأقرع فى صورته وهيته فقال له مثل ما قال لهذا، فرد عليه مثلما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت. وأتى الأعمى فى صورته فقال: رجل مسكين وابن سبيل وتقطعت بى الجبال فى سفرى فلا بلاغ اليوم إلا بالله، ثم بك. أسألك بالذى رد عليك بصرك شاةً أتبلغ بها فى سفرى، فقال: قد كنت أعمى فرد الله بصرى وفقيراً فقد أغنانى، فخذ ما شئت، فوالله لا أجحدك اليوم بشىء أخذته لله، فقال: امسك مالك فإنما ابتليتم فقد رضى الله عنك وسخط على صاحبيك (١).

١- البخارى: الصحيح ٢٠٨/٤، كتاب الأنبياء، باب ٥١ حديث أبرص و أعمى وأقرع فى بنى إسرائيل.

المسألة السادسة: الرجعة في الكتاب والسنة

إشارة

إن فكرة الرجعة التي تحدت عنها بعض الآيات القرآنية والأحاديث المروية عن أهل بيت الرسالة مما يشنع بها على الشيعة، فكأن من قال بها رأى رأياً يوجب الخروج عن الدين، غير أن هؤلاء نسوا أو تناسوا أن أول من أبدى نظريته الرجعة هو الخليفة عمر بن الخطاب، فقد أعلن عندما شاعت رحله النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بأنه ما مات وليعودن فيقطعن أيدي وأرجل أقوام ... عن أبي هريرة قال: لئما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عمر بن الخطاب، فقال: إن رجلاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفي، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات، ولكنه ذهب إلى ربه كما ذهب موسى بن عمران، فقد غاب عن قومه أربعين ليلة، ثم رجع إليهم بعد أن قيل قد مات، والله ليرجعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما رجع موسى، فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم زعموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات (١). ولا يخفى أن كلام الخليفة لو كان كلاماً حقيقياً لابد أن يُحمل على أن النبي ما مات موتاً لا رجوع فيه وإنما يرجع فيقوم بما أخبر عنه الخليفة، ولو

ص: ١٣٦

أراد من نفى موته أنه ما زال حياً فهو خلاف رأى جميع الصحابة الذين اتفقوا على موته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يكن موت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أمراً يدرکه جميع الناس ولا يدرکه الخليفة.

إن الرجعة بمعنى عود جماعة قليلة إلى الحياة الدنيوية قبل يوم القيامة ثم موتهم وحشرهم مجدداً يوم القيامة ليس شيئاً يصاد أصول الإسلام، وليس فيه انكار لأى حكم ضرورى، وليس القول برجعتهم إلى الدنيا يلغى بعثهم يوم القيامة، وكيف لا يكون كذلك وقد أخبر سبحانه عن رجوع جماعة إلى الحياة الدنيوية، نظير:

١- إحياء جماعة من بنى إسرائيل (١).

٢- إحياء قتيل بنى إسرائيل (٢).

٣- موت أُلوف من الناس وبعثهم من جديد (٣).

٤- بعث عزيز بعد مائة عام من موته (٤).

٥- إحياء الموتى على يد عيسى - عليها السلام - (٥).

فلو كان الاعتقاد برجوع بعض الناس إلى الدنيا قبل القيامة أمراً محالاً، فما معنى هذه الآيات الصريحة فى رجوع جماعة إليها؟ ولو كان الرجوع إلى الدنيا على وجه الاطلاق تناسخاً فكيف تفسر هذه الآيات؟ إن الاعتقاد بالذكر الحكيم يجزونا إلى القول بأنه ليس كل رجوع إلى

١- البقرة / ٥٥-٥٦.

٢- البقرة / ٧٢-٧٣.

٣- البقرة / ٢٤٣.

٤- البقرة / ٢٥٩.

٥- آل عمران / ٤٩.

ص: ١٣٧

الدنيا تناسخاً، وإنما التناسخ الباطل عبارة عن رجوع الانسان إلى الدنيا عن طريق النطفة والمرور بمراحل التكوّن البشرى من جديد ليصير انساناً مرّةً أخرى، وأين هذا من الرجعة وعود الروح إلى البدن الكامل من جميع الجهات من دون أن يكون فيها رجوع من القوة إلى الفعلية، أو دخول روح في بدن آخر، إنساناً كان أو حيواناً؟!

اتفقت الشيعة على بطلان التناسخ وامتناعه، وقد كتبوا فيه مقالات ورسائل يقف عليها من كان له إمام بكتبهم وعقائدهم، وقد ذكروا أنّ للتناسخ أنواعاً وأقساماً، غير أنّ الرجوع إلى الدنيا من خلال دخول الروح إلى البدن الذى فارقه عند الموت لا يعد تناسخاً، وإنما هو إحياء للموتى، الذى كان معجزه من معجز المسيح.

كل ذلك يدل على أنه ليس أمام القول بالرجعة عراقيل وموانع، وإنما هو أمر ممكن لو دلّ عليه الدليل القطعى نأخذ به وإلا فنتركه فى سنبله، والحال أنّ بعض الآيات والروايات تدلّ على أنه سيتحقق الرجوع إلى هذه الدنيا قبل يوم القيامة لبعض الناس على وجه الاجمال، وأما من هم؟

وفى أى وقت يرجعون؟ ولأى غرض يعودون إلى الدنيا؟ فليس هنا مقام بيانها، إنما نكتفى ببيان بعض الآيات الدالّة على وقوعه قبل البعث، وإليك الآيات.

قال سبحانه: (وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ* وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ). (١)

لا- يشك من أمعن النظر فى سياق الآيات وما ذكره المفسّرون حولها، فى أنّ الآية الأولى تتعلّق بالحوادث التى تقع قبل يوم القيامة، وعليه تكون

ص: ١٣٨

الآية الثانية مكتملة لها، وتدل على حشر فوج من كل جماعة قبل يوم القيامة، والحال أن الحشر في يوم القيامة يتعلّق بالجميع لا بالبعث، يقول سبحانه: (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا). (١)

أبعد هذا التصريح يمكن تفسير الآية السابقة بيوم البعث والقيامة؟

وهذه الآية تعرب عن الرجعة التي تعتقد بها الشيعة في حق جماعة خاصّة، وأما خصوصياتها فلم يحدث عنها القرآن الكريم، وجاء التفصيل في السنة.

وقد سأل المأمون العباسي الإمام الرضا- عليها السلام عن الرجعة، فأجابه بقوله: «إنها حقّ قد كانت في الأمم السالفة ونطق بها القرآن وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: يكون في هذه الأمة كل ما كان في الأمم السالفة حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة» (٢).

وأما من هم الراجعون؟ وما هو الهدف من إحيائهم؟ فيرجع فيه إلى الكتب المؤلّفة في هذا الموضوع، واجمال الجواب عن الأول: أن الراجعين لفيق من المؤمنين ولفيق من الظالمين.

وقال المفيد ناقلاً عن أئمة أهل البيت: إنّما يرجع إلى الدنيا عند قيام القائم من محض الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً، وأما ما سوى هذين فلا رجوع لهم إلى يوم المآب. (٣) وقال أيضاً في المسائل السروية: والرجعة عندنا تختص بمن محض الإيمان، ومحض الكفر دون ما سوى هذين الفريقين (٤).

١- الكهف / ٤٧.

٢- بحار الأنوار ٥٣ / ٥٩ الحديث ٤٥.

٣- الشيخ المفيد: تصحيح الاعتقاد ٤٠.

٤- المصدر نفسه.

ص: ١٣٩

وإجمال الجواب عن الثاني ما ذكره السيد المرتضى، قال: إنَّ الله تعالى يعيد عند ظهور المهدي - عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف قوماً مَمَّنْ كان تقدّم موته من شيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ومشاهدته دولته، ويعيد أيضاً قوماً من أعدائه لينتقم منهم.

ملاحظات جديرة بالانتباه:

١- إنَّ الرجعة وإن كانت من مسلمات عقائد الشيعة، ولكن التشيع ليس منوطاً بالاعتقاد بها، فمن أنكرها فقد أنكر عقيدة مسلمة بين أكثر الشيعة، ولكن لم يكن ركناً من أركان التشيع، ولأجل ذلك نرى أن جماعة من الشيعة أولوا الأخبار الواردة في الرجعة إلى رجوع الدولة إلى شيعتهم وأخذهم بمجاري الأمور دون رجوع أعيان الأشخاص، والباعث لهم على هذا التأويل هو عجزهم عن تصحيح القول بها نظراً واستدلالاً، ولكن المحققين من الإمامية، أخذوا بطواهرها وبيّنوا عدم لزوم استحالة عقلية على القول بها لعموم قدرة الله على كل مقدور، وأجابوا عن الشبه الواردة عليها، وإلى هذا الاختلاف يشير الشيخ المفيد بقوله: وانفقت الإمامية على رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة وإن كان بينهم في معنى الرجعة اختلاف. ويشير إلى الاختلاف تلميذه الجليل الشريف المرتضى في المسائل التي وردت عليه من الرى ومنها حول حقيقة الرجعة، فأجاب: بأنَّ الذى تذهب إليه الشيعة الإمامية إنَّ الله تعالى يعيد عند ظهور المهدي قوماً مَمَّنْ كان تقدّم موته من شيعته، وقوماً من أعدائه، وإنَّ قوماً من الشيعة تأوّلوا الرجعة على أن معناها رجوع الدولة والأمر والنهي إلى شيعتهم، من دون رجوع الأشخاص، وإحياء الأموات (١).

ص: ١٤٠

٢- كيف يجتمع اعادة الظالمين مع قوله سبحانه: (وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَوْمٍ عَلَىٰ أَهْلِكُنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (١) فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَنْفَى رَجوعَهُمْ بِنَاتَاءٍ، وحشر لفييف من الظالمين يخالفها.

والاجابة عن السؤال واضحة، فَإِنَّ الْآيَةَ مَخْتَصِيَةً بِالظالمين الذين أَهْلَكُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا وَأَوْ جَزَاءَ عَمَلِهِمْ فِيهَا، فَالْآيَةُ تَحْكُمُ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ، وَأَمَّا الظالمون الذين رحلوا عن الدنيا بلا مؤاخذه فيرجع لفييف منهم ليروا جزاء عملهم فيها ثم يردون إلى أشد العذاب في الآخرة، فَالْآيَةُ تَنْفَى رَجوعَ لفييف من الظالمين الذين ماتوا حتف الأنف.

٣- إِنَّ الظاهر من قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ* لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) (٢) هو نفى الرجوع إلى الدنيا بعد مجيء الموت لأي أحد.

والاجابة عنها واضحة: أَنَّ الْآيَةَ كَسَائِرِ السَّنَنِ الْإِلَهِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي حَقِّ الْإِنْسَانِ، فَهِيَ تَفِيدُ أَنَّ الْمَوْتَ بَطْعَهُ لَيْسَ بَعْدَهُ رَجوعٌ، وَهَذَا لَا يَنَافِي رَجوعَ الْبَعْضِ اسْتِثْنَاءً وَلِمَصَالِحِ عَلِيَا، كَمَا مَرَّتِ الْآيَاتُ الْوَارِدَةُ فِي هَذَا الْمَضْمَارِ.

أضف إلى ذلك أَنَّ عودَ بَعْضِ الظالمين إلى الدنيا- على القول بالرجعة- إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ عِقَابِهِمْ وَالْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ، وَأَيْنَ هَذَا مِنْ طَلَبِ هَوْلَاءِ الْكُفَّارِ الرَّجوعَ لِأَجْلِ تَصْحِيحِ عَمَلِهِمْ وَالْقِيَامِ بِمَا تَرَكَوهُ مِنَ الصَّالِحَاتِ، وَرَدَّ هَذَا الْفَرْعَ مِنَ الرَّجوعِ لَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ النَّوْعِ الْأَوَّلِ مِنْهُ.

١- الأنبياء / ٩٥.

٢- المؤمنون / ١٠٠-١٠١.

المسألة السابعة: زواج المتعة

إشارة

ومما يشنع به على الشيعة: قولهم بجواز نكاح المتعة، ويعدون القول بتشريعه أو بعدم نسخه مخالفاً للكتاب والسنة. ورغم أن المسألة فرعية فقهية لا يناسب البحث عنها في كتب تاريخ العقائد، إلا أنه لما كانت من شعائر فقه الشيعة، آثرنا أن نبحث عنها في إطار الكتاب والسنة، على وجه الاجمال، حتى يقف القارئ على أن القول بأصل تشريعها وعدم نسخها مما يثبت الكتاب والسنة، وإن القول بعدم تشريعها بتاتا أو ادعاء نسخها يصادهما. وسيافيك أن لقيفاً من الصحابة والتابعين كانوا يفتون بجوازها وعدم نسخها، وإنما منع عنها عمر بن الخطاب لحافر نفسى أو اجتهاد شخصى لا دليل عليه وليس حجة على الآخرين. وقد أبدى بنظيره فى متعة الحج فى زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فأما زواج المتعة: فهو عبارة عن تزويج المرأة الحرة الكاملة نفسها إذا لم يكن بينها وبين الزوج مانع - من نسب أو سبب أو رضاع أو احصان أو عدّة أو غير ذلك من الموانع الشرعية - بمهر مسمى إلى أجل مسمى بالرضا والاتفاق، فإذا انتهى الأجل تبين منه من غير طلاق. ويجب عليها مع الدخول بها - إذا لم تكن يائسة - أن تعتد عدّة الطلاق إذا كانت ممن تحيض

ص: ١٤٢

وإلا فبخمسة وأربعين يوماً. (١)

وولد المتعة- ذكراً كان أو أنثى يلحق بالأب ولا يدعى إلاً به، وله من الارث ما أوصانا الله سبحانه به في كتابه العزيز. كما يرث من الأم، وتشمله جميع العمومات الواردة في الآباء والأبناء والأمهات، وكذا العمومات الواردة في الاخوة والأخوات والأعمام والعمات. وبالجملة: المتمتع بها زوجة حقيقة، وولدها ولد حقيقة. ولا فرق بين الزوجين: الدائم والمنقطع إلا أنه لا توارث هنا ما بين الزوجين، ولا- قسمة ولا- نفقة لها. كما أن له العزل عنها. وهذه الفوارق الجزئية فوارق في الأحكام لا في الماهية، لأن الماهية واحدة غير أن أحدهما مؤقت والآخر دائم، وإن الأول ينتهي بانتهاء الوقت والآخر ينتهي بالطلاق أو الفسخ. وقد أجمع أهل القبلة على أنه سبحانه شرع هذا النكاح في صدر الإسلام، ولا يشك أحد في أصل مشروعيته، وإنما وقع الكلام في نسخه أو بقاء مشروعيته.

والأصل في مشروعيته قوله سبحانه: (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان عفواً رحيماً* والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم مخصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضةً ولا- جناح عليكم فيما تراضن به من بعد الفريضة إن الله كان عليماً حكيماً). (٢)

والآية ناظرة إلى نكاح المتعة وذلك لوجهه:

اشاره

١- لاحظ الكتب الفقهية للشيعة الإمامية في ذلك المجال.

٢- النساء/ ٢٣- ٢٤.

١- الحمل على النكاح الدائم يستلزم التكرار بلا وجه:

إن هذه السورة، أى سورة النساء، تكفلت ببيان أكثر ما يرجع إلى النساء من الأحكام والحقوق، فذكرت جميع أقسام النكاح فى أوائل السورة على نظام خاص، أما الدائم فقد أشار إليه سبحانه بقوله: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ...) (١).

وأما أحكام المهر فقد جاءت فى الآية التالية: (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) (٢).
وأما نكاح الإماء فقد جاء فى قوله سبحانه: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ...) (٣).

فقوله سبحانه: (مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) إشارة إلى نكاح السيد لأمته، الذى جاء فى قوله سبحانه أيضاً: (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ...) (٤).

وقوله سبحانه: (فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ) إشارة إلى الزواج من أمه

١- النساء / ٣.

٢- النساء / ٤.

٣- النساء / ٢٥.

٤- المؤمنون / ٦.

ص: ١٤٤

الغير. فإلى هنا تم بيان جميع أقسام النكاح فلم يبق إلّا نكاح المتعة، وهو الذى جاء فى الآية السابقة، وحمل قوله سبحانه: (فما استمتعتم) على الزواج الدائم، وحمل قوله: (فآتوهنّ أجورهنّ) على المهور والصدقات يوجب التكرار بلا وجه، فالناظر فى السورة يرى أن آياتها تكفّلت ببيان أقسام الزواج على نظام خاص ولا يتحقّق ذلك إلّا بحمل الآية على نكاح المتعة كما هو ظاهرها أيضاً.

٢- تعليق دفع الأجرة على الاستمتاع:

إنّ تعليق دفع الأجرة على الاستمتاع فى قوله سبحانه: (فما استمتعتم به منهنّ فآتوهنّ أجورهنّ) يناسب نكاح المتعة الذى هو زواج مؤقت لا- النكاح الدائم، فإنّ المهر هنا يجب بمجرد العقد ولا- يتنجز وجوب دفع الكل إلّا بالمس، وأمّا المتعارف فيختلف حسب اختلاف العادات العرفية، فربّما يؤخذ قبل العقد وأخرى يترك إلى أن يرث أحدهما الآخر.

٣- تصريح جماعة من الصحابة على شأن نزولها:

ذكرت أمية كبيرة من أهل الحديث نزولها فيها، وينتهى نقل هؤلاء إلى أمثال ابن عباس، وأبى بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله الأنصارى، وحبيب بن أبى ثابت، وسعيد بن جبير، إلى غير ذلك من رجال الحديث الذين لا يمكن اتهامهم بالوضع والجعل.

وقد ذكر نزولها من المفسرين والمحدّثين:

إمام الحنابلة أحمد بن حنبل فى مسنده (١).

ص: ١٤٥

وأبو جعفر الطبري في تفسيره (١).

وأبو بكر الجصاص الحنفي في أحكام القرآن (٢).

وأبو بكر البيهقي في السنن الكبرى (٣).

ومحمود بن عمر الزمخشري في الكشاف (٤).

وأبو بكر بن سعدون القرطبي في تفسير جامع أحكام القرآن (٥).

وفخر الدين الرازي في مفاتيح الغيب (٦).

إلى غير ذلك من المحدثين والمفسرين الذين جاءوا بعد ذلك إلى عصرنا هذا، ولا نطيل الكلام بذكرهم.

وليس لأحد أن يتهم هؤلاء الأعلام بذكر ما لا يتقون به. وبملاحظة هذه القرائن لا يكاد يشك في ورودها في نكاح المتعة.

ونزید الوضوح بياناً بقوله سبحانه: (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ).

إن قوله سبحانه: (أن تبتغوا) مفعول له لفعل مقدر، أي بين لكم ما يحل مما يحرم لأجل أن تبتغوا بأموالكم، وأما مفعول قوله: (تبتغوا)

فيعلم من القرينة وهو النساء أي طلبكم النساء، أي بين الحلال والحرام لغاية ابتغاءكم النساء من طريق الحلال لا الحرام.

١- تفسير الطبري ٩ / ٥.

٢- أحكام القرآن ١٧٨ / ٢.

٣- السنن الكبرى ١٧٨ / ٢.

٤- الكشاف ٣٦٠ / ١.

٥- جامع أحكام القرآن ١٣ / ٥.

٦- مفاتيح الغيب ٢٦٧ / ٣.

ص: ١٤٦

وقوله سبحانه: (محصنين) وهو من الاحصان بمعنى العفة وتحصين النفس من الوقوع فى الحرام، وقوله سبحانه: (غير مسافحين) هو جمع مسافح بمعنى الزانى مأخوذ من السفح بمعنى صب الماء، والمراد هنا هو الزانى بشهادة قوله سبحانه فى الآية المتأخرة فى نكاح الإمام: (وآتوهنَّ أجورهنَّ بالمعروف محصنات غير مسافحات) أى عفاف غير زانيات.

ومعنى الآية: انَّ الله تبارك وتعالى شرَّع لكم نكاح ما وراء المحرّمات لأجل أن تبتغوا بأموالكم ما يحصنكم ويصون عفتكم ويصدكم عن الزنا، وهذا المناط موجود فى جميع الأقسام، النكاح الدائم، والمؤقت والزواج بأمة الغير المذكورة فى هذه السورة من أولها إلى الآية ٢٥.

هذا هو الذى يفهمه كل انسان من ظواهر الآيات غير أن من لا يروقه الأخذ بظاهر الآية: (فما استمتعتم به منهنَّ فآتوهنَّ أجورهنَّ) لرواسب نفسية أو بيئية حاول أن يطبق معنى الآية على العقد الدائم، وذكر فى المورد

شبهات ضعيفة لا تصمد أمام النقاش نجملها بما يلي:

الشبهة الأولى: إنَّ الهدف من تشريع النكاح هو تكوين الأسرة وإيجاد النسل، وهو يختص بالنكاح الدائم دون المنقطع الذى لا يترتب عليه إلّا إرضاء القوّة الشهوية وصب الماء وسفحه.

ويجاب عنها: بأنّه خلط بين الموضوع والفائدة المترتبة عليه، وما ذكر إنّما هو من قبيل الحكمة، وليس الحكم دائراً مدارها، لضرورة أنّ النكاح صحيح وإن لم يكن هناك ذلك الغرض، كزواج العقيم واليائسة والصغيرة. بل أغلب المتزوجين فى سن الشباب بالزواج الدائم لا يقصدون إلّا قضاء الوطر واستيفاء الشهوة من طريقها المشروع، ولا يخطر ببالهم طلب النسل أصلاً وإن حصل لهم قهراً، ولا يقدر ذلك فى صحّة زواجهم.

ص: ١٤٧

ومن العجب حصر فائدة المتعة في قضاء الوطر، مع أنها كالدائم قد يقصد منها النسل والخدمة وتدير المنزل وتربية الأولاد والارضاع والحضانة.

ونسأل المانعين الذين يتلقون نكاح المتعة، مخالفاً للحكمة، التي من أجلها شرع النكاح، نسألهم عن الزوجين اللذين يتزوجان نكاح دوام، ولكن نيوان الفراق بالطلاق بعد شهرين، فهل هذا نكاح صحيح أو لا؟

لا أظن أن فقيهاً من فقهاء الإسلام يمنع ذلك إلا إذا أفتى بغير دليل ولا برهان، وبهذا الشكل يتعين الجزم بأصحية هذا النكاح، فأى فرق يكون حينئذ بين المتعة وهذا النكاح الدائم سوى أن المدة المذكورة في الأول دون الثاني؟

يقول صاحب المنار: إن تشديد علماء السلف والخلف في منع المتعة بتية الطلاق، وإن كان الفقهاء يقولون إن عقد النكاح يكون صحيحاً إذا نوى الزوج التوقيت، ولم يشترطه في صيغته العقد، ولكن كتمانها إياه يعدّ خداعاً وغشاً وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت (١).

أقول: نحن نفترض أن الزوجين رضيا بالتوقيت لبناً، حتى لا يكون هناك خداع وغش، فهو صحيح بلا اشكال.

الشبهة الثانية: إن تسويغ النكاح المؤقت ينافي ما تقرّر في القرآن كقوله عزّ وجلّ في صفة المؤمنين: (والَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ* فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) (٢). والمراد من الآية: أن من ابتغى وراء ذلك، هم المتجاوزون ما أحله الله

١- المنار ٣/ ١٧.

٢- المؤمنون / ٥- ٧.

ص: ١٤٨

لهم إلى ما حرّمه عليهم. والمرأة المتمتع بها ليست زوجة فيكون لها على الرجل مثل الذي عليها بالمعروف. إلا أنه يرد عليها: أنها دعوة بلا دليل. فإنها زوجة ولها أحكام، وعدم وجود النفقة والقسم لا يخرجها عن الزوجية، فإن الناشزة زوجة ليست لها النفقة وحق القسم، ومثلها الصغيرة. والعجب أن يستدل بعدم وجود الأحكام على نفي الماهية، فإن الزوجية رابطة بين الزوجين تترتب عليها جملة من الأحكام وربما تختص بعض الأحكام ببعض الأقسام. الشبهة الثالثة: إن المتمتع في النكاح المؤقت لا يقصد الاحصان دون المسافحة، بل يكون قصده مسافحة، فإن كان هناك نوع ما من احصان نفسه ومنعها من التنقل في دمن الزنا، فإنه لا يكون فيه شيء ما من احصان المرأة التي تؤجر نفسها كل طائفة من الزمن لرجل فتكون كما قيل:

كرة حُرِّدَتْ بصوالجته فتلقفها رجل رجل (١) ويرد على هذه الشبهة: أنه من أين وقف على أن الاحصان في النكاح المؤقت يختص بالرجل دون المرأة، فإننا إذا افترضنا كون العقد شرعياً، فكل واحد من الطرفين يُحصن نفسه من هذا الطريق، وإلا فلا محيص عن التنقل في دمن الزنا. والذي يصون الفتاة عن البغي أحد الأمور الثلاثة:

١- النكاح الدائم.

٢- النكاح المؤقت بالشروط الماضية.

٣- كبت الشهوة الجنسية.

فالأول ربما يكون غير ميسور خصوصاً للطالب والطالبة اللذين

ص: ١٤٩

يعيشان بمنح ورواتب مختصرة يجريها عليهما الوالدان أو الحكومة، وكبت الشهوة الجنسية أمر شاق لا يتحمّله إلاّ الأمثل فالأمثل من الشباب والمثلى من النساء، وهم قليلون، فلم يبق إلاّ الطريق الثانى، فيحصنان نفسيهما عن التنقل فى بيوت الدعارة. إنّ الدين الإسلامى هو الدين الخاتم، ونبيّه خاتم الأنبياء، وكتابه خاتم الكتب، وشريعته خاتمة الشرائع، فلا بد أن يضع لكل مشكلة اجتماعية حلوًا شرعية، يصون بها كرامة المؤمن والمؤمنة، وما المشكلة الجنسية عند الرجل والمرأة إلاّ إحدى هذه النواحي التى لا يمكن للدين الإسلامى أن يهملها، وعندئذ يطرح هذا السؤال نفسه:

ماذا يفعل هؤلاء الطلبة والطالبات الذين لا يستطيعون القيام بالنكاح الدائم، وتمنعهم كرامتهم ودينهم عن التنقل فى بيوت الدعارة والفساد، والحياة المادية بجمالها تؤجج نار الشهوة فى نفوسهم؟ فمن المستحيل عادة أن يصون نفسه أحد إلاّ من عصمه الله، فلم يبق طريق إلاّ زواج المتعة، الذى يشكّل الحل الأنجح لتلافي الوقوع فى الزنا، وتبقى كلمة الإمام على بن أبى طالب ترن فى الآذان محذّرة من تفاقم هذا الأمر عند إهمال العلاج الذى وصفه المشرع الحكيم له، حيث قال- عليها السلام:

«لولا نهى عمر عن المتعة لما زنى إلاّ شقى أو شقيّة».

وأما تشبيه المتعة بما جاء فى الشعر فهو يعرب عن جهل الرجل بحقيقة نكاح المتعة وحدودها، فإنّ ما جاء فيه هى المتعة الدورية التى ينسبها الرجل (١) وغيره إلى الشيعة، وهم براء من هذا الإفك، إذ يجب على المتمتع بها بعد انتهاء المدّة الاعتداد على ما ذكرنا، فكيف يمكن أن تؤجر

ص: ١٥٠

نفسها كل طائفة من الزمن لرجل!؟ سبحان الله ما أجرأهم على الكذب على الشيعة والفريه عليهم، وما مضمون الشعر إلّا جسارته على الوحي والتشريع الإلهي، وقد اتفقت كلمه المحدثين والمفسرين على التشريع، وأنه لو كان هناك نهى أو نسخ فإتّما هو بعد التشريع والعمل.

الشبهه الرابعه: إن الآيه منسوخه بالسنة، واختلفوا في زمن نسخه إلى أقوال شتى:

١- أبيحت ثم نهى عنها عام خبير.

٢- ما أحلت إلّا في عمره القضاء.

٣- كانت مباحة ونهى عنها في عام الفتح.

٤- أبيحت عام أو طاس ثم نهى عنها (١).

وهذه الأقوال تنفي الثقة بوقوع النسخ، كما أن نسخ القرآن بأخبار الآحاد ممنوع جدّاً، وقد صحّ عن عمران بن الحصين أنه قال: «إنّ الله أنزل المتعة وما نسخها بآية أخرى، وأمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمتعة وما نهانا عنها، ثم قال رجل برأيه»، يريد به عمر بن الخطاب.

إنّ الخليفة الثاني لم يدع النسخ وإنّما أسند التحريف إلى نفسه، ولو كان هناك ناسخ من الله عزّ وجلّ أو من رسوله، لأسند التحريم إليهما، وقد استفاض قول عمر وهو على المنبر: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة الحج ومتعة النساء.

بل نقل متكلم الأشاعرة في شرحه على شرح التجريد أنه قال: أيها الناس ثلاث كنّ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنا أنهى عنهنّ، وأحرمتهنّ،

١- لاحظ للوقوف على مصادر هذه الأقوال شرف الدين: مسائل فقهية ٦٣-٦٤، الغدير ٦/٢٢٥، أصل الشيعة وأصولها ١٧١، والأقوال في النسخ أكثر مما جاء في المتن.

ص: ١٥١

وأعاقب عليهنّ، متعة النساء، ومتعة الحج، وحيّ على خير العمل. (١) وقد روى عن ابن عباس - وهو من المصرحين بحليّة المتعة وإباحتها في رده على من حاجّه بنهي أبي بكر وعمر لها، حيث قال:

يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وتقولون: قال أبو بكر وعمر. حتى أن ابن عمر لما سئل عنها، أفتى بالإباحة، فعارضوه بقول أبيه، فقال لهم: أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أحق أن يتبع أم أمر عمر؟

كلّ ذلك يعرب عن أنه لم يكن هناك نسخ ولا نهى نبوي وإنّما كان تحريماً من جانب الخليفة، وهو في حدّ ذاته يعتبر اجتهاداً قبالة النص الواضح، وهو ما انفك يعلن جملة من الصحابة رفضهم له وعدم اذعانهم لأمره، وإذا كان الخليفة قد اجتهد لأسباب رآها وأفتى على أساسها فكان الأولى بمن لحقوه أن يتبّهوا لهذا الأمر لا أن يسرفوا في تسويغه دون حجة ولا دليل.

المنكرون للتحريم:

ذكرنا أنّ لفيفاً من وجوه الصحابة والتابعين أنكروا هذا التحريم ولم يقرّوا به، ومنهم:

١- علي أمير المؤمنين، في ما أخرجه الطبري بالاسناد إليه أنه قال:

«لولا أنّ عمر نهى عن المتعة ما زنى إلّا شقياً» (٢).

٢- عبد الله بن عمر، أخرج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمر، قال - وقد سئل عن متعة النساء -: والله ما كنّا على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم زانين ولا مسافحين، ثم قال: والله لقد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «ليكوننّ قبل

١- مفتاح الغيب ١٠/ ٥٢- ٥٣، شرح التجريد للقوشجي ٤٨٤ طبع إيران.

٢- الطبري التفسير ٩/ ٥.

ص: ١٥٢

يوم القيامة المسيح الدجال وكذابون ثلاثون وأكثر» (١).

٣- عبد الله بن مسعود، روى البخارى عن عبد الله بن مسعود، قال:

كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس لنا شيء، فقلنا:

ألا- نستخصى؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن تنكح المرأة بالثوب إلى أجل معين، ثم قرأ علينا: (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) (٢). (٣) ٤- عمران بن حصين، أخرج البخارى فى صحيحه عنه، قال: نزلت آية المتعة فى كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات. قال رجل برأيه ما شاء (٤).

أخرج أحمد فى مسنده عن أبى رجاء عن عمران بن حصين، قال:

نزلت آية المتعة فى كتاب الله وعملنا بها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلم تنزل آية تمنعها، ولم ينه عنها النبى صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات (٥).

٥- كما أن الخليفة العباسى المأمون أوشك أن ينادى فى أيام حكمه، بتحليل المتعة إلا أنه توقف خوفاً من الفتنة وتفرق المسلمين. قال ابن خلكان، نقلًا عن محمّد بن منصور: قال: كنا مع المأمون فى طريق الشام فأمر فنودى بتحليل المتعة، فقال يحيى بن أكنم لى ولأبى العيناء: بكرًا غدًا إليه فإن رأيتما للقول وجهًا فقولوا، وإلا فاسكتا إلى أن أدخل، قال:

فدخلنا

١- مسند أحمد ٢/ ٩٥.

٢- المائدة/ ٨٧.

٣- صحيح البخارى، كتاب النكاح ٧/ ٤، الباب ٨، الحديث ٣.

٤- صحيح البخارى ٦/ ٢٧، كتاب التفسير، تفسير قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج من سورة البقرة.

٥- مسند أحمد: لاحظ مسائل فقهية للسيد شرف الدين ٧٠.

ص: ١٥٣

عليه وهو يستاك ويقول وهو مغتاض: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عهد أبي بكر - رضي الله عنه - وأنا أنهي عنهما، ومن أنت يا جعل حتى تنهي عما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر - رضي الله عنه؟! فأوما أبو العيناء إلى محمد ابن منصور وقال: رجل يقول من عمر بن الخطاب نكلمه نحن؟

فأمسكنا، فجاء يحيى بن أكثم فجلس وجلسنا، فقال المأمون ليحيى: ما لى أراك متغيراً؟ فقال: هو غم يا أمير المؤمنين لما حدث في الإسلام، قال: وما حدث فيه؟ قال: النداء بتحليل الزنا، قال: الزنا؟ قال: نعم، المتعة زنا، قال: ومن أين قلت هذا؟ قال: من كتاب الله عز وجل، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال الله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) إلى قوله: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ* إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ* فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) (١) يا أمير المؤمنين زوج المتعة ملك يمين؟

قال: لا، قال: فهي الزوجة التي عند الله ترث وتورث وتلحق الولد ولها شرائطها؟ قال: لا، قال: فقد صار متجاوز هذين من العادين (٢). أقول: هل عذب عن ابن أكثم - وقد كان ممن يكنّ العداء لآل البيت - أن المتعة داخله في قوله سبحانه: (إلا على أزواجهم) وإن عدم الوراثة تخصيص في الحكم، وهو لا ينافي ثبوتها، وكم لها من نظير، فالكافرة لا ترث الزوج المسلم، وبالعكس، كما أن القاتلة لا ترث وهكذا العكس، وأما الولد فيلحق قطعاً، ونفى اللحق ناشئ أما من الجهل بحكمها أو التجاهل به. وما أقبح كلامه حيث فسّر المتعة بالزنا وقد أصفقت الأمة على تحليلها في عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والخليفة الأول، أفتحسب ابن أكثم أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حلّل الزنا ولو مدّة قصيرة.

١- المؤمنون / ١- ٧.

٢- ابن خلكان: وفيات الأعيان / ٦ / ١٤٩ - ١٥٠.

كبرت كلمة تخرج من أفواههم:

وهناك روايات مأثورة عن الخليفة نفسه، تعرب عن أن التحريم كان صميم رأيه، من دون استناد إلى آية أو رواية. فقد روى مسلم في صحيحه: عن ابن أبي نضرة قال: كان ابن عباس يأمر بالمتعة، وكان ابن الزبير ينهى عنها، فذكر ذلك لجابر، فقال: على يدي دار الحديث: تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قام عمر قال: إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء، فأتموا الحج والعمرة وأبوتوا نكاح هذه النساء، فلئن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجتمه بالحجارة (١).

وروى الإمام أحمد في مسنده عن أبي نضرة قال: قلت لجابر: إن ابن الزبير ينهى عن المتعة، وإن ابن عباس يأمر بها، فقال لي: على يدي جرى الحديث: تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر، فلما ولي عمر خطب الناس فقال: إن القرآن هو القرآن، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الرسول، وإنهما كانتا متعتان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإحداهما متعة الحج والأخرى متعة النساء (٢).

وهذه المأثورات تعرب جملة من الملاحظات نجملها بملاحظتين اثنتين:

أولاً: إن المتعة كانت باقية على الحل إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وبقيت لوقت في أيامه حتى نهى عنها ومنع. وثانياً: أنه باجتهاده قام بتحريم ما أحله الكتاب والسنة، ومن المعلوم أن اجتهاده - لو صححت تسميته بالاجتهاد - حجة على نفسه لا على غيره.

١- مسلم: الصحيح ٤/ ١٣٠، باب نكاح المتعة الحديث ٨، طبع محمد علي صبيح.

٢- أحمد، المسند ١/ ٥٢.

ص: ١٥٥

وفى الختام نقول:

إنَّ الجهل بفقهِ الشيعة أدّى بكثير من الكتاب إلى التّقول على الشيعة، وخصوصاً في مسألة المتعة التي نحن في صدد الحديث عنها، بجملته منكرة من الآراء والأحكام تدل على جهل مطبق أو خبث سريرة لا يدمع، ومن هذه الأقوال: إنَّ من أحكام المتعة عند الشيعة أنّه لا- نصيب للولد من ميراث أبيه، وأنَّ المتمتع بها لا- عدّة لها، وأنّها تستطيع أن تنتقل من رجل إلى رجل إن شاءت. ومن أجل هذا استقبحوا المتعة واستنكروها وشنّوا على من أباحها.

وقد خفى الواقع على هؤلاء، وأنَّ المتعة عند الشيعة كالزواج الدائم لا تتم إلّا بالعقد الدال على قصد الزواج صراحة، وأنَّ المتمتع بها يجب أن تكون خالية من جميع الموانع، وأنَّ ولدها كالولد من الدائمة من وجوب التوارث، والانفاق وسائر الحقوق المادية، وأنَّ عليها أن تعتدّ بعد إنتهاء الأجل مع الدخول بها، وإذا مات زوجها وهى فى عصمته اعتدّت كالدائمة من غير تفاوت، إلى غير ذلك من الآثار (١).

على أن الأمر الذى ينبغى الالتفات إليه وإدراكه بوضوح، انَّ الشيعة ورغم إدراكهم وإيمانهم بحليّة زواج المتعة وعدم تحريمه- وهو ما يعلنون عنه صراحة ودون تردد- إلّا أنّهم لا يلجأون إلى هذا الزواج إلّا فى حدود ضيقة وخاصة، وليس كما يصوّره ويتصوره البعض من كونه ظاهرة متفشية فى مجتمعهم وبشكل مستهجن ممجوج.

ص: ١٥٧

المسألة الثامنة: مسح الأرجل في الوضوء

اختلف المسلمون في غسل الرجلين ومسحهما، فذهب الأئمة الأربعة إلى أن الواجب هو الغسل وحده، وقالت الشيعة الإمامية: أنه المسح، وقال داود بن علي والناصر للحق من الزيدية: يجب الجمع بينهما وهو صريح الطبري في تفسيره: ونقل عن الحسن البصري: إنه مخير بينهما (١) ومما يثير العجب اختلاف المسلمين في هذه المسألة، مع أنهم رأوا وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن هنا فلا بد من الجزم بأن المسلمين كانوا قد اتفقوا على فعل واحد، وإلا فما كان هذا الأمر بخفي، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقوم بتوضيحه، إذن فلا محيص من القول بأن الحاضرين في عصر النزول فهموا من الآية معنى واحداً: إما المسح أو الغسل، ولم يترددوا في

ص: ١٥٨

حكم الرجلين أبدأً. ولو خفى حكم هذه المسألة بعد رحلة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) على الأجيال الآتية فلاغرو في أن يخفى على المسلمين حكم أكثر المسائل.

وليس فيها شيء أوثق من كتاب الله فعلىنا دراسته ما جاء فيه، قال سبحانه: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (١) وقد اختلف القراء في قراءة: (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فمنهم من قرأ بالفتح، ومنهم من قرأ بالكسر. إلا أنه من البعيد أن تكون كل من القراءتين موصولة إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فإن تجويزهما يضيف على الآية ابهاماً واعضالاً، ويجعل الآية لغزاً، والقرآن كتاب الهداية والارشاد، وتلك الغاية تطلب لنفسها الوضوح وجلاء البيان، خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال والأحكام التي يبتلى بها عامية المسلمين، ولا تقاس بالمعارف والعقائد التي يختص الامعان فيها بالأمثل فالأمثل.

وعلى كل تقدير فممن حقق مفاد الآية وبينها الإمام الرازي في تفسيره، نقل كلامه بتلخيص:

قال: حجّة من قال بوجوب المسح مبنى على القراءتين المشهورتين في قوله: (وأرجلكم) وهما:

الأول: قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وعاصم - في رواية أبوبكر عنه - بالجرّ.

الثاني: قرأ نافع وابن عامر وعاصم - في رواية حفص عنه - بالنصب.

أمّا القراءة بالجرّ تقتضى كون الأرجل معطوفة على الرؤوس فكلمة وجب المسح في الرأس، فكذلك في الأرجل.

ص: ١٥٩

فإن قيل لم لا يجوز أن يكون الجوّار على الجوار؟ كما في قوله: «جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ» وقوله: «كَبِيرُ أُناسٍ في بَجادٍ مَزْمَلٍ». قيل: هذا باطل من وجوه:

- ١- إنَّ الكسر على الجوار معدود من اللحن الذي قد يتحمّل لأجل الضرورة في الشعر، وكلام الله يجب تنزيهه عنه.
 - ٢- أنَّ الكسر على الجوار إنّما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس كما في قوله: «جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ» فإنَّ «الخَرِب» لا يكون نعتاً للضبِّ بل للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل.
 - ٣- إنَّ الكسر بالجوار إنّما يكون بدون حرف العطف وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب. وأما القراءة بالنصب فهي أيضاً توجب المسح، وذلك لأنَّ (برؤوسكم) في قله (فامسحوا برؤوسكم) في محل النصب (١) بامسحوا لأنّه المفعول به ولكنها مجرورة لفظاً بالباء، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس، وجاز الجر عطفاً على الظاهر.
- ونزيد بياناً أنّه على قراءة النصب يتعيّن العطف على محل برؤوسكم، ولا يجوز العطف على ظاهر (أيديكم) لاستلزامه الفصل بين العاطف والمعطوف عليه بجمله أجنبية وهو غير جائز في المفرد، فضلاً عن الجملة.
- هذا هو الذي يعرفه المتدبر في الذكر الحكيم، ولا يسوغ لمسلم أن يعدل عن القرآن إلى غيره، فإذا كان هو المهيمن على جميع الكتب السماوية،

١- يقال: ليس هذا بعالم ولا عاملاً. قال الشاعر:

معاوى أنّا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد

لاحظ: المغنى لابن هشام: الباب الرابع.

ص: ١٦٠

فأولى أن يكون مهيمناً على ما فى أيدي الناس من الحق والباطل، والمأثورات التى الحديث فيها ذو شجون. مع كونها متضاربة فى المقام، فلو ورد فيها الأمر بال غسل، فقد جاء فيها الأمر بالمسح، رواه الطبرى عن الصحابة والتابعين نشير إليه على وجه الاجمال.

١- ابن عباس، قال: الوضوء غسلتان ومسحتان.

٢- كان أنس إذا مسح قدميه بلهما، ولمّا خطب الحجاج وقال: ليس شىء من ابن آدم أقرب إلى خبثه فى قدميه فاعسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما، قال أنس: صدق الله وكذب الحجاج، قال الله: (وَأَمْسِئُوا بُرُءًا وَسِيئًا كُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ) وكان أنس إذا مسح قدميه بلهما.

٣- عكرمة، قال: ليس على الرجلين غسل وإنما نزل فيهما المسح.

٤- الشعبى قال: نزل جبرئيل بالمسح وقال: ألا ترى أنّ التيمم أن يمسح ما كان غسلاً ويلغى ما كان مسحاً.

٥- عامر: أمر أن يمسح فى التيمم ما أمر أن يغسل بالوضوء، وأبطل ما أمر أن يمسح فى الوضوء: الرأس والرجلان. وقيل له: إنّ أناساً يقولون: إنّ جبرئيل نزل بغسل الرجلين فقال: نزل جبرئيل بالمسح.

٦- قتادة: فى تفسير الآية: افترض الله غسلتين ومسحتين.

٧- الأعمش: قرأ (وارجلكم) مخفوضة اللام.

٨- علقمة: قرأ (أرجلكم) مخفوضة اللام.

٩- الضحاك: قرأ (وأرجلكم) بالكسر.

١٠- مجاهد: مثل ما تقدّم (١).

ص: ١٤١

وهؤلاء من أعلام التابعين وفيهم الصحابيَّان: ابن عباس وأنس وقد أصفقوا على المسح وقراءة الجهر الصريح في تقديم المسح على الغسل، وجمهور أهل السنَّة يحتجُّون بأقوالهم في مجالات مختلفة فلما ذُاعرض عنهم في هذا المجال المهم والحساس في عبادة المسلم.

إنَّ القول بالمسح هو المنصوص عن أئمَّة أهل البيت - عليهم السَّلام، وهم يسندون المسح إلى النبيِّ الأكرم - صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلَّم -، ويحكون وضوءه به، قال أبو جعفر الباقر - عليه السَّلام -: «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله - صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلَّم -؟ ثمَّ أخذ كَفًّا من الماء فضبَّها على وجهه ... إلى أن قال: ثمَّ مسح رأسه وقديمه.

وفي رواية أخرى: ثمَّ مسح ببقية ما بقى في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما في الاناء (١) وفي ضوء هذه الروايات والمأثورات اتَّفقت الشيعة الإمامية على أنَّ الوضوء غسلتان ومسحتان، وإلى ذلك يشير السيّد بحر العلوم في منظومته الموسومة بالدرة النجفية:

إنَّ الوضوء غسلتان عندنا

ومسحتان والكتاب معنا

فالغسل للوجه ولليدين

والمسح للرأس وللرجلين

وبعد وضوح دلالة الآية، واجماع أئمَّة أهل البيت على المسح، واستناداً إلى جملة الأدلَّة الواضحة التي ذكرنا بعضاً منها، فإنَّ القول بما يخالفها يبدو ضعيفاً ولا يصمد أمام النقاش، إلَّا أنَّنا سنحاول أن نورد الوجوه التي استدال بها القائلون بالغسل ليتبين للقارئ الكريم مدى ضعف حجيتها:

١- الحرَّ العاملي: الوسائل ١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٩ و ١٠.

ص: ١٦٢

١- إن الأخبار الكثيرة وردت بإيجاب الغسل، والغسل مشتمل على المسح ولا ينعكس، فكان الغسل أقرب إلى الاحتياط فوجب المصير إليه، ويكون غسل الأرجل يقوم مقام مسحها(١).

إلا أنه يلاحظ عليه: أن أخبار الغسل معارضة بأخبار المسح، وليس شيء أوثق من كتاب الله، فلو دل على لزوم المسح لا يبقى مجال لترجيحه على روايات المسح. والقرآن هو المهيم على الكتب والمأثورات، والمعارض منها للكتاب لا يقام لها وزن. وأعجب من ذلك قوله: إن الغسل مشتمل على المسح، مع أنهما حقيقتان مختلفتان، فالغسل إمرار الماء على المغسول، والمسح إمرار اليد على الممسوح(٢) وهما حقيقتان مختلفتان لغوً وعرفاً وشرعاً، ولو حاول الاحتياط لوجب الجمع بين المسح والغسل، لا الاكتفاء بالغسل.

٢- ما روى عن علي - عليه السلام - من أنه كان يقضى بين الناس فقال:

«وأرجلكم) هذا من المقدم والمؤخر في الكلام فكأنه سبحانه قال:

(فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق واغسلوا أرجلكم وامسحوا برؤوسكم)».

لكنه يرد بأن: أئمة أهل البيت كالباقر والصادق - عليهم السلام - أدري بما في البيت، وهما اتفقا على المسح، وهل يمكن الاتفاق على المسح مع اعتقاد كبيرهم بالغسل؟! إن المؤكد هو أن هذه الرواية موضوعة عن لسان الإمام ليشيروا الشك بين أتباعه وشيعته. ولا نعلق على احتمال التقديم

١- مفاتيح الغيب ١١ / ١٦٢.

٢- قال سبحانه حاكياً عن سليمان: رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسِيْحًا بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ - ص / ٣٣- أي مسح بيده على سوق الصافنات الجياد وأعناقها.

ص: ١٦٣

والتأخير شيئاً، سوى أنه يجعل معنى الآية شيئاً مبهماً في المورد الذي يطلب فيه الوضوح، إذ هي المرجع للقروي والبدوي، وللحاضر عصر النزول، والغائب عنه، فيجب أن يكون على نسق ينتقل منه إلى المراد، ثم إنه أي ضرورة اقتضت هذا التقديم والتأخير، مع إنه كان من الممكن ذكر الأرجل بعد الأيدي من دون تأخير؟ ولو كان الدافع إلى التأخير هو بيان الترتيب، وإن غسل الأرجل بعد مسح الرأس، فكان من الممكن أن يُذكر فعله ويقال: (فامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم إلى الكعيبين). كل ذلك يعرب عن أن هذه محاولات فاشلة لتصحيح الاجتهاد تجاه النص وما عليه أئمة أهل البيت من الاتفاق على المسح.

٣- ما روى عن ابن عمر في الصحيحين قال: تخلف عنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في سفره، فأدركنا وقد أرهقنا العصر، وجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، قال: فنادى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» - مرتين أو ثلاث- (١).

ويرد هذا الاستدلال: أن هذه الرواية على تعين المسح أدل من دلالة على غسل الرجلين، فإنها صريحة في أن الصحابة يمسحون، وهذا دليل على أن المعروف عندهم هو المسح، وما ذكره البخاري من أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على بعض الرجل، اجتهاد منه، وهو حجّة عليه لا على غيره، فكيف يمكن أن يخفى على ابن عمر حكم الرجلين حتى يمسح رجله عدّة سنين إلى أن ينكر عليه النبي المسح؟!

على أن للرواية معنى آخر تؤيده بعض المأثورات، فقد روى: أن قوماً

١- صحيح البخاري ج ١ كتاب العلم ص ١٨ باب من رفع صوته، الحديث ١.

ص: ١٦٤

من أجلاف العرب، كانوا يبولون وهم قيام، فيتشرشر البول على أعقابهم وأرجلهم فلا يغسلونها ويدخلون المسجد للصلاة، وكان ذلك سبباً لذلك الوعيد (١) ويؤيد ذلك ما يوصف به بعض الأعراب بقولهم:

بوال على عقيبه، وعلى فرض كون المراد ما ذكره البخارى، فلا تقاوم الرواية نص الكتاب.

٤- روى ابن ماجه القزوينى عن أبى إسحاق عن أبى حنيفة، قال: رأيت علياً توضأ فغسل قدميه إلى الكعبين ثم قال: «أردت أن أريكم طهور نبيكم» (٢).

إلا أنه يلاحظ عليه: أن أبا حنيفة مجهول لا يعرف، ونقله عنه أبو إسحاق الذى شاخ ونسى واختلط وترك الناس روايته (٣) أضف إليه أنه يعارض ما رواه عنه أهل بيته، وأئمة أهل بيته، خصوصاً من لازمه فى حياته وهو ابن عباس كما مرّ.

٥- قال صاحب المنار: وأقوى الحجج اللفظية على الإمامية جعل الكعبين غاية طهارة الرجلين، وهذا لا يحصل إلا باستيعابهما بالماء، لأن الكعبين هما العظمتان فى جانبى الرجل.

وهذا القول يلاحظ عليه: أننا نفترض أن المراد من الكعبين هو ما ذكره، لكننا نسأله: لماذا لا تحصل تلك الغاية إلا باستيعابها بالماء؟ مع أنه يمكن تحصيل تلك الغاية بمسحهما بالنداوة المتبقية فى اليد، والاختبار سهل، فها نحن من الذين يمسخون الأرجل إلى العظمين الناتئين بنداوة اليد ولا نرى فى العمل اعضالاً وعسراً.

١- مجمع البيان ١٦٧ / ٢.

٢- سنن ابن ماجه ١ / ١٧٠ باب ما جاء فى غسل القدمين الحديث الأول.

٣- لاحظ التعليق لسنن ابن ماجه ١٧٠ وميزان الاعتدال للذهبي ٤ / ٥١٩، برقم ١٠١٣٨ وص ٤٨٩ باب «أبو إسحاق».

ص: ١٦٥

٦- وقال: إن الإمامية يمسحون ظاهر القدم إلى معتقد الشراك عند المفصل بين الساق والقدم، ويقولون هو الكعب، ففي الرجل كعب واحد على رأيهم، فلو صحَّ هذا لقال: إلى الكعب كما قال في اليمين:

«إلى المرافق» (١) أقول: إن المشهور بين الإمامية هو تفسير الكعب بقبضة القدم التي هي معتقد الشراك، وهناك من يذهب إلى أن المراد هو المفصل بين الساق والقدم، وذهب قليل منهم إلى أن المراد هما العظامان الناتان في جانبي الرجل. وعلى كل تقدير، يصح إطلاق الكعبين، وإن كان حدّ المسح هو معتد الشراك أو المفصل، فيكون المعنى: (فامسحوا بأرجلكم إلى الكعبين منكم) إذ لا شك أن كل مكلف يملك كعبين في رجليه.

أضف إلى ذلك: أنه لو صحَّ التفسير بما ذكره فإنه يجب أن يوسع الممسوح ويحدّد بالعظمين الناتين لا أن يبدل المسح بالغسل، وكأنه تخيل أن المسح بالنداوة المتبقية في اليد لا يتحقّق بها، وإن تجف اليد قبل الوصول إليهما. ولعمري أن هذه اجتهادات واهية، وتخريصات لا قيمة لها في مقابل الذكر الحكيم.

٧- آخر ما عند صاحب المنار في توجيه غسل الأرجل هو التمسك بالمصالح، حيث قال: لا يعقل لإيجاب مسح ظاهر القدم باليد المبللة بالماء حكماً، بل هو خلاف حكمه الوضوء، لأن طروء الرطوبة القليلة على العضو الذي عليه غبار أو وسخ يزيده وساخة، وبنال اليد الماسحة حظ من هذه الوساخة.

ص: ١٦٦

وهذا القول يرد: أن ما ذكره استحسان لا يُعَرَّج عليه مع وجود النص، فلا شك أن الأحكام الشرعية تابعة للمصالح الواقعية ولا يجب علينا أن نقف عليها، فأى مصلحة في المسح على الرأس ولو بمقدار اصبع أو اصبعين حتى قال الشافعي: إذا مسح الرجل باصبع واحدة أو بعض اصبع أو باطن كفه، أو أمر من يمسح له أجزأه ذلك؟!!

وهناك كلمة قيمة للإمام شرف الدين الموسوي تأتي بنصها، قال - رحمه الله -: نحن نؤمن بأن الشارع المقدس لاحظ عباده في كل ما كلفهم به من أحكامه الشرعية، فلم يأمرهم إلا بما فيه مصلحتهم، ولم ينههم إلا عما فيه مفسدة لهم، لكنه مع ذلك لم يجعل شيئاً من مدارك تلك الأحكام منوطاً من حيث المصالح والمفاسد بآراء العباد، بل تعبدتهم بأدلة قوية عينها لهم، فلم يجعل لهم مندوحة عنها إلى ما سواها. وأول تلك الأدلة الحكيمة كتاب الله عز وجل، وقد حكم بمسح الرؤوس والأرجل في الوضوء، فلا مندوحة عن البخوع لحكمه، أما نقاء الأرجل من الدنس فلا بد من احرازه قبل المسح عليها عملاً بأدلة خاصة دلت على اشتراط الطهارة في أعضاء الوضوء قبل الشروع فيه (١) ولعل غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجليه - المدعى في أخبار الغسل - إنما كان من هذا الباب ولعله كان من باب التبرّد، أو كان من باب المبالغة في النظافة بعد الفراغ من الوضوء. والله أعلم. (٢)

١- ولذا ترى حفاة الشيعة والعمال منهم - كأهل الحرث وأمثالهم وسائر من لا يبالون بطهارة أرجلهم في غير أوقات العبادة المشروطة بالطهارة - إذا أرادوا الوضوء غسلوا أرجلهم ثم توضأوا فمسحوا عليها نقيّة جافّة.

٢- مسائل فقهية ٨٢.

المسألة التاسعة: الشيعة الإمامية و الصحابة

إشارة

صحابه النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هم المسلمون الأوائل الذين رأوا النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وتشرفوا بكرامة الصحبة، وتحملوا جانباً مهماً في عملية نشر الدعوة الإسلامية، وبذل لغيرهم النفس والنفيس في نشر الإسلام، حتى امتد إلى أقاصى المعمورة فأقاموا أسسه، وشادوا بنيانه، ورفعوا قواعده بجهادهم المتواصل، وبلغوا ذروة المجد باستسهال المصاعب، فلولا بريق سيوفهم، وقوة سواعدهم، وخوضهم عباب المنايا، لما قام للدين عمود، ولا اخضر له عود.

ولما كان الكتاب والسنة هما المصدران الرئيسيان عند المسلمين جميعاً، والشيعة منهم، وبهدى نورهما يسترشد في استشراف الحقائق الثابتة التي لا غبار عليها، فإن التأمل في هذين المصدرين الغدقين يبين مدى فضل أولئك ومنزلتهم في الإسلام.

ولعل المتأمل في الكتاب والسنة يجد مدى ما يحفى به الصحابة الصادقون من ثناء وتكريم، ومن تلى آيات الذكر الحكيم حول المهاجرين والذين اتبعوهم بإحسان، لا يملك نفسه إلا أن يغبط منزلتهم وعلو شأنهم،

ص: ١٦٨

بل ويتمنى من صميم قلبه أن يكون أحدهم ويدرك شأنهم، ومن استمع للآيات النازلة في الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت الشجرة أو أصحاب سورة الفتح (١) فلا بد أن تفيض عيناه دمعاً ويرتعش قلبه شوقاً نحو تلك التلة المؤمنة التي صدقت ما عاهدت الله عليه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإذا كان هذا حال الصحابة في الذكر الحكيم فكيف يتجزأ مسلم على تكفير الصحابة ورميهم بالردة والزندقه أو تفسيقهم جميعاً. (سبحانك هذا بهتان عظيم).

وكيف يستطيع أن يصور دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضئيلة الفائدة أو يتهمه بعدم النجاح في هداية قومه وارشاد أُمَّته، وأنه لم يؤمن به إلا شزيمة قليلة لا يتجاوزن عدد الأصابع، وأن ما سواهم كانوا بين منافق ستر كفره بالتظاهر بالإيمان، أو مرتد على عقبيه القهقري بعد رحلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

كيف يجوز لمسلم أن يصف دعوته ويقول: أنه لم يهتد ولم يثبت على الإسلام بعد مرور (٢٣) عاماً من الدعوة إلا ثلاثة أو سبعة أو عشرة.

إن هذا ليس إلا هراء وكذب رخيص لا تقبله العقول.

والأنكى من ذلك كله أن يرمى الشيعة بهذا التقول الممجوج، وأن تجد من يصدق ذلك ويرتب على أساسه مواقف وآراء إنا نسأل أولئك عن هذا فنقول لهم: أى شيعى واع ادعى ذلك؟ ومتى قال؟ وأين ذكره؟

إن الشيعة بريئة من هذه التخريصات، وما هذه الحكايات السقيمة إلا جزءاً من الدعايات الفارغة ضد الشيعة والتي أثارها الأمويون فى أعصارهم، ليسقطوا الشيعة من عيون المسلمين، وتلقفتها أقلام المستأجرين لتمزيق

١- أنظر قوله تعالى فى سورة الفتح الآية ١٨ و ٢٩، ففيهما اشارة واضحة إلى ما تحدثنا عنه.

ص: ١٦٩

الوحدة الإسلامية، وفصم عرى الاخوة. وترى تلك الفرية في هذه الأيام في كتيب نشره الكاتب أبو الحسن الندوى أسماه ب «صورتان متعارضتان». وهو يجتز ذلك مرة بعد أخرى، وما يريد من ذلك إلا زيادة الأمة فرقة وتمزيقاً.

نعم وردت روايات في ذلك، ولكنها لا تكون مصدراً للعقيدة، ولا تتخذ مقياساً لها لأنها روايات آحاد لا تفيد علماً في مجال العقائد، وستوافيك دراسة متونها وأسانيدها.

إننا لو أحصينا المهتدين في عصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من بنى هاشم لتجاوز عددهم العشرات، بدءاً من عمه أبي طالب ومروراً بصفية عمته، وفاطمة بنت أسد، وبحمزة والعباس وجعفر وعقيل وطالب وعبيدة بن الحارث «شهيد بدر» وأبي سفيان بن الحارث ونوفل بن الحارث وجعدة بن أبي هبيرة وأولادهم وزوجاتهم، وانتهاءً بعلى -عليه السلام وأولاده وبناته وزوجته فاطمة الزهراء سيده نساء العالمين.

أما الذين استشهدوا في عهد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم فهم يتجاوزون المئات، ولا يشك أي مسلم في أنهم كانوا مثال المؤمنين الصادقين الذين حولهم الإسلام وأثر فيهم، فضربوا في حياتهم أروع الأمثلة في الإيمان والتوحيد والتضحية بالغالي والرخيص، خدمة للمبدأ والعقيدة. ولعل الاستعراض المتعجل لمجموع تلك الأسماء لا يملك إلا أن يجزم بصحة ما ذهبنا إليه من القول بمكانة أولئك الصحابة فابتداءً بآل ياسر الذين كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهم وهو يسمع أنيهم تحت سياط التعذيب: «صبراً آل ياسر إن موعدكم الجنة» (١)، ومروراً بمن توفى في مهجر الحبشة وشهداء

١- السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٣٢٠ طبعة الحلبي.

ص: ١٧٠

بدر وأحد، وقد استشهد في معركة أحد سبعون صحابياً كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يزورهم ويسلم عليهم، ثم شهداء سائر المعارك والغزوات، حتى قال النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في حق سعد بن معاذ شهيد غزوة الخندق: «اهتزَّ العرش لموته»، وشهداء بئر معونة والتي يتراوح عدد الشهداء بين ٤٠ حسب رواية أنس بن مالك أو ٧٠ حسب روايه غيره، إلى غير ذلك من الأصحاب الصادقين الأجلاء الذين: (صِدْقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا) (١)، (الَّذِينَ قَالُوا لَهَيْمُ النَّاسِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (٢)، (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ... وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (٣).

أو ليست هذه الآيات تثبت نجاح النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في دعوته، وأنه اجتمع حوله رجال صالحون ومخلصون، فكيف يمكن رمي مسلم يتلو الذكر الحكيم ليل نهار باعتقاده بخيبة النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في دعوته وتهالكه في هداية أمته. إن الموقف الصحيح من الصحابة هو ما جاء في كلام الإمام أمير المؤمنين -عليه السلام:

«أين اخواني الذين ركبوا الطريق ومضوا على الحق؟ أين عمّار؟

١- الأحزاب / ٢٣.

٢- آل عمران / ١٧٣.

٣- الحشر / ٨ - ٩.

ص: ١٧١

أين ابن التيهان؟ وأين ذو الشهادتين؟ وأين نظراؤهم من اخوانهم الذين تعاقدوا على المتيّة وأُبرد برؤوسهم إلى الفجرة؟ أوّه على اخوانى الذين تلوا القرآن فأحكموه وتدبروا الفرض فأقاموه. أحيوا السنّة وأماتوا البدعة، دعوا للجهاد فأجابوا، ووثقوا بالقائد فأتبعوه» (١).

وليس ما جاء فى هذه الخطبة فريداً فى كلامه، فقد وصف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم صفين، يوم فرض عليه الصلح بقوله:

«ولقد كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقتل آباءنا وأبناءنا واخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسلماً، ومضياً على اللقم وصبراً على مضض الألم، وجدداً فى جهاد العدو، ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفسهما أيهما يسقى صاحبه كأس المنون، فمرّة لنا من عدونا، ومرّة لعدونا منا.

فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتى استقرّ الإسلام ملقياً جرانه ومتبوتاً أوطانه، ولعمري لو كنّا نأتى ما أتيتم ما قام للدين عمود، ولا اخضرّ للإيمان عود» (٢).

هذه كلمة الإمام على بن أبى طالب - عليها السلام قائد الشيعة وإمامهم، أفهل يجوز لمن يؤمن بإمامته أن يكفر جميع صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يفسقهم أو ينسبهم إلى الزندقة والالحاد أو الارتداد، من دون أن يقسمهم إلى أقسام ويصنّفهم أصنافاً ويذكر تقاسيم القرآن والسنّة فى حقهم؟ كلا ولا، وهذا هو الإمام على بن الحسين يذكر فى بعض أدعيته صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقول: «اللهم وأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصّة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن فى نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته،

١- نهج البلاغة، الخطبة ١٨٢.

٢- المصدر نفسه، الخطبة ٥٦.

ص: ١٧٢

واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته، وفاقوا الأزواج والأولاد في اظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به، ومن كانوا منطوين على محبته، يرجون تجارة لن تبور في مودته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته، وانتفت منهم القربات إذ سكنوا في ظل قرابته، فلا- تنس لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، وبما حاشوا الخلق عليك وكانوا مع رسولك دعاء لك إليك، واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم، وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه، ومن كثرت في اعزاز دينك من مظلومهم.

اللهم وأوصل إلى التابعين لهم باحسان الذين يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا...»(١).

فإذا كان الحال كذلك، وأتفق الشيعي والسني على اطراء الذكر الحكيم للصحابة والثناء عليهم، فما هو موضع الخلاف بين الطائفتين كي يعد ذلك من أعظم الخلاف بينهما؟

إن موضع الخلاف ليس إلّا في نقطة واحدة، وهي أن أهل السنة يقولون بأن كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعاشه ولو يوماً أو يومين فهو محكوم بالعدالة منذ اللقاء إلى يوم أدرج في كفته، ولو صدر منه قتل أو نهب أو زنا أو غير ذلك، محتجين بما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وفي ذلك خلل كبير أعاد الله المسلمين منه، فالتاريخ بين أيدينا، وصفحاته خير شاهد على ما نقول، ونحن لا نقول كما قال الحسن البصري: طهر اللهسوفنا عن دمائهم فلنظهر ألسنتنا، لأننا لا نظن أن الحسن

ص: ١٧٣

البصرى يعتقد بما قال بل إنه تدرع بهذه الكلمة وسان بها نفسه عن هجمات الأميين الذين كانوا يروجون عدالة الصحابة في جميع الأزمنة، بل يلبسونهم ثوب العصمة، إلى حدّ كان القدح بالصحابى أشدّ من القدح برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فنفى العصمة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ واتهامه بالذنب قبل بعثه وبعده كان أمراً سهلاً يطرح بصورة عقيدة معقولة ولا يؤخذ القائل به، وأما من نسب صغيرة أو كبيرة إلى صحابى فأهون ما يواجهونه به هو الاستتابة وإلا فالقتل ...

فإذا كان هذا هو محلّ النزاع- أى عدالة الكل بلا استثناء أو تصنيفهم إلى مؤمن أو فاسق، ومثالى أو عادى، إلى زاهد أو متوغلّ فى حبّ الدنيا، إلى عالم بالشريعة وعامل بها أو جاهل لا يعرف منها إلا شيئاً طفيفاً- فيجب تحليل المسألة على ضوء الكتاب والسنة، مجردين عن كلّ رأى مسبق، لا يقودنا فى ذلك إلا الدليل الصحيح والحجّة الثابتة ولأجل اماطة الستر عن وجه الحقيقة نذكر أموراً:

الصحابة فى القرآن الكريم:

١- إن القرآن الكريم يصنّف الصحابة إلى أصناف مختلفة، فهو يتكلّم عن السابقين الأولين، والمبايعين تحت الشجرة، والمهاجرين المهجرين عن ديارهم وأموالهم، وأصحاب الفتح، إلى غير ذلك من الأصناف المثالية، الذين يثنى عليهم ويذكرهم بالفضل والفضيلة، وفى مقابل ذلك يذكر أصنافاً أخرى يجب أن لا تغيب عن أذهاننا وتلك الأصناف هى التالية:

ص: ١٧٤

- ١- المنافقون المعروفون (١).
- ٢- المنافقون المتسترون الذين لا يعرفهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم (٢).
- ٣- ضعفاء الإيمان ومرضى القلوب (٣).
- ٤- السماعون لأهل الفتنة (٤).
- ٥- المسلمون الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً (٥).
- ٦- المشرفون على الارتداد عندما دارت عليهم الدوائر (٦).
- ٧- الفاسق أو الفساق الذين لا يصدق قولهم ولا فعلهم (٧).
- ٨- المسلمون الذين لم يدخل الإيمان فى قلوبهم (٨).
- ٩- المؤلفة قلوبهم الذين يظهرون الإسلام ويتألفون بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم (٩).
- ١٠- المولون أمام الكفار (١٠).

- ١- المنافقون / ١.
- ٢- التوبة / ١٠١.
- ٣- الأحزاب / ١١.
- ٤- التوبة / ٤٥-٤٧.
- ٥- التوبة / ١٠٢.
- ٦- آل عمران / ١٥٤.
- ٧- الحجرات / ٦، السجدة / ١٨.
- ٨- الحجرات / ١٤.
- ٩- التوبة / ٦٠.
- ١٠- الأنفال / ١٥-١٦.

ص: ١٧٥

هذه الأصناف إذا انضمت إلى الأصناف المتقدمه، فإنها تعرب عن أن صحابه النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على نمط واحد، بل كانوا مختلفين من حيث قوة الإيمان وضعفه، والقيام بالوظائف والتخلى عنها، فيجب اخضاعهم لميزان العدالة الذى توزن به أفعال جميع الناس، وعندئذ يتحقق أن الصحبه لا تعطى لصاحبها منقبه إلا إذا كان أهلاً لها، وتوضح بجلاء إن محاولة المساواة فى الفضل بين جميع الصحابه أمر فيه مجافاة صريحه للحق وكلمة الصدق، وهذا ما ذهبت إليه الشيعة، وهو نفس النتيجة التى يخرج بها الانسان المتدبر للقرآن الكريم.

٢- إن الآيات التى تناولت المهاجرين والأنصار وغيرهم بالمدح والثناء، لا تدل على أكثر من أنهم كانوا حين نزول القرآن مثلاً للفضل والفضيلة ولكن الأمور إنما تعتبر بخواتيمها، فيحكم عليهم- بعد نزول الآيات- بالصلاح والفلاح إذا بقوا على ما كانوا عليه من الصفات، وأما لو ثبت عن طريق السنه أو التاريخ الصحيح أنه صدر عن بعضهم ما لا تحمد عاقبته، فحينئذ لا مندوحة لنا إلا الحكم بذلك، ولا يعد مثل ذلك معارضاً للقرآن الكريم، لأنه ناظر إلى أحوالهم فى ظروف خاصه، لا فى جميع فصول حياتهم، فليس علينا رفع اليد عن السنه والتاريخ الصحيح بحجة أن القرآن الكريم مدحهم، وأن الله تعالى كان فى وقت ما راضياً عنهم، لما عرفت من أن المقياس القاطع للقضاء هو دراسة جميع أحوالهم واخضاعها للقرآن والسنه، فكم من مؤمن زل قدمه فى الحياة، فعاد منافقاً، أو مرتداً، وكم من ضال شملته العناية الإلهية فبصر الطريق وصار رجلاً إلهياً.

وبالجملة: فمن ثبت عن طريق الدليل الصحيح انحرافه وزيفه عن الصراط المستقيم وشوب إيمانه بالظلم والعيث والفساد، فيؤخذ بما

هو

ص: ١٧٦

الثابت فى ذينك المصدرين، وأما من لم يثبت زيغه فلا نتكلم فى حقه بشيء سوى ما أمر الله به سبحانه من طلب الرحمة لهم حيث قال:

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ) (١).

٣- ومن سوء الحظ إن شردمه قليله من الصحابه زلت أقدامهم وانحرفوا عن الطريق، فلا تمس دراسة أحوال هؤلاء القليلين، وتبين مواقفهم، وانحرفهم عن الطريق المستقيم بكرامة الباقين، ولعل عدد المنحرفين (غير المنافقين) لا يتجاوز العشرة إلا بقليل. أفسوغ فى ميزان العدل رمى الشيعة بأنهم يكفرون الصحابه ويفسقونهم بحجة أنهم يدرسون حياة عدة قليلة منهم ويذكرون مساوى أعمالهم، وما يؤخذ عليهم على ضوء الكتاب والسنة والتاريخ الصحيح.

وما نسب إلى الحسن البصرى فهو أولى بالاعراض عنه، إذ لو كانت النجاة فى ترك ذكرهم فلماذا اهتم ببيان أفعالهم وصفاتهم التاريخ المؤلف بيد السلف الصالح الذين كانوا يحترمون الصحابه مثلما يحترمهم الخلف، فلو كان الحق ترك التكلم فيهم واعذارهم بالاجتهاد، فلماذا وصف النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم بالارتداد، كما رواه البخارى وغيره (٢). وإذا دار الأمر بين كون القرآن أو النبى صلى الله عليه وآله وسلم أسوء، أو الكلمة المأثورة عن الحسن البصرى، فالأول هو المتعين، ويضرب بالثانى عرض الجدار.

١- الحشر / ١٠.

٢- صحيح البخارى ٥ / ١١٨ - ١١٩ فى تفسير سورة النور.

الردّة بعد وفاة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:

بقيت هنا كلمة وهي: إذا كان موقف الشيعة وأئمتهم من الصحابة ما ذكر آنفاً، فما معنى ما رواه أبو عمرو الكشي من أنه ارتدّ الناس بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلّا ثلاثة. إذ لو صحّ ما ذكر، وجب الالتزام بأنّ النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم ينجح في دعوته، ولم يتخرّج من مدرسته إلّا قلائل لا يعتد بهم في مقابل ما ضحّى به من النفس والنفس.

والاجابة على هذا السؤال واضحة لمن تفحص عنها سنداً ومثلاً. فإنّ ما رواه لا يتجاوز السبع روايات. وهي بين ضعيف لا يعول عليه، وموثق - حسب اصطلاح علماء الإمامية في تصنيف الأحاديث - وصحيح قابلين للتأويل، ولا يدلان على الارتداد عن الدين، والخروج عن الإسلام بل يرميان إلى أمر آخر.

أمّا الضعيف فهو ما رواه الكشي عن حمدويه وإبراهيم أبناء نصير قال: حدثنا محمد بن عثمان بن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر - عليها السلام قال: «كان الناس أهل الردّة بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلّا ثلاثة...» (١).

وكفى في ضعفها وجود محمد بن عثمان في سنده وهو من المجاهيل.

وما رواه أيضاً عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو جعفر - عليها السلام: «ارتدّ الناس إلّا ثلاثة نفر:

سلمان وأبو ذر والمقداد» (٢).

١- مع الشيعة الإمامية في عقائدهم

٢- المصدر نفسه، ١٦ الحديث ١٣.

ص: ١٧٨

وكفى فى ضعفها أنّ الكشى من أعلام القرن الرابع الهجرى القمري، فلا- يصح أن يروى عن على بن الحكم، سواءً أكان المراد منه الأنبارى الراوى عن ابن عمير المتوفى عام ٢١٧ أو كان المراد الزبيرى الذى عدّه الشيخ من أصحاب الرضا- عليهاالسلام المتوفى عام ٢٠٣.

وما نقله أيضاً عن حمدويه بن نصير قال: حدثنى محمّد بن عيسى ومحمّد بن مسعود قال: حدثنا جبرئيل بن أحمد. قال: حدثنا محمّد بن عيسى عن النضر بن سويد عن محمّد بن البشير عمّن حدثه قال: ما بقى أحد إلّا وقد جال جولته إلّا المقداد بن الأسود فإنّ قلبه كان مثل زبر الحديد(١).

والرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد فإنّه مجهول كما أنّها مرسله فى آخرها.

وأما الروايات الباقية فالموثق عبارة عمّا ورد فى سنده على بن الحسن الفضال، والثلاثة الباقية صحيحة، ومن أراد الوقوف على اسنادها ومتونها فليرجع إلى رجال الكشى(٢).

ومع ذلك كلّه فإنّ هذه الروايات لا يحتج بها أبداً لجهات عديدة نشير إلى بعض منها:

١- كيف يمكن أن يقال إنّ ارتدّ الناس بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم ولم يبق إلّا ثلاثة تمسّكوا بولاية على ولم يعدلوا عنها، مع أنّ ابن قتيبة والطبرى رويان جماعة من بنى هاشم وغيرهم تحصّنوا فى بيت على معترضين على ما آل إليه أمر السقيفة. ولم يتركوا بيت الإمام إلّا بعد التهديد والوعيد وإضرار النار أمام البيت. وهذا يدل على أنّه كان هناك جماعة مخلصين بقوا أوفياء

١- رجال الكشى، ١٦ الحديث ١١.

٢- المصدر نفسه، ١٣ الحديث ٣ و ٤ و ٦ و ٧.

ص: ١٧٩

لما تعهدوا به في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وإليك نص التاريخ. قال ابن قتيبة:

إن بني هاشم اجتمعت عند بيعه الأنصار إلى علي بن أبي طالب، ومعهم الزبير بن العوام -رضي الله عنه- (١).

وقال في موضع آخر: إن أبا بكر -رضي الله عنه- تفقد قوماً تخلّفوا عن بيعته عند علي -كرم الله وجهه- فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنّها علي من فيها، فقيل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، فقال: وإن ... (٢).

و روى الطبري: قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة. فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فأخذوه (٣).

وقال ابن الواضح الأخباري: وتخلّف عن بيعه أبي بكر قوم من المهاجرين والأنصار ومالوا مع علي بن أبي طالب، منهم: العباس بن عبد المطلب، والفضل بن العباس، والزبير بن العوام بن العاص، وخالد بن سعيد، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، وعمّار بن ياسر، والبراء بن عازب، وأبي بن كعب. فأرسل أبو بكر إلى عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح والمغيرة بن شعبة فقال: ما الرأي؟ قالوا:

الرأي أن تلقى العباس بن عبد المطلب فتجعل له في هذا الأمر نصيباً (٤)

١- الإمامة والسياسة ١ / ١٠ - ١٢.

٢- المصدر نفسه.

٣- تاريخ الطبري ٢ / ٤٤٢.

٤- تاريخ يعقوبي ٢ / ١٢٤.

ص: ١٨٠

كل ذلك يشهد على أنه كان هناك أمة بقوا على ما كانوا عليه، في عصر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يغتروا بانثيال الأكثرية إلى غير من كان الحق يدور مداره. وكيف يمكن ادعاء الردة لعامة الصحابة إلا القليل.

٢- كيف يمكن أن يقال: ارتدّ الناس إلا ثلاثة مع أنّ الصدوق - رضى الله عنه - ذكر عدّة من المنكرين للخلافة في أوائل الأمر وقد بلغ عددهم اثنا عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار وهم: خالد بن سعيد بن العاص، والمقداد بن الأسود، وأبي بن كعب، وعمّار بن ياسر، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، وعبد الله بن مسعود، وبريدة الأسلمي، وخزيمة ابن ثابت ذو الشهادتين، وسهل بن حنيف، وأبو أيوب الأنصاري، وأبو هيثم ابن التيهان وغيرهم.

ثم ذكر اعتراضاتهم على مسألة الخلافة واحداً بعد واحد (١).

٣- إنّ وجود الاضطراب والاختلاف في عدد من استثناهم الإمام يورث الشك في صحتها، ففي بعضها «إلا ثلاثة» وفي البعض الآخر «إلا سبعة» وفي ثالث «إلا ستة» فإنّ التعارض وإن كان يمكن رفعه بالحمل على اختلافهم في درجات الإيمان غير أنه على كلّ تقدير يوهن الرواية.

٤- كيف يمكن إنكار إيمان أعلام من الصحابة مع اتفاق كلمة الشيعة والسنة على علو شأنهم، كأمثال: بلال الحبشي، وحجر بن عدي، وأويس القرني، ومالك بن نويرة المقتول ظلماً على يد خالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب وابنه حبر الأمة وعشرات من أمثالهم، وقد عرفت أسماء المتخلفين عن بيعة أبي بكر في كلام اليعقوبي، أضف إلى ذلك أنّ رجال البيت الهاشمي كانوا على خطّ الإمام ولم يتخلفوا عنه، وإنّما غمدوا

ص: ١٨١

سيوفهم اقتداءً بالإمام لمصلحة عالية ذكرها في بعض كلماته (١).

وأقصى ما يمكن أن يقال في حق هذه الروايات هو أنه ليس المراد من الارتداد الكفر والضلال والرجوع إلى الجاهلية، وإنما المراد عدم الوفاء بالعهد الذي اخذ منهم في غير واحد من المواقف وأهمها غدِير خَم. ويؤيد ذلك:

ما رواه وهب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر - عليه السلام -: «جاء المهاجرون والأنصار وغيرهم بعد ذلك (٢) إلى علي - عليه السلام - فقالوا له: أنت والله أمير المؤمنين وأنت والله أحق الناس وأولاهم بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هلّم يدك نبايعك فوالله لنموتنّ قدامك.

فقال علي - عليه السلام -: إن كنتم صادقين فاغدوا غداً عليّ محلّقين.

فحلق أمير المؤمنين وحلق سلمان وحلق مقداد وحلق أبو ذر ولم يحلق غيرهم (٣).

وهذه الرواية قرينة واضحة على أن المراد هو نصره الإمام - عليه السلام - لأخذ الحق المغتصب، فيكون المراد من الردّة هو عدم القتال معه.

و مما يؤيد ذلك أيضاً الرواية التي جاء فيها أن قلب المقداد بن الأسود كزبر الحديد، فهي وإن كانت ضعيفة السند لكن فيها إشعار على ذلك، لأن وصف قلب المقداد إشارة إلى إرادته القويّة وثباته في سبيل استرداد الخلافة.

وظنّي أنّ هذه الروايات صدرت من الغلاة والحشوية دعماً لأمر الولاية وتغابناً في الإخلاص، غافلين عن أنّها تضاد القرآن الكريم، وما روى عن أمير المؤمنين وحفيده سيد الساجدين، من الثناء والمدح لعدّة من

١- نهج البلاغة، قسم الرسائل، برقم ٦٢.

٢- أي بعد بيعه أبي بكر.

٣- لاحظ الرجال الكشي ١٤ الحديث ٧ من هذا الباب.

ص: ١٨٢

الصحابه. وهناك كلمة قيمه للعلامة السيد محسن الأمين العاملي نذكر نصه وهو يمثل عقيدة الشيعة فقال:
وقالت الشيعة حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم، ولا يتحتم الحكم بها بمجرد الصحبة وهي لقاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مؤمناً به ومات على الإسلام. وإن ذلك ليس كافياً في ثبوت العدالة بعد الاتفاق على عدم العصمة المانعة من صدور الذنب، فمن علمنا عدالته حكمنا بها وقبلنا روايته، ولزمننا له من التعظيم والتوقير، بسبب شرف الصحبة ونصرة الإسلام والجهاد في سبيل الله ما هو أهله، ومن علمنا منه خلاف ذلك لم تقبل روايته، أمثال مروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة والوليد بن عقبة، وبسر بن أرطاة وبعض بني امية وأعوانهم، ومن جهلنا حاله في العدالة توقفنا في قبول روايته.

ومما يمكن أن يذكر في المقام أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ توفي ومن رآه وسمع عنه يتجاوز مائة ألف انسان من رجل وامرأة على ما حكاه ابن حجر في الإصابة عن أبي زرعة الرازي: «وقيل مات صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن مائة وأربعة عشر ألف صحابي» ومن الممتنع عادة أن يكون هذا العدد في كثرته وتفزق أهوائه وكون النفوس البشرية مطبوعة على حب الشهوات كلهم قد حصلت لهم ملكة التقوى المانعة عن صدور الكبائر، والإصرار على الصغائر بمجرد رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والإيمان به، ونحن نعلم أن منهم من أسلم طوعاً ورجبة في الإسلام، ومنهم من أسلم خوفاً وكرهاً، ومنهم المؤلفة قلوبهم، وما كانت هذه الأمة إلا كغيرها من الأمم التي جبلت على حب الشهوات وخلقت فيها الطبائع القائدة إلى ذلك إن لم يردع رادع والكل من بني آدم، وقد صح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «لتسلكن سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة حتى لو دخل أحدهم جحر ضب لدخلتموه». ولو منعت رؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من وقوع الذنب لمنعت من الارتداد الذي حصل من جماعة منهم كعبد الله بن

ص: ١٨٣

جحش، وعبيد الله بن خطل، وربيعه بن أمية بن خلف والأشعث بن قيس (١) وغيرهم. هذا مع ما شوهد من صدور امور من بعضهم لا تتفق مع العدالة، كالخروج على أئمة العدل، وشق عصا المسلمين، وقتل النفوس المحترمة، وسلب الأموال المعصومة، والسب والشتم وحرب المسلمين وغشهم، والقاح الفتن والرغبة في الدنيا، والتراحم على الإمارة والرئاسة وغير ذلك ممّا تكفّلت به كتب الآثار والتواريخ وملىء الخافقين. وأعمال مروان بن الحكم في خلافة عثمان معلومة مشهورة، وكذلك بسر بن أرطاة والمغيرة بن شعبة والوليد بن عقبة، وكلّهم من الصحابة (٢).

وحصيلة البحث: أنّ موضع الاختلاف، ومصّب النزاع ليس إلّا كون عدالة الصحابة قضية كلية أو جزئية، فالسنة على الأولى والشيعه على الثانية، وأمّا ما سواها من سب الصحابة ولعنهم، أو ارتدادهم عن الدين بعد رحلة الرسول، أو عدم حجية رواياتهم على وجه الإطلاق فإنّها تُهمّ امويّه ناصبيّه، أنّهم بها شيعه آل محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهم براء منها. ونعم الحكم الله. فالشيعه يعطون لكل ذي حقّ حقّه، فيأخذون معالم دينهم عن ثقاء الصحابة، ولا يتكلّمون في حقّ من لم يتعرّفوا على حاله، ويحكمون على القسم الثالث على ضوء الكتاب والسنة.

إنّ هناك رجالاً من السلف لا يسوغ لمنصف يمتلك مقياساً شرعياً سليماً أن يذهب إلى جواز حُبهم أو الترحم عليهم، لأنّ في ذلك خروجاً

١- الثلاثة الأولون ارتدّوا وماتوا على الرّدة، والأشعث ارتدّ فأُتِيَ به إلى الخليفة أبي بكر أسيراً فعاد إلى الإسلام وزوّجه اخته، وكانت عوراء، فأولدها محمّداً أحد قتلة الحسين - عليه السلام -.

٢- الأمين: أعيان الشيعة ١/ ١١٣-١١٤.

ص: ١٨٤

صارخاً عن أبسط المقاييس والموازن الشرعية، ومن هؤلاء:

١- معاوية بن أبي سفيان- ويكفي في حقه إيراد ما ذكره الجاحظ في رسالته في بني أمية والآثام التي اقترفوها:- استوى معاوية على الملك، واستبد على بقيه أهل الشورى، وعلى جماعة المسلمين من المهاجرين والأنصار في العام الذي سمّوه عام الجماعة، وما كان عام جماعته، بل كان عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة، والعام الذي تحوّلت فيه الإمامة ملكاً كسروياً، والخلافة غصباً قيصرياً، ثم ما زالت معاصيه من جنس ما حكيناها، وعلى منازل ما رتبناها، حتى ردّ قضيه رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم ردّاً مكشوفاً وجدد حكمه جحداً ظاهراً (١)، فخرج بذلك من حكم الفجار إلى حكم الكفار.

أو ليس قتل حجر بن عدى، وإطعام عمرو بن العاص خراج مصر، وبيعة يزيد الخليفة، والاستئثار بالفيء، واختيار الولاة على الهوى، وتعطيل الحدود بالشفاعة والقراءة، من جنس الأحكام المنصوصة والشرائع المشهورة، والسنن المنصوبة، وسواء جحد الكتاب، وردّ السنّة إذا كانت في شهرة الكتاب وظهوره، إلّا أنّ أحدهما أعظم وعقاب الآخرة عليه أشد (٢).

وقد أربت نابتة عصرنا ومبدعه دهرنا فقالت: لا تسبوه فإنّ له صحبه وسبّ معاوية بدعه، ومن بغضه فقد خالف السنّة، فزعمت أنّ من السنّة ترك البراءة ممّن جحد السنّة (٣).

٢- عمرو بن العاص، الذي ألّب على عثمان وسرّ بقتله، ثم اجتمع مع معاوية يطالب بدمه على بن أبي طالب- عليه السلام- الذي كان من أشدّ

١- إشارة إلى استلحاق زياد بن أبيه وليد فراش غير أبي سفيان.

٢- أى ردّ السنّة مثل ردّ الكتاب إذا بلغت السنّة في الشهرة، شهرة الكتاب.

٣- الجاظ: رسائل الجاحظ ٢٩٤ طبع مصر.

ص: ١٨٥

المدافعين عنه، وأعطفهم عليه يوم أمر طلحة بمنع الماء عنه وتعجيل قتله. كل ذلك كان من ابن العاص حباً بخراج مصر، لا بعثمان ولا بمعاوية أيضاً، والعجب أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تتبأ بذلك وصرح بأنهما لا يجتمعان إلّا على غدر (١).

٣- يزيد الخليفة المستهتر خليفة معاوية الذي ولّى ثلاث سنين بعده، فقتل في الأولى الحسين، وفي الثانية أغار على المدينة وقتل من الصحابة والتابعين ما لا يحصى وأباح أعراضهم، وفي الثالثة رمى الكعبة (٢)، وكفى في كفره وإلحاده جهرة بقول ابن الزبير: لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحى نزل

٤- مروان بن الحكم، الذي كان من أشدّ الناس بغضاً لأهل البيت. قال ابن حجر: ومن أشدّ الناس بغضاً لأهل البيت مروان بن الحكم (٣).

روى الحاكم: أن عبد الرحمن بن عوف -رضى الله عنه- قال: كان لا يولد لأحد بالمدينة ولد إلّا اتى به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فادخل عليه مروان بن الحكم، فقال: «هو وزغ بن الوزغ، الملعون بن الملعون» (٤).

٥- الوليد بن عقبة شارب الخمر، والزائد في الفريضة (٥).

٦- وعبد الله سعد بن أبي سرح الذي أهدر النبي دمه (٦).

١- ابن حجر، تطهير الجنان ١٠٢: المطبوع على هامش الصواعق المحرقة.

٢- ابن الجوزي: تذكرة الخواص، فصل يزيد بن معاوية ٢٥٧.

٣- ابن حجر: الصواعق المحرقة.

٤- الحاكم: المستدرک ٤ / ٤٧٩.

٥- البلاذري: الانساب ٣٣ / ٥ وأحمد بن حنبل: المسند ١ / ١٤٤.

٦- الطبري: التاريخ، الجزء ٣ / ٢٩٥، فصل: ذكر الخبر عن فتح.

ص: ١٨٦

٧- الوليد بن يزيد بن عبد الملك، الذى يخاطب كتاب الله العزيز بعد أن ألقاه ورماه بالسهام بقوله:

تهدّنى بجبار عنيد

فها أنا ذاك جبار عنيد

إذا ما جئت ربك يوم حشر

فقل يا ربّ مزقنى الوليد (١) و يقول السيوطى: إنّ الوليد هذا كان فاسقاً خميراً لواطاً راود أخاه سليمان عن نفسه ونكح زوجات أبيه (٢).

هؤلاء وأضرابهم هم الذين تتبرأ الشيعة منهم وتحكم عليهم بما حكم الله به عليهم. أفصح تكفير الشيعة وتفسيقهم لأجل سب هؤلاء والتبرى منهم؟! إنّ أعمال هؤلاء يندى لها جبين الانسانية ولا يمكن أن تغضى عنها، فيالله، أمن الانصاف أن تتهم الشيعة بالانحراف والخروج عن الدين لأنها تدين هؤلاء وتلعنهم والله تعالى لعن أقواماً كثيرين فى كتابه الحكيم وكذلك رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ ولعلّ أعمال أولئك لو وزنت بأعمال هؤلاء لما رجحت عليها.

١- ابن الأثير: الكامل فى التاريخ ١٠٧/٥.

٢- جلال الدين السيوطى: تاريخ الخلفاء ٩٧.

المسألة العاشرة: السجود على الأرض

إشارة

لعل من أوضح مظاهر العبودية والانقياد والتذلل من قبل المخلوق لخالقه، هو السجود، وبه يؤكد المؤمن عبوديته المؤكدة لله تعالى، ومن هنا فإنّ البارئ عزّ اسمه يقدر لعبده هذا التصاغر وهذه الطاعة فيضفى على الساجد فيض لطفه وعظيم إحسانه، لذا روى فى بعض المأثورات «أقرب ما يكون العبد إلى ربّه حال سجوده».

ولمّا كانت الصلاة من بين العبادات معراجاً يتميّز بها المؤمن عن الكافر، وكان السجود ركناً من أركانها، فليس هناك أوضح فى إعلام التذلل لله تعالى من السجود على التراب والرمل والحجر والحصى، لما فيه من تذلل أوضح وأبين من السجود على الحصر والبوارى، فضلاً عن السجود على الألبسة الفاخرة والفرش الوثيرة والذهب والفضّة، وإن كان الكلّ سجوداً، إلّا أنّ العبودية تتجلى فى الأوّل بما لا تتجلى فى غيره.

والإمامية ملتزمة بالسجدة على الأرض فى حضرهم وسفرهم، ولا يعدلون عنها إلّا ما أُنبِت منها من الحصر والبوارى بشرط أن لا يؤكل ولا يلبس، ولا يرون السجود على غيرهما صحيحاً فى حال الصلاة أخذاً بالسنة المتواترة عن النبيّ الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته وصحبه. وسيظهر - فى ثنايا

ص: ١٨٨

البحث- أن الالتزام بالسجود على الأرض أو ما أنبتت، كانت هي السنّة بين الصحابة، وأنّ العدول عنها حدث في الأزمنة المتأخرة ولأجل توضيح المقام نقدم أموراً:

١- اختلاف الفقهاء في شرائط المسجود عليه:

اتفق المسلمون على وجوب السجود في الصلاة في كلّ ركعة مرّتين، ولم يختلفوا في المسجود له، فإنّه هو الله سبحانه الذي له يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً^(١) وشعار كلّ مسلم قوله سبحانه: (لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ) ^(٢) وإنّما اختلفوا في شروط المسجود عليه- أعني ما يضع الساجد بجهته عليه- فالشيعة الإمامية تشترط على أن يكون المسجود عليه أرضاً أو ما ينبت منها غير مأكول ولا ملبوس كالحصر والبواري، وما أشبه ذلك. وخالفهم في ذلك غيرهم من المذاهب، وإليك نقل الآراء:

قال الشيخ الطوسي ^(٣) وهو يبيّن آراء الفقهاء: لا يجوز السجود إلّا على الأرض أو ما أنبتته الأرض ممّا لا يؤكل ولا يلبس من قطن أو كتان مع الاختيار. وخالف جميع الفقهاء في ذلك وأجازوا السجود على القطن والكتان والشعر والصوف وغير ذلك- إلى أن قال:- لا يجوز السجود على شيء هو

١- إشارة إلى قوله سبحانه: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلُّهُم بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ) (الرعد/١٥).

٢- فصلت/ ٣٧.

٣- من أعلام الشيعة في القرن الخامس صاحب التصانيف والمؤلفات ولد ٣٨٥ هـ وتوفّي عام ٤٦٠ هـم تلاميذ الشيخ المفيد ٣٣٦-٤١٣ هـ، والسيد الشريف المرتضى ٣٥٥-٤٣٦ هـ- رضى الله عنهما-.

ص: ١٨٩

حامل له ككور العمامة، وطرف الرداء، وكم القميص، وبه قال الشافعى، وروى ذلك عن على - عليه الصلاة والسلام - وابن عمر، وعبادة بن الصامت، ومالك، وأحمد بن حنبل.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا سجد على ما هو حامل له كالثياب التى عليه أجزاءه.

وإن سجد على ما لا ينفصل منه مثل أن يفرش يده ويسجد عليها أجزاءه لكنّه مكروه، وروى ذلك عن الحسن البصرى (١).

وقال العلامة الحلّى (٢) - وهو يبيّن آراء الفقهاء فيما يسجد عليه -: لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ولا من نباتها كالجلود والصوف عند علماءنا أجمع، وأطبق الجمهور على الجواز.

وقد اقتفت الشيعة فى ذلك أئمتهم الذين هم أعدال الكتاب وقرناؤه فى حديث الثقلين ونحن نكتفى هنا بإيراد جانباً ممّا روى فى هذا الجانب:

روى الصدوق باسناده عن هشام بن الحكم أنّه قال لأبى عبد الله - عليه السلام -: أخبرنى عمّا يجوز السجود عليه، وعمّا لا يجوز؟ قال:

«السجود لا يجوز إلّا على الأرض، أو على ما أنبتت الأرض إلّا ما أكل أو لبس». فقال له: جعلت فداك ما العلّة فى ذلك؟

قال: لأنّ السجود خضوع لله عزّ وجلّ فلا ينبغى أن يكون على ما يؤكل ويلبس، لأنّ أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون، والساجد فى سجوده فى عبادة الله عزّ وجلّ، فلا ينبغى أن يضع جبهته فى سجوده على

١- الخلاف ١ كتاب الصلاة، المسألة ١١٢ - ١١٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨.

٢- الحسن بن يوسف بن المهبط الحلّى ٦٤٨ - ٧٢٦ هـ وهو زعيم الشيعة فى القرن السابع، لا يمسح الدهر بمثله إلّا فى فترات خاصة.

ص: ١٩٠

معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا لغرورها» (١) فلا- عتب على الشيعة إذا التزموا بالسجود على الأرض أو ما أنبتته إذ لم يكن مأكولاً ولا ملبوساً اقتداءً بأئمتهم، على أن ما رواه أهل السنة في المقام، يدعم نظرية الشيعة، وسيظهر لك فيما سيأتى من سرد الأحاديث من طرقهم، ويتضح أن السنة كانت هي السجود على الأرض، ثم جاءت الرخصة في الحصر والبوارى فقط، ولم يثبت الترخيص الآخر بل ثبت المنع عنه كما سيوافيك.

٢- الفرق بين المسجود له والمسجود عليه:

كثيراً ما يتصور أن الالتزام بالسجود على الأرض أو ما أنبت منها بدعة ويتخيل الحجر المسجود عليه وثناً، وهؤلاء هم الذين لا يفرقون بين المسجود له، والمسجود عليه، ويزعمون أن الحجر أو التربة الموضوعه أمام المصلّى وثناً يعبد المصلّى بوضع الجبهة عليه. ولكن لا عتب على الشيعة إذا قصر فهم المخالف، ولم يفرق بين الأمرين، وزعم المسجود عليه مسجوداً له، وقاس أمر الموحد بأمر المشرك بحجّة المشاركة في الظاهر، فأخذ بالصور والظواهر، مع أن الملاك هو الأخذ بالبواطن والضمائر، فالوثن عن الوثنى معبود ومسجود له يضعه أمامه ويركع ويسجد له، ولكن الموحد الذى يريد أن يصلّى فى إظهار العبودية إلى نهاية مراتبها، يخضع لله سبحانه ويسجد له، ويضع جبهته ووجهه على التراب والحجر والرمال والحصى، مظهرًا بذلك

١- الوسائل ٣ الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه، الحديث ١، وهناك روايات بضمونه. والكل يتضمّن أن الغاية من السجود التى هى التذلل لا تحصل بالسجود على غيرها فلاحظ.

ص: ١٩١

مساواته معها عند التقييم قائلاً: أين التراب وربّ الأرباب.

نعم: الساجد على التربة غير عابد لها، بل يتذلّل إلى ربّه بالسجود عليها، ومن توهم عكس ذلك فهو من البلاهة بمكان، وسيؤدى إلى إرباك كلّ المصلين والحكم باشرآكهم، فمن يسجد على الفرش والقماش وغيره لا بدّ أن يكون عابداً لها على هذا المنوال فيا للعجب العجاب.

٣- السنّة في السجود في عصر الرسول (صلى الله عليه و آله وسلّم) وبعده:

إنّ النبي الأكرم (صلى الله عليه و آله وسلّم) وصحبه كانوا ملتزمين بالسجود على الأرض مدّة لا يستهان بها، متحمّلين شدّة الرمضاء، وغبار التراب، ورطوبة الطين، طيلة أعوام. ولم يسجد أحد يوم ذاك على الثوب وكور العمامة بل ولا على الحصر والبوارى والخمر، وأقصى ما كان عندهم لرفع الأذى عن الجبهة، هو تبريد الحصى بأكفّهم ثمّ السجود عليها، وقد شكى بعضهم رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلّم) من شدّة الحرّ، فلم يجبه، إذ لم يكن له أن يبدل الأمر الإلهي من تلقاء نفسه، إلى أن وردت الرخصة بالسجود على الخمر و الحصر، فوسع الأمر للمسلمين لكن في إطار محدود، وعلى ضوء هذا فقد مرّت في ذلك الوقت على المسلمين مرحلتان لا غير:

١- ما كان الواجب فيها على المسلمين السجود على الأرض بأنواعها المختلفة من التراب والرمل والحصى والطين، ولم تكن هناك أيّة رخصة.

٢- المرحلة التي ورد فيها الرخصة بالسجود على نبال الأرض من الحصى والبوارى والخمر، تسهياً للأمر، ورفعاً للحرج والمشقّة، ولم تكن هناك أيّة مرحلة أخرى توسع الأمر للمسلمين أكثر من ذلك كما يدّعيه البعض، وإليك البيان:

المرحلة الأولى: السجود على الأرض:

إشاره

١- روى الفريقان عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم): أنه قال: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا» (١). والمتبادر من الحديث أن كل جزء من الأرض مسجد وطهور يُسجد عليه ويُقصد لتيمم، وعلى ذلك فالأرض تقصد للجهتين: لسجود تارة، ولتيمم أخرى. وأما تفسير الرواية بأن العبادة والسجود لله سبحانه لا يختص بمكان دون مكان، بل الأرض كلها مسجد للمسلمين بخلاف غيرهم حيث خصّوا العبادة بالبيع والكنائس، فهذا المعنى ليس مغايراً لما ذكرناه، فإنه إذا كانت الأرض على وجه الإطلاق مسجداً للمصلي فيكون لازمه كون الأرض كلها صالحة لعبادة، فما ذكر معنى التزامي لما ذكرناه، ويعرب عن كونه المراد ذكر «طهوراً» بعد «مسجداً» وجعلهما مفعولين ل «جُعِلَتْ» والنتيجة هو توصيف الأرض بوصفين: كونه مسجداً وكونه طهوراً، وهذا هو الذي فهمه الجصاص وقال: إن ما جعله من الأرض مسجداً هو الذي جعله طهوراً (٢) ومثله غيره من شراح الحديث.

تبريد الحصى للسجود عليها:

٢- عن جابر بن عبد الله الأنصاري: قال: كنت أصلي مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

-
- ١- صحيح البخاري ٩١٠١ كتاب التيمم الحديث ٢ وسنن البيهقي ٢ / ٤٣٣ باب: أينما أدركتك الصلاة فصل فهو مسجد، ورواه غيرهما من أصحاب الصحاح والسنن.
- ٢- أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٣٨٩ نشر بيروت.

ص: ١٩٣

الظهر، فأخذ قبضة من الحصى، فأجعلها فى كفى ثم أحولها إلى الكف الأخرى حتى تبرد ثم أضعها لجيبي، حتى أسجد عليها من شدة الحر (١).

وعلق عليه البيهقى بقوله: قال الشيخ: ولو جاز السجود على ثوب متصل به لكان ذلك أسهل من تبريد الحصى بالكف ووضعها للسجود (٢).

ونقول: ولو كان السجود على مطلق الثياب سواء كان متصلًا أم منفصلًا جائزًا لكان أسهل من تبريد الحصى، ولأمكن حمل مندبل أو ما شابهه للسجود عليه.

٣- روى أنس قال: كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى شدة الحرّ فيأخذ أحدنا الحصباء فى يده فإذا برد وضعه وسجده عليه (٣).

٤- عن خباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شدد الرضاء فى جباهنا وأكفنا فلم يشكنا (٤).

قال ابن الأثير فى معنى الحديث: إنهم لما شكوا إليه ما يجدون من ذلك لم يفسح له م أن يسجدوا على طرف ثيابهم (٥). هذه المأثورات تعرب عن أن السنة فى الصلاة كانت جارية على السجود على الأرض فقط، حتى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يفسح للمسلمين العدول عنها إلى الثياب المتصلة أو المنفصلة، وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) مع كونه بالمؤمنين رؤوفًا

١- مسند أحمد ٣/ ٣٢٧ من حديث جابر وسنن البيهقى ١/ ٤٣٩، باب ما روى فى التعجيل بها فى شدة الحرّ.

٢- سنن البيهقى ٢/ ١٠٥.

٣- السنن الكبرى ٢/ ١٠٦.

٤- سنن البيهقى ٢/ ١٠٥ باب الكشف عن الجبهة

٥- ابن الأثير: النهاية ٢/ ٤٩٧، مادة «شكى».

ص: ١٩٤

رحيماً أوجب عليهم مسّ جباههم الأرض، وإن؟ ذتهم شدّة الحرّ.

والذى يعرب عن التزام المسلمين بالسجود على الأرض، وعن إصرار النبى الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بوضع الجبهة عليها لا على الثياب المتصلة ككور العمامة أو المنفصلة كالمناديل والسجاجيد، ما روى من حديث الأمر بالترتيب فى غير واحد من الروايات.

الأمر بالترتيب:

٦- عن خالد الجهنى: قال: رأى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) صهيياً يسجد كأنه يتقى التراب فاقل له: «ترب وجهك يا صهيب» (١).

٧- وظاهر أنّ صهيياً كان يتقى عن الترتيب بالسجود على الثوب المتصل والمنفصل، ولا أقل بالسجود على الحصر والبوارى والأحجار الصافية، وعلى كلّ تقدير، فالحديث شاهد على أفضلية السجود على التراب فى مقابل السجود على الحصى لما دلّ من جواز السجدة على الحصى فى مقابل السجود على غير الأرض.

٨- روت أم سلمة -رضى الله عنها-: رأى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) غلاماً لنا يقال له أفلح ينفخ إذا سجد، فقال: «يا أفلح ترب» (٢) ٩- وفى رواية: «يا رباح ترب وجهك» (٣).

١٠- روى أبو صالح قال: دخلت على أم سلمة، فدخل عليها ابن أخ لها فصلّى فى بيتها ركعتين، فلما سجد نفخ التراب، فقال أم سلمة: ابن

١- المتقى الهندي: كنز العمال ٧/ ٤٦٥ برقم ١٩٨١٠.

٢- المصدر نفسه ٧/ ٤٥٩ برقم ١٩٧٧٦.

٣- المصدر نفسه برقم ١٩٧٧٧.

ص: ١٩٥

أخى لا تفتخ، فإننى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول لغلام له يقال له يسار- ونفخ-: «ترب وجهك لله» (١).

الأمر بحسر العمامة عن الجبهة:

١١- روى: أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا سجد رفع العمامة عن جبهته (٢) ١٢- روى عن علي أمير المؤمنين أنه قال: «إذا كان أحدكم يصلّي فليحسر العمامة عن وجهه»، يعنى حتى لا يسجد على كور العمامة (٣).

١٣- روى صالح بن حيوان السبائي: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رأى رجلاً يسجد بجنبه وقد اعتم على جبهته فحر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن جبهته (٤).

هذه الروايات تكشف عن أنه لم يكن للمسلمين يوم ذاك تكليف إلا السجود على الأرض، ولم يكن هناك أى رخصة سوى تبريد الحصى، ولو كان هناك ترخيص لما فعلوا ذلك، ولما أمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالترتيب، وحسر العمامة عن الجبهة.

١- المتقى الهندي: كنز العمال ٧/ ٤٦٥، برقم ١٩٨١٠ ومسند أحمد ٦/ ٣٠١.

٢- ابن سعد: الطبقات الكبرى ١/ ١٥١ كما فى السجود على الأرض ٤١.

٣- منتخب كنز العمال المطبوع فى هامش المسند ٣/ ١٩٤.

٤- البيهقى: السنن الكبرى ٢/ ١٠٥.

المرحلة الثانية: الترخيص في السجود على الخمر والحصر:**إشارة**

هذه الأحاديث والمأثورات الموثقة في الصحاح والمسانيد وسائر كتب الحديث تعرب عن التزام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه بالسجود على الأرض بأنواعها، وأنهم كانوا لا يعدلون عنه، وإن صعب الأمر واشتد الحرّ، لكن هناك نصوص تعرب عن ترخيص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) - بايحاء من الله سبحانه إليه - السجود على ما أنبتت الأرض، فسهل لهم بذلك أمر السجود، ورفع عنهم الاصر والمسقة في الحرّ والبرد، وفيما إذا كانت الأرض مبتلة، وإليك تلك النصوص:

- ١- عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر (١).
- ٢- عن ابن عباس: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر، وفي لفظ: وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر (٢).
- ٣- عن عائشة: كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر (٣).
- ٤- عن أم سلمة: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر (٤).
- ٥- عن ميمونة: ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر فيسجد (٥).
- ٦- عن أم سليم قالت: كان (رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)) يصلّى على الخمر (٦).
- ٧- عن عبد الله بن عمر: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على الخمر (٧).

١- أبونعيم الاصفهاني: أخبار اصبهان ٥ / ١٤١.

٢- مسند أحمد ١ / ٢٦٩ - ٣٠٣ - ٣٠٩ - ٣٥٨.

٣- المصدر نفسه ٦ / ١٧٩ وفيه أيضاً قال للجارية وهو في المسجد: ناوليني الخمر.

٤- المصدر نفسه ٣٠٢.

٥- المصدر نفسه ٣٣١ - ٣٣٥.

٦- المصدر نفسه ٣٧٧.

٧- المصدر نفسه ٢ / ٩٢ - ٩٨.

ص: ١٩٧

السجود على الثياب لعذر:

قد عرفت المرحلتين الماضيتين، ولو كان هناك مرحلة ثالثة فإنما مرحلة جواز السجود على غير الأرض وما ينبت منها لعذر وضرورة. ويبدو أن هذا الترخيص جاء متأخراً عن المرحلتين لما عرفت أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يُجب شكورى الأصحاب من شدة الحرّ والرمضاء، وراح هو وأصحابه يسجدون على الأرض متحمّلين الحرّ والأذى، ولكنّ البارى عزّ اسمه رخص لرفع الحرج السجود على الثياب لعذر وضرورة، وإليك ما ورد في هذا المقام.

١- عن أنس بن مالك: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يَمُكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، طَرَحَ ثَوْبَهُ ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ.

٢- وفي صحيح البخارى: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يَمُكِّنَ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، طَرَحَ ثَوْبَهُ ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ.

٣- وفي لفظ ثالث: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ مَكَانَ السَّجُودِ (١). وهذه الرواية التي نقلها أصحاب الصحاح والمسانيد تكشف حقيقة بعض ما روى في ذلك المجال الظاهر في جواز السجود على الثياب في حالة الاختيار أيضاً. وذلك لأنّ رواية أنس نصّ في اختصاص الجواز على حالة الضرورة، فتكون قرينة على المراد من هذه المطلقات، وإليك بعض ما روى في هذا المجال:

١- عبد الله بن محرز عن أبي هريرد: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّى على كور

١- صحيح البخارى ١/ ١٠١، صحيح مسلم ٢/ ١٠٩، مسند أحمد ١/ ١٠٠، السنن الكبرى ٢/ ١٠٦.

ص: ١٩٨

عمامته (١).

إن هذه الرواية مع أنها معارضة لما مرّ من نهى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن السجود عليه، محمولة على العذر والضرورة، وقد صرح بذلك الشيخ البيهقي في سننه، حيث قال: قال الشيخ: «وأما ما روى في ذلك عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من السجود على كور العمامة فلا يقبث شيء من ذلك، وأصح ما روى في ذلك قول الحسن البصري حكاية عن أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (٢).

وقد روى عن ابن راشد قال: رأيت مكحولاً يسجد على عمامته فقلت: لما تسجد عليها؟ قال أتقى البرد على أسناني (٣) - ما روى عن أنس: كُنَّا نصلّي مع النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَيَسْجُدُ أَحَدُنَا عَلَى ثَوْبِهِ (٤).

والرواية محمولة على صورة العذر بقريته ما روينا عنه، وبما رواه عنه البخاري: كُنَّا نصلّي مع النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يَمْكُنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ (٥).

ويؤيده ما رواه النسائي أيضاً: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بِالطَّهَائِرِ سَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ (٦). وهناك روايات قاصرة الدلالة حيث لا تدلّ إلا على أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) صلى على الفرو. وأما أنّه سجد عليه فلا دلالة لها عليه.

٣- عن المغيرة بن شعبة: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلّي على الحصير

١- كنز العمال ٨ / ١٣٠ برقم ٢٢٢٣٨.

٢- البيهقي: السنن ٢ / ١٠٦.

٣- البيهقي: السنن ٢ / ١٠٦.

٤- البيهقي: السنن الكبرى ٢ / ١٠٦، باب من بسط ثوباً فسجد عليه.

٥- البخاري: ٢ / ٦٤ كتاب الصلاة باب بسط الثوب في الصلاة للسجود.

٦- ابن الأثير: الجامع للأصول ٥ / ٤٦٨ برقم ٣٦٦٠.

ص: ١٩٩

والفرو المدبوعه(١).

والرواية مع كونها ضعيفة بيونس بن الحرث، ليست ظاهرة في السجود عليه. ولا ملازمة بين الصلاة على الفرو والسجدة عليه، ولعله (صلى الله عليه وآله وسلم) وضع جبهته على الأرض أو ما ينبت منها.

وعلى فرض الملازمة لا تقاوم هي وما في معناها ما سردناه من الروايات في المرحلتين الماضيتين.

حصيلة البحث:

إن المتأمل في الروايات يجد وبدون لبس أن قضية السجود في الصلاة مرت بمرحلتين أو ثلاثة مراحل ففي المرحلة الأولى كان الفرض السجود على الأرض ولم يرخص للمسلمين السجود على غيرها، وفي الثانية جاء الترخيص فيما تنبت الأرض، وليست وراء هاتين المرحلتين مرحلة أخرى إلا جواز السجود على الثياب لعذر وضرورة، فما ظهر من بعض الروايات من جواز السجود على الفرو وأمثاله مطلقاً فمحمولة على الضرورة، أو لا دلالة لها على السجود عليها، بل غايتها الصلاة عليها.

ومن هنا فإن ما يظهر بوضوح أن ما التزم به الشيعة هو عين ما جاءت به السنة النبوية، ولم تنحرف عنه قيد أنملة، ولعل الفقهاء هم أدرى بذلك من غيرهم، لأنهم الأئمة على الرسالة والأدلاء في طريق الشريعة، ونحن ندعو إلى برهنة من التأمل لإحقاق الحق وتجاوز البدع.

ما هو السر في اتخاذ تربة طاهرة؟

بقي هنا سؤال يطرحه كثيراً اخواننا أهل السنة حول سبب اتخاذ الشيعة تربة طاهرة في السفر والحضر والسجود عليها دون غيرها. وربما يتخيل البسطاء - كما ذكرنا سابقاً - أن الشيعة يسجدون لها لا عليها،

ص: ٢٠٠

ويعبدون الحجر والتربة، وذلك لأن هؤلاء المساكين لا يفرقون بين السجود على التربة، والسجود لها. وعلى أى تقدير فالإجابة عنها واضحة، فإن المستحسن عند الشيعة هو اتخاذ تربة طاهرة طيبة ليتيقن من طهارتها، من أى أرض أخذت، ومن أى صقع من أرجاء العالم كانت، وهى كلها فى ذلك سواء.

وليس هذا الالتزام إلا مثل التزام المصلى بطهارة جسده وملبسه ومصلاه، وأما سر الالتزام فى اتخاذ التربة هو أن الثقة بطهارة كل أرض يحل بها، ويتخذها مسجداً، لا- تتأتى له فى كل موضع من المواضع التى يرتادها المسلم فى حله وترحاله، بل وأنى له ذلك وهذه الأماكن ترتادها أصناف مختلفة من البشر، مسلمين كانوا أم غيرهم، ملتزمين بأصول الطهارة أم غير ذلك، وفى ذلك محنة كبيرة تواجه المسلم فى صلاته لا يجد مناص من أن يتخذ لنفسه تربة طاهرة يطمئن بها وبطهارتها يسجد عليها لدى صلاته حذراً من السجدة على الرجاسة والنجاسة، والأوساخ التى لا يتقرب بها إلى الله قط ولا تجوز السنة السجود عليها ولا يقبله العقل السليم، خصوصاً بعد ورود التأكيد التام البالغ فى طهارة أعضاء المصلى ولباسه والنهى عن الصلاة فى مواطن منها:

المزبله، والمجزرة، وقارعة الطريق، والحمام، ومواطن الإبل، بل والأمر بتطهير المساجد وتطبيها(١).

وهذه القاعدة كانت ثابتة عند السلف الصالح وإن غفل التاريخ عن نقلها، فقد روى: أن التابعى الفقيه مسروق بن الأجدع المتوفى عام ٦٢ كان يصحب فى أسفاره لبنه من المدينة يسجد عليها. كما أخرجه بن أبى شيبة فى كتابه المصنف، باب من كان حمل فى السفينة شيئاً يسجد عليه.

فأخرج بإسنادين أن مسروقاً كان إذا سافر حمل معه فى السفينة لبنه يسجد

١- العلامة الأمينى: سيرتنا وستتنا ١٥٨ - ١٥٩.

ص: ٢٠١

عليها(١) إلى هنا تبين أن التزام الشيعة باتخاذ التربة مسجداً ليس إلا تسهيل الأمر للمصلي في سفره وحضره خوفاً من أن لا يجد أرضاً طاهراً أو حصيراً طاهراً فيصعب الأمر عليه، وهذا كادخار المسلم تربة طاهرة لغاية التيمم عليها. وأما السر في التزام الشيعة استحباباً بالسجود على التربة الحسينية فإن من الأغراض العالية والمقاصد السامية منها، أن يتذكر المصلي حين يضع جبهته على تلك التربة، تضحياً ذلك الإمام بنفسه وأهل بيته والصفوة من أصحابه في سبيل العقيدة والمبدأ ومقارعة الجور والفساد.

ولما كان السجود أعظم أركان الصلاة، وفي الحديث «أقرب ما يكون العبد إلى ربه حال سجوده» فيناسب أن يتذكر بوضع جبهته على تلك التربة الزاكية، ولئلك الذين جعلوا أجسامهم ضحايا للحق، وارتفعت أرواحهم إلى الملاء الأعلى، ليخضع ويخضع ويتلازم الموضع والرفع، وتحتقر هذه الدنيا الزائفة، وزخارفها الزائلة، ولعل هذا هو المقصود من أن السجود عليها يخرق الحجب السبع كما في الخبر، فيكون حينئذ في السجود سر الصعود والعروج من التراب إلى ربّ الإرباب(٢).

قال العلامة الأميني: نحن نتخذ من تربة كربلاء قطعاً لمعاً، وأقراصاً نسجد عليها كما كان فقيه السلف مسروق بن الأجدع يحمل معه لبنه من تربة المدينة المنورة يسجد عليها، والرجل تلميذ الخلافة الراشدة، فقيه المدينة، ومعلم السنة بها، وحاشاه من البدعة. فليس في ذلك أي حزازة وتعسف أو شيء يضاد نداء القرآن الكريم أو يخالف سنة الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) أو خروج من حكم العقل والاعتبار.

١- أبو بكر بن أبي شيبة: المصنف ١/ ٤٠٠ كما في السجدة على التربة ٩٣.

٢- الأرض والتربة الحسينية ٢٤.

ص: ٢٠٢

وليس اتّخاذ تربة كربلاء مسجداً لدى الشيعة من الفرض المحتّم، ولا من واجب الشرع والدين، ولا ممّا ألزمه المذهب، ولا يفرق أىّ أحد منهم منذ أوّل يومها بينها وبين غيرها من تراب جميع الأرض فى جواز السجود عليها خلاف ما يزعمه اهلجاهل بهم وبآرائهم، وإن هو عندهم إلّا استحسان عقلى ليس إلّما، واختيار لما هو الأوّل بالسجود لدى العقل والمنطق والاعتبار فحسب كما سمعست، وكثير من رجال المذهب يتّخذون معهم فى أسفارهم غير تربة كربلاء ممّا يصحّ السجود عليه كحصير طاهر نظيف يوثق بطهارته أو خمره مثله ويسجدون عليه فى صلواتهم(١).

هذا إمام إجمالى بهذه المسألة الفقهية والتفصيل موكول إلى محلّها، وقد أنا عن ذلك ما سطره أعلام العصر وأكابره، وأخص بالذكر منهم.

١- المصلح الكبير الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء (١٢٩٥-١٣٧٣ هـ) فى كتابه الأرض والتربة الحسينية.

٢- العلّامة الكبير الشيخ عبدالحسين الأمينى مؤلّف الغدير (١٣٢٠-١٣٩٠ هـ) فقد دوّن رسالته فى هذا الموضوع طبع فى آخر كتابه «سيرتنا و سنتنا».

٣- السجود على الأرض للعلّامة الشيخ على الأحمدي- دام عزّه- فقد أجاد فى التتبع والتحقيق. فما ذكرنا فى هذه المسألة اقتباس من أنوار علومهم. رحم الله الماضين من علمائنا وحفظ الله الباقيين منهم. هذا ما وقفنا عليه من الأبحاث والتي أوردناها فى هذا المختصر.

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على محمّد وآله الطاهرين

١- العلّامة الأمينى: سيرتنا و سنتنا ١٦٦-١٦٧ طبعه النجف الأشرف.

ص: ٢٠٣

فهرس

موضوعات الكتاب

التقديم: ٣

رسائل بعض أعلام الشيعة ١٣

١- ما كتبه الإمام الرضا- عليها السلام للمؤمن عن محض الإسلام:

١٥

٢- عرض السيد عبد العظيم الحسنى عقائده على الإمام الهادى: ١٧

٣- رسالة الصدوق فى عقائد الإمامية: ١٩

٤- ما أملاه الصدوق أيضاً- رحمه الله:- ٢٠

٥- جمل العلم والعمل للسيد الشريف المرتضى: ٢١

بيان ما يجب اعتقاده فى أبواب التوحيد: ٢١

مع الشيعة الإمامية فى عقائدهم ؛؛ ص ٢٠٣

البيان عن جمل اعتقاد أهل الإيمان للكراچكى: ٢٣

فى توحيده سبحانه: ٢٤

فى عدله سبحانه: ٢٤

فى النبوة العامة والخاصة: ٢٦

فى الإمامة والخلافة: ٢٨

فى التوبة والحشر والنشر: ٣١

ص: ٢٠٤

٧- العقائد الجعفرية تأليف الشيخ الطوسي: ٣٥

ما هو الهدف من نقل هذه الرسائل: ٤٤

الفرق بين الشيعة الإمامية والمعتزلة: ٤٥

الفرق بين الشيعة الإمامية والأشاعرة: ٤٧

الفرق بين الشيعة الإمامية وسائر الفرق: ٥١

المسألة الا ولى: ٥٣

وجوب تنصيب الإمام على الله سبحانه ٥٣

المسألة الثانية: ٥٧

عصمة الإمام ٥٧

حقيقة العصمة: ٥٧

الدليل على لزوم عصمة الإمام بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ٦٠

ما هو المراد من الظالم: ٦٦

العصمة فى القول والرأى: ٦٩

المسألة الثالثة: ٧١

الإمام المنتظر ٧١

ص: ٢٠٥

المسألة الرابعة: ٧٥

التقية ٧٥

مفهومها، غايتها، دليلها، حدّها ٧٥

في ضوء الكتاب والسنة ٧٥

غايتها: ٧٧

دليلها في القرآن والسنة: ٧٩

الآية الأولى: ٧٩

الآية الثانية: ٨١

الآية الثالثة: قوله سبحانه: ٨٥

اتقاء المسلم من المسلم في ظروف خاصة: ٨٥

الظروف العصبية التي مرت بها الشيعة: ٨٨

بيان معاوية إلى عماله: ٨٩

حدّها: ٩٤

التقية المحرمة: ٩٤

وفي الختام نقول: ٩٩

المسألة الخامسة: ١٠١

البداء عند الشيعة الإمامية ١٠١

ألف- الصدقة وأثرها في دفع البلاء: ١٠٨

ب- أثر الاستغفار في الرزق: ١٠٩

ج- الدعاء وآثاره: ١٠٩

د- أثر صلة الرحم: ١١١

البداء في مقام الثبوت ١١٤

البداء في الذكر الحكيم: ١١٥

الأثر التربوي للاعتقاد في البداء: ١٢١

البداء في مقام الإثبات: ١٢٣

ص: ٢٠٦

تلميحاح للبداء فى الذكر الحكيم: ١٢٥

الأمر الأول: ١٣٠

الأمر الثانى: ١٣١

الأمر الثالث: ١٣٢

المسألة السادسة: ١٣٥

الرجعة ١٣٥

فى الكتاب والسنة ١٣٥

ملاحظاح جديرة بالانابه: ١٣٩

المسألة السابعة: ١٤١

زواج المتعة ١٤١

١- الحمل على النكاح الدائم يستلزم التكرار بلا وجه: ١٤٣

٢- تعليق دفع الأجرة على الاستمتاع: ١٤٤

٣- تصريح جماعه من الصحابه على شأن نزولها: ١٤٤

المنكرون للتحريم: ١٥١

كبرت كلمه تخرج من أفواههم: ١٥٤

المسألة الثامنة: ١٥٧

مسح الأرجل فى الوضوء ١٥٧

ص: ٢٠٧

المسألة التاسعة: ١٦٧

الشيعة الإمامية و الصحابة ١٦٧

الصحابة في القرآن الكريم: ١٧٣

الردة بعد وفاة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ١٧٧

المسألة العاشرة: ١٨٧

السجود على الأرض ١٨٧

١- اختلاف الفقهاء في شرائط المسجود عليه: ١٨٨

٢- الفرق بين المسجود له والمسجود عليه: ١٩٠

٣- السنة في السجود في عصر الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) ١٩١

وسلم) وبعده: ١٩١

المرحلة الأولى: السجود على الأرض: ١٩٢

تبريد الحصى للسجود عليها: ١٩٢

الأمر بالترتيب: ١٩٤

الأمر بحسر العمامة عن الجبهة: ١٩٥

المرحلة الثانية: الترخيص في السجود على الخمر والحصر: ١٩٦

السجود على الثياب لعذر: ١٩٧

حصيلة البحث: ١٩٩

ما هو السر في اتخاذ تربة طاهرة؟ ١٩٩

فهرس مصادر الكتاب

- نبدأ تبركا بالقرآن الكريم.
(حرف الألف)
- ١- الاثنا عشرية وأهل البيت: محمد جواد مغنية.
 - ٢- أخبار اصبهان: ؤبو نعيم الاصفهاني: أحمد بن عبد الله (م ٤٣٠ هـ). انتشارات جهان، طهران.
 - ٣- الأرض والتربة الحسينية: الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (م ١٣٧٣ هـ).
 - ٤- أحكام القرآن: الجصاص: أحمد بن علي (م ٣٧٠ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت- ١٤٠٦ هـ.
 - ٥- أصل الشيعة وأصولها: الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٢٩٥-١٣٧٣ هـ) مطبعة العرفان، صيدا- ١٣٥٥ هـ.
 - ٦- أصول الدين: محمد بن عبدالكريم البزدوى (٤٢١-٤٩٣ هـ) دار احياء الكتب العربية، القاهرة- ١٣٨٣ هـ.
 - ٧- اعتقادات الإمامية: الصدوق، محمد بن بابويه القمي (٣٨١ هـ) طبعة حجر.
 - ٨- أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين العاملي (م ١٣٧١ هـ) دار التعارف، بيروت.
 - ٩- الإلهيات: محمد مكى العاملي من محاضرات العلامة الشيخ جعفر السبحاني، الدار الإسلامية، بيروت- ١٤١٠ هـ.
 - ١٠- أنساب الأشراف: البلاذرى: أحمد بن يحيى (من أعلام القرن الثالث الهجرى) مؤسسة الأعلمى، بيروت- ١٣٩٤ هـ.

ص: ٢١٠

- ١١- الأمالى: الصدوق: محمد بن بابويه القمى (م ٣٨١ هـ) المكتبة الإسلامية، طهران.
- ١٢- الإمامة والسياسة: ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينورى (م ٢٧٦ هـ) مطبعة مصطفى محمد، مصر.
- ١٣- أوائل المقالات: المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (م ٤١٣ هـ) مكتبة الحقيقة، تبريز- ١٣٧١.
- (حرف الباء)
- ١٤- بحار الأنوار: محمد باقر المجلسى (م ١١١٠ هـ) مؤسسة الوفاء، بيروت- ١٤٠٣ هـ.
- ١٥- بين يدى الساعة: الدكتور عبد الباقي المعاصر.
- (حرف التاء)
- ١٦- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن على (م ٤٦٣ هـ) المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ١٧- تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطى (٨٤٩-٩١١ هـ) مطبعة المدنى، القاهرة- ١٣٨٣ هـ.
- ١٨- تاريخ يعقوبى: أحمد بن أبى يعقوب (م ١٣٩٦ هـ) مؤسسة أهل البيت، بيروت- ١٤٠١.
- ١٩- تذكرة الخواص: سبط ابن الجوزى (٥٨١-٦٥٤ هـ) مؤسسة أهل البيت، بيروت- ١٤٠١ هـ.
- ٢٠- تصحيح الاعتقاد: المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (م ٤١٣ هـ) مكتبة الحقيقة، تبريز- ١٣٧١ هـ.
- ٢١- تطهير الجنان: ابن حجر الهيثمى (م ٩٧٤ هـ) المطبوع بهامش الصواعق المحرقة، القاهرة- ١٣٨٥ هـ.
- ٢٢- التفسير: ابن كثير: إسماعيل الدمشقى (م ٧٧٤ هـ) دار الفكر، بيروت- ١٤٠٣ هـ.
- ٢٣- تفسير البرهان: السيد هاشم التولى البحرانى (م ١١٠٧ هـ) قم- ١٣٧٥ هـ.
- ٢٤- تفسير التبيان: الطوسى: محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هـ) دار احياء التراث العربى، بيروت.
- ٢٥- تفسير جامع أحكام القرآن: محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى (م ٦٧١ هـ) دار احياء

ص: ٢١١

التراث العربي، بيروت- ١٤٠٥ هـ.

٢٦- تفسير جامع البيان: محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ) دار المعرفة، بيروت.

٢٧- تفسير الخازن: الشيخ علاء الدين محمد البغدادي، طبع القاهرة.

٢٨- تفسير الدر المنثور: جلال الدين السيوطي (٤٨٩-٩١١ هـ) دارالفكر، بيروت- ١٤٠٣ هـ.

٢٩- تفسير روح البيان: إسماعيل حقي.

٣٠- تفسير الكشاف: الزمخشري: محمود بن عمر (م ٥٣٨ هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة- ١٣٦٧ هـ.

٣١- تفسير مجمع البيان: الطبرسي: الفضل بن الحسن (٤٧١-٥٤٨ هـ) دار المعرفة، بيروت- ١٤٠٨ هـ.

٣٢- تفسير المراغي: أحمد مصطفى المراغي، دار احياء التراث العربي، بيروت- ١٤٠٦ هـ.

٣٣- تفسير مفاتيح الغيب: محمد بن عمر الخطيب الرازي (٥٤٤-٦٠٦ هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت.

٣٤- تفسير المنار: محمد رشيد رضا (م ١٣٥٤ هـ) دار المنار، مصر- ١٣٧٣ هـ.

٣٥- تفسير النسفي: المطبوع في هامش تفسير الخازن، طبع القاهرة، مصر.

٣٦- التمهيد: الباقلائي: محمد بن الطيب (م ٤٠٣ هـ) القاهرة- ١٣٦٦ هـ.

٣٧- توحيد الصدوق: محمد بن بابويه القمي (٣٠٦-٣٨١ هـ) مكتبة الصدوق، طهران.

(حرف الثاء)

٣٨- الثقات العيون: آغا بزرك الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩ هـ).

(حرف الجيم)

٣٩- جامع الأصول: ابن الأثير الجزري: المبارك بن محمد (٥٤٤-٦٠٦ هـ) دار الفكر، بيروت- ١٤٠٣ هـ.

٤٠- جمل العلم والعمل: الشريف المرتي: علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥-٤٣٦ هـ).

(حرف الحاء)

٤١- حقائق التنزيل: الشريف الرضي (م ٤٠٦ هـ) مؤسسة البعثة، طهران- ١٤٠٦ هـ.

ص: ٢١٢

(حرف الخاء)

٤٢- الخصال: الشيخ الصدوق: محمد بن بابويه (م ٣٨١ هـ) منشورات مؤسسة النشر الإسلامى، قم- ١٤٠٣ هـ.

٤٣- الخلاف: الشيخ الطوسى: محمد بن الحسن (م ٤٦٠ هـ) دار الكتب العلمىة، قم المقدسة.

(حرف الدال)

٤٤- ديوان ابن الرومى: أبو الحسن: على بن العباس بن جريج (م ٢٨٣ هـ)، تحقيق كامل الكيلانى طبعه مصر- ١٩٢٤ م.

(حرف الذال)

٤٥- الذخيرة: الشريف المرتضى: (٣٥٥-٤٣٦ هـ) طبع إيران.

(حرف الراء)

٤٦- الرجال: النجاشى: أحمد بن على (٣٧٢-٤٥٠ هـ) بيروت- ١٤٠٩ هـ.

٤٧- الرسائل: الإمام الخمينى (م ١٤٠٩ هـ) مؤسسة اسماعيليان، قم المقدسة- ١٣٨٥ هـ.

٤٨- الرسائل: الجاحظ: أبو عثمان: عمرو بن بحر (م ٢٥٥ هـ) طبع مصر.

٤٩- روح المعانى: الآلوسى: أبو الفضل: شهاب الدين السيد محمود البغدادى (م ١٢٧٠ هـ) دار احياء التراث العربى، بيروت.

(حرف السين)

٥٠- السجدة على التربة.

٥١- السجود على الأرض: العلامة على الأحمدي، مؤسسة فى طريق الحق، قم المقدسة.

٥٢- السراج المنير: الخطيب الشربىنى.

٥٣- سفينة البحار: الشيخ عباس القمى (١٢٩٤-١٣٥٩ هـ) طبعه حجر، النجف الأشرف.

٥٤- السنة والشيعه: محمد رشيد رضا (م ١٣٥٤ هـ)

٥٥- السنن: ابن ماجه: محمد بن يزيد القزوينى (٢٠٧-٢٧٥ هـ) دار احياء التراث العربى، بيروت- ١٣٩٥ هـ.

ص: ٢١٣

٥٦- السنن: أبو داود السجستاني (م ٢٧٥ هـ) دار احياء التراث العربى، بيروت.

٥٧- السنن: الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩- ٢٧٩ هـ) دار احياء التراث العربى، بيروت.

٥٨- السنن الكبرى: البيهقى: أحمد بن الحسين (م ٤٥٨ هـ) دار المعرفة، بيروت- ١٤٠٦ هـ.

٥٩- سير أعلام النبلاء: الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد (م ٨٤٨ هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت- ١٤٠٩ هـ.

٦٠- السيرة النبوية: ابن هشام: عبدالملك بن أيوب الحميرى (م ٢١٣ أو ٢١٨ هـ) دارالتراث العربى، بيروت.

٦١- سيرتنا وسنتنا: العلامة الأمينى: عبدالحسين (١٣٢٠- ١٣٩٠ هـ) طبع النجف الأشرف.

حرف الشين

٦٢- الشافى فى الإمامة: الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ) مؤسسة الصادق، طهران- ١٤١٠ هـ.

٦٣- شرح التجريد: علاء الدين القوشجى، طبعه حجر، تبريز، إيران.

٦٤- شرح العقائد النسفية: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى (م ٧٩٢ هـ) مكتبة المثنى) بغداد.

٦٥- شرح نهج البلاغة: ابن أبى الحديد (م ٦٥٥ هـ) دار احياء الكتب العربية، القاهرة- ١٣٧٨ هـ.

٦٦- الشيعة والتشيع: محمد جواد مغنية، مكتبة المدرسة و دار الكتاب العربى، بيروت.

(حرف الصاد)

٦٧- الصحيح: البخارى: محمد بن إسماعيل (م ٢٥٦ هـ) مكتبة عبدالحميد أحمد حنفى، مصر- ١٣١٤ هـ.

٦٨- الصحيح: مسلم بن الحجاج القشيرى (م ٢٦١ هـ) دار احياء التراث العربى، بيروت.

٦٩- الصحيفة السجادية الجامعة: الإمام على بن الحسين زين العابدين- عليهما السلام- تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عجل الله تعالى

فرجه الشريف- قم- ١٤١١ هـ.

٧٠- الصواعق المحرقة: أحمد بن حجر الهيتمى (م ٩٧٤ هـ) مكتبة القاهرة، مصر- ١٣٨٥ هـ.

ص: ٢١٤

(حرف الطاء)

٧١- الطباق الكبرى: محمد بن سعد (م ٣٣٠ هـ) دار صادر، بيروت- ١٣٨٠ هـ.

٧٢- العقائد الجعفرية: الطوسى: محمد بن الحسن (م ٤٦٠ هـ) طبعت على شكل رسالة مع كتاب جواهر الفقه، مؤسسة النشر الإسلامى، قم- ١٤١٢ هـ.

٧٣- العقيدة الطحاوية: أبو جعفر الطحاوى (م ٣٢١ هـ).

٧٤- عمدة الطالب: ابن مهنا: جمال الدين أحمد بن على (م ٨٢٨ هـ) النجف الأشرف- ١٣٨٠ هـ.

٧٥- عيون أخبار الرضا: الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ) مؤسسة الأعلمى، بيروت- ١٤٠٤ هـ

(حرف الغين)

٧٦- الغدير: العلامة عبدالحسين أحمد الأمينى (١٣٢٠-١٣٩٠ هـ) دارالكتاب العربى، بيروت- ١٣٨٧ هـ.

(حرف الفاء)

٧٧- فتح البيان: صديق حسن خان.

٧٨- فرق الشيعة: النوبختى: الحسن بن موسى (من أعلام القرن الثالث الهجرى) دار الأضواء، بيروت- ١٤٠٤ هـ

٧٩- فضائل القرآن: الدارمى.

٨٠- الفهرست: الطوسى: محمد بن الحسن (م ٤٦٠ هـ) جامعة مشهد، إيران- ١٣٥١ هـ.

(حرف الكاف)

٨١- الكافى: الكينى: محمد بن يعقوب (م ٣٢٩ هـ) دارالكتب الإسلامية، طهران- ١٣٩٧ هـ.

٨٢- الكامل فى التاريخ: ابن الأثير الجزرى: محمد بن محمد (م ٦٣٠ هـ) دار الكتاب العربى، بيروت.

ص: ٢١٥

- ٨٣- كنز العمال: المتقى الهندي (م ٩٧٥ هـ) مؤسسه الرساله، بيروت- ١٤٠٥ هـ.
- ٨٤- كنز الفوائد: الكراجكى: محمد بن على بن عثمان (م ٤٤٩ هـ) دار الأضواء، بيروت- ١٤٠٥ هـ.
(حرف اللام)
- ٨٥- لسان العرب: العلامه ابن منظور: محمد بن مكرم (م ٧١١ هـ) قم المقدسه- ١٤٠٥ هـ.
(حرف الميم)
- ٨٦- مجمع الزوائد: الهشمى: الحافظ نورالدين على بن أبى بكر (٧٣٥-٨٠٧ هـ) دار الكتاب العربى، بيروت- ١٤٠٢ هـ.
- ٨٧- محاسن التأويل: جمال الدين القاسمى (١٣٣٢ هـ).
- ٨٨- مسائل لقيه: السيد عبدالحسين شرف الدين العاملى (م ١٣٧٧ هـ) مظمه الاعلام الإسلامى، طهران- ١٤٠٧ هـ.
- ٨٩- المستدرک: الحاكم النيسابورى: محمد بن عبدالله (م ٤٠٥ هـ) دار المعرفة، بيروت.
- ٩٠- المسند: أحمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ) دارالفكر، بيروت.
- ٩١- المصنف: أبوبكر بن أبى شيبه.
- ٩٢- المصنف: عبدالرزاق.
- ٩٣- مظاهر الشعبويه فى الأدب العربى: الدكتور محمد نبيه حجاب، طبع مصر- ١٩٦١ م.
- ٩٤- مقالات الإسلاميين: الأشعري: على بن إسماعيل (م ٣٢٤ هـ) الطبعة الثالثه- ١٤٠٠ هـ.
- ٩٥- المقدمة: ابن خلدون: عبدالرحمان بن محمد (م ٨٠٨ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت- ١٣٩٨ هـ.
- ٩٦- منتخب كنز العمال (هامش مسند أحمد): المتقى الهندي (م ٩٧٥ هـ) دار الفكر، بيروت.
- ٩٧- منهاج السنه: أحمد بن تيميه (٦٦١-٧٢٨ هـ) طبع مصر.
- (حرف النون)
- ٩٨- نظريه الإمامه: أحمد محمود صبجى (المعاصر) دار المعارف، مصر.
- ٩٩- نقد المحصل: فخر الدين الرازى (م ٦٠٦ هـ).

ص: ٢١٦

- ١٠٠- النهاية: ابن الأثير: مبارك بن محمد الجرزي (م ٦٠٦هـ) مؤسسه إسماعيليان، قم- ١٤٠٥هـ.
- ١٠١- نهاية المرام: العلامة الحلّي: الحسن بن يوسف (م ٧٢٦هـ) مخطوط.
- ١٠٢- نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي (٢٥٩-٤٠٤هـ) بيروت- ١٣٨٧هـ.
(حرف الهاء)
- ١٠٣- هوية التشيع: الدكتور الشيخ أحمد الوائلي (المعاصر) دار الکتبی، بيروت ١٤٠٧هـ.
(حرف الواو)
- ١٠٤- وسائل الشيعة، الحر العاملي: محمد بن الحسن (١٠٣٣-١١٠٤هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت- ١٤٠٣هـ.
- ١٠٥- وفيات الأعيان: ابن خلّكان: أحمد بن أحمد (٦٠٨-٦٨١هـ) منشورات الرضي، قم- ١٣٦٤هـ.
(حرف الياء)
- ١٠٦- ينابيع المودة: القندوزي: سليمان بن إبراهيم البلخي (م ١٢٩٤هـ) مطبعة اختر، اسلامبول- ١٣٠١هـ.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجلَ الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.
مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعيدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديتية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمساائل الديتية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامع ثقافته على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الديتية، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الديتية كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "پنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

